دفاتر المتوسـط

مجلة نصف سنوية محكمة

يصدرها مخبر التنمية المستدامة

والحكم الراشد في جنوب المتوسط

- الترقيم الدولي الموحد للمجلات:

ر.د.م.م: **ISSN: 0235-2353**

- **المجلة**: دفاتر المتوسط

Les Cahiers de la méditerranée

- عدد الصفحات: **320** صفحة
- تصميم وتنضيد:

Design Studio
AGENCE DE COMMUNICATION
Mob: 05 50 30 82 20 Tel/Fax: 038 86 12 04
Site: www.designstudio.dz.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا مقالات هذه المجلة أو جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من طرف المخبر.

الترقيم الدولي للمجلات:
ISSN 2353 - 0235 : (ر.د.م.م)

دفاتر المتوسط

العدد الرابع/ جوان 2016

مجلة نصف سنوية محكمة يصدرها: مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط - جامعة باجي مختار / عنابة

- من أجل دولة وطنية ديمقراطية: من الثورة إلى الديمقراطية.
د. عبد السلام فيلالي.
- بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة.
د. حكيمي توفيق، أ.حشاني فاطمة الزهراء.
- انعكاسات التوتر الجزائري المغربي على مستقبل المنطقة.
د: عبد السلام قريقة.
- أهميـة تحليـل العمـل فـي تصميم المقاييس العلميـة.
د لعريط بشير و أ.بوحـارة هنـاء.
- دور قيادة مؤسسة أرسيلور ميتال في تطوير المورد البشري.
أ. فؤاد منصوري
- الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الجزائري.
أ.حسام حمـزة.
- أمن الأنظمة السياسية العربية على ضوء المتغيرات العالمية.
أ. ميهوب وسام.
- إدارة الجودة الشاملة المفهوم من خلال رؤية رواد الجودة.
أ. حمـــزة مبـــرك.
- المراقبة الإلكترونية كآلية للتحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات
أ. فوزي لواتـي.
- الثقافة السياسية الجديدة و دورها في تحقيق تنمية مستدامة.
أ.مالكي مريـــم.
- الإستراتيجية الجزائـــرية للأمن في المتوســـــط.
أ. حنان جعفر.
- تفادي انفجار الأزمـــــات. الوقاية و التحسيـــــس.
أ: حنان عثمان.

مجلة نصف سنوية محكمة يصدرها مخبر التنمية
المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط

"العدد الرابع"

هيئة التحرير:

مدير تحرير المجلة :

✓ د.عبد السلام فيلالي

رئيس تحرير المجلة :

✓ أ.مراد بن قيطة

هيئة التحرير

✓ أ.د قرفي عبد الحميد.
✓ د.عبد السلام فيلالي.
✓ د.دندن عبد القادر.
✓ د.قريقة عبد السلام.
✓ أ.منصوري فؤاد.
✓ أ.ثعالبي نوال.

الهيئة العلمية :

✓ أ.د.ونوغي مليكة.جامعة باريس 8.
✓ أ.د. اسماعيل قيرة.جامعة سكيكدة.
✓ د.ساسان رشيد.جامعة عنابة.
✓ د.مصطفى بخوش.جامعة الإمارات.
✓ أ.د.عمر بغزوز.جامعة تيزي وزو.
✓ أ.د .بومهدي بلقاسم.جامعة الجزائر.

- ✓ أ.د.برقوق أمحند.مدرسة العلوم السياسية.
- ✓ أ.د.بوقطة فؤاد. جامعة عنابة.
- ✓ د.سلوى بن جديد. جامعة عنابة.
- ✓ أ.د.فرحاتي عمر.جامعة بسكرة.
- ✓ د.خميس جديد. جامعة عنابة.
- ✓ أ.د. قادري حسين. جامعة باتنة.
- ✓ د.عبد السلام فيلالي. جامعة عنابة.
- ✓ أ.د مانع جمال عبد الناصر. جامعة عنابة.
- ✓ أ.د جيلالي عبد الرزاق. جامعة عنابة.
- ✓ أ.د.أيمن سلامة.مصر.
- ✓ أ.-حياة الحايك.الأردن.
- ✓ د.ناصر جابي.جامعة الجزائر.
- ✓ الحسين شقراني-جامعة مراكش.المغرب.
- ✓ أ.د.نيفين أسعد.مصر.
- ✓ د.دندن عبد القادر.
- ✓ *-Pr Yve Schwartz .univiversite Aix-En-Provence*
- ✓ *- Pr Eric Verdier. .Laboratoire LEST Aix-En-Provence*
- ✓ *- Pr Michel Dedier.Labo Lest*

شروط النشر بالمجلة:

1- تنشر الأبحاث والمقالات العلمية للأساتذة والباحثين الجامعيين من داخل الوطن وخارجه في التخصصات العلمية ذات العلاقة مع إهتمامات المخبر.
2- أن تكون أصيلة، و لم يسبق لها النشر.
3- تقبل المجلة النصوص المكتوبة بالعربية واللغة الفرنسية والإنجليزية .
4- ألا يتجاوز عدد الكلمات 6000 كلمة و ألا يقل عن 4000 يستخدم خط Arabic Transparent حجم 14 للغة العربية و Times New Roman حجم 14 للغة الفرنسية.
5- تعرض البحوث والمقالات للتحكيم لدى أساتذة متخصصين قبل النشر.
6- ما ينشر في المجلة لا يعبّر بالضرورة عن توجهات الجهة الناشرة أو فكر هيئة التحرير.
7- مراعاة كل أصول منهجية التحرير العلمي.
8- الهوامش تكون أسفل الصفحة،إدراج بيبليوغرافيا في آخر المقال، مرتبة ترتيبا إبجديا.
9- لا يعاد المقال/البحث/الدراسة إلى أصحابه نشر أم لم ينشر.
10- يرفق المقال بسيرة ذاتية علمية للباحث مع رقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
11- ترسل الأبحاث و المقالات على البريد الإلكتروني:cahiersmed@yahoo.fr

كلمة العدد:

العدد الرابع من مجلة دفاتر المتوسط"، مع هذه البحوث والدراسات الأكاديمية التي تعطينا بعدا آخرا ضمن فضاء الجامعة الجزائرية.من خلال المواضيع المتناولة و المقاربات المختلفة التي تؤسس لفاعلية المساءلة و تجاوز الكليشيهات ذات العلاقة بالشأن البيداغوجي عموما.إن هذا العدد و بمنأى عن أي نرجسية أو حالة زهو يعطينا فكرة عن الديناميكية المستقرة في جامعاتنا،و هي تشير إلى وجود وعي لدى باحثينا بقيمة البحوث و الدراسات في توطيد العلاقة بين الجامعة و محيطها الاجتماعي و كذلك الواقع الدولي العام الذي يتحكم في مصائر دول الجنوب عموما.

اثنتا عشر دراسة و بحث يحويها هذا العدد، هذا يعني أن هاجس عدم وجود المساهمات قد تجاوزناه فعلا.فهذه الثلة من الأساتذة الموزعين عبر عديد جامعات الجزائر، تعطي الانطباع بأنه يمكن توسيع هامش الإنتاج العلمي أكثر فأكثر.و الوازع هو الإسهام أكثر و أكثر من لدن باحثينا في إبراز القدرات والكفاءات، وهي فقط تستحق التنويه. إن هذا واجب علينا من حيث أننا هيئة علمية جامعية (مخبر التنمية المستدامة و الحكم الراشد في جنوب المتوسط) تجاه زملاءنا، و هو أيضا إشادة منا بجهود الهيئات الوصية:وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و جامعة باجي مختار-عنابة.حيث أننا فعلا نستفيد من حالة الدعم المتوفرة لهيئات البحث العلمي، لكي نقدم مزيدا من المساهمات الندوات والمؤتمرات العلمية.

لسوف تتراوح مواضيع هذا العدد بين شتى صنوف التخصصات العلمية، حيث أننا نستفيد من مساهمات متنوعة في علم النفس والقانون وعلوم الاتصال والعلوم السياسية والعلاقات الدولية و علم الاجتماع.مما ينعكس على ثراء التحاليل وتوسع أفاقها، ويوفر مادة تفيد في فهم مختلف الظواهر المتناولة.إن هذا يجعلنا نطمح أكثر فأكثر لتوفير مادة علمية نيرة لطلابنا، كما نتمنى أن تحظى برضا قرائنا الكرام.

المحتويـــــات:

رقم المقال	اسم الأستاذ	عنـوان المقـــال	صفحة
01	د. عبد السلام فيلالي	"من أجل دولة وطنية ديمقراطية: من الثورة الى الديمقراطية"	10
02	د. حكيم توفيق أ. حشاني فاطمة الزهراء	" بنية النظام الدولي في نقاشات مل بعد الحرب الباردة: مقاربة نظرية لاستمرارية الهيمنة الامريكية"	37
03	د. عبد السلام قريقة	" انعكاسات التوتر الجزائري المغربي على مستقبل المنطقة المغاربية"	58
04	د. لعريط بشير أ. بوحارة هناء	" أهمية تحليل العمل في تصميم المقاييس العلمية التوظيف في منظمات العمل الجزائرية"	80
05	أ. فؤاد منصوري	"دور قيادة مؤسسة أرسيلور ميتال (mittal arcelor) في تطوير المورد البشري"	137
06	أ.حسام حمزة	"الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الجزائري: التدريجية المتصاعدة"	

07	أ.ميهوب وسام	"أمن الأنظمة السياسية العربية على ضوء المتغيرات العالمية للمرحلة التالية للحرب الباردة"
08	أ. حمزة مبرك	"إدارة الجودة الشاملة المفهوم من خلال رؤية رواد الجودة"
09	أ. فوزي لواتي	"المراقبة الإلكترونية كالية للتحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات في الجزائر: ما بين مقتضيات المكافحة واحترام حقوق الانسان"
10	أ. مالكي مريم	"الثقافة السياسية الجديدة ودورها في تحقيق تنمية بشرية مستدامة، دراسة تحليلية لواقع المجتمع العربي"
11	أ.حنان جعفر	"الإستراتيجية الجزائرية للأمن في المتوسط"
12	أ. حنان عثمان	" تفادي انفجار الازمات. الوقاية والتحسيس خلال أزمة وباء الايبولا في الجزائر 2014 – نموذجا-

من أجل دولة وطنية ديمقراطية:

من الثورة إلى الديمقراطية

د. عبد السلام فيلالي

من أجل دولة وطنية ديمقراطية:

من الثورة إلى الديمقراطية

د.عبد السلام فيلالي –جامعة عنابة.

مدخل:

تأسس الفعل السياسي في الجزائر أولا كفعل مقاوم، مقاوم للإلغاء والهيمنة الكولونيالية. وهو تأسس كخطاب وطني يقوم على إعادة الاعتبار للهوية الوطنية.إن عمل الأمير خالد المتشبع بعناصر الحداثة والعقلانية الغربية هو في صميمه بناء لمشروع سياسي–دولتي، فلم يكن الغرب عدوا من حيث ثقافته، بل كان منطلقا وليس نهاية. وذلك أنه أراد أن يكون بديلا للنخب التقليدية وللنخب المفرنسة.لقد كان هناك اقتناع بضرورة بناء مؤسساتي ينغلق على أسس العدالة والحرية والتعددية، وكان أيضا ينطلق من مبادئ السلم العالمي.

ومن هذا المنطلق برز الخطاب الوطني، فعبر الاحتكاك بثقافة المستعمِر وبنظامه السياسي والاجتماعي والتدريب النقابي. جعلت فكرة الحق تتطور أكثر ويكون الهدف الاستقلالي بتحقيق السيادة والديمقراطية كما يكشف عن ذلك برنامج "نجم شمال أفريقيا". ولعل أبرز العناصر التي تعبر هذه الهدف، هو المطالبة بالاستقلال التام للجزائر، وبحرية "الصحافة والتجمع"، و"الحقوق السياسية والنقابية بالتساوي مع الفرنسيين الموجودين في الجزائر"، وهذا يكون عبر :"**تشكيل جيش وطني وحكومة وطنية ثورية ومجلس تأسيسي ينتخب عبر الاقتراع العام لجميع سكان الجزائر، وتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية**"، وأيضا "**إقرار الدولة الجزائرية للحق النقابي والإضراب ووضع قوانين اجتماعية**".هكذا تتحدد معالم وأبعاد مشروع الدولة الوطنية كفكرة وكمسعى، وهي تظل محافظة على جوهرها الذي صاغه الأمير خالد.

لقد كان عمل مصالي الحاج حتى وهو يطور خطابا شعبويا ونزعة نحو الزعامة لا يبتعد عن هذه الروح، كما أن الحالة الثورية لم تكن بعدا شوفينيا وضع نفسه فيه الخطاب الوطني. ولم تكن حادثة ملعب كرة القدم في 2 أوت 1936 أثناء التجمع السياسي الذي نظمه العلماء والشيوعيون والمنتخبون المنضوون داخل "المؤتمر الإسلامي" لأجل دعم مشروع بلوم فيوليت ***Blum–Viollette*** والتي أقصي عنه نجم شمال أفريقيا، تعني الخروج عن إجماع أو استثثارا.بل كان إعادة تصحيح لمسار وتأكيد لتوحيد الشعب عبر عدم السماح بأخذ فئة منه نحو التجنيس.كذلك تعبير عن ارتباط بالأرض وأن الجميع معني بمصيره.

ولم يكن النشطاء من حركة انتصار الحريات الديمقراطية–حزب الشعب الجزائري في إعلانهم الثورة المسلحة، قد خرجوا عن هذه الروح أيضا.لقد حافظوا على هذا الترابط العضوي بين بناء الدولة والحفاظ على الهوية كما تعبر عنه المادتين الأولتين من بيان أول نوفمبر:"**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**"، و"**احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**". ومن ثم يظل هذا التوجه يندرج ضمن خط الدولة الوطنية، وقد كان انفتاحه على مختلف التوجهات الإيديولوجية وعلى استيعابه للمناصرين له حتى من غير الجزائريين وكذلك اتصاله بالنشاط الدبلوماسي تأكيد إضافي. ورغم ما حدث له من استقطاب حاد من خلال تبنيه للنهج اشتراكي وفيما بعد لفكرة النظام السياسي القائم على حزب الواحد، إلا أن المشروع الوطني ظل محافظا على معالمه من خلال مواصلة أطراف داخل التيار الوطني نفسه للنضال من أجل الديمقراطية والحرية حتى وهم يتبنون الاشتراكي كخيار.

قام العمل على بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال تبعا لهذا الاستقطاب الذي حصل بعد مؤتمر طرابلس 1962، وكان الصراع على الحكم يزيد في حدته أكثر فأكثر أولا مع سياسة الإقصار التي سار فيه الرئيس أحمد بن بلة وثم مشروع الدولة الذي تم التعبير عنه في بيان 19 جوان 1965 وسنوات حكم الرئيس هواري بومدين.

تأسيس وبناء الدولة الوطنية الثورية

لم يقم مشروع الدولة بعد الاستقلال على أساس المواطنة كرابطة سياسية بين الجزائريين، من حيث أن تحديد مفهومها لا يحيل فقط إلى النظام السياسي الذي تسلم الحكم.لقد كان الاستقلال هو لحظة ميلاد الدولة الجزائرية بعد صدور نتائج استفتاء تقرير المصير الذي جرى في الفاتح من شهر جويلية 1962، و الذي على إثره تم انتخاب المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، ثم جاء الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، و انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للدولة.ولا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته "هيئة الأركان العامة" التي كانت تشرف على جيش الحدود في تكريس صعود أحمد بن بلة كرئيس للجزائر و ما ترتب عن ذلك من تشكل هوية للنظام السياسي الذي تم بناءه. لقد كان هدف النخبة المولدة لهذا النظام، يتجه في سماته العامة نحو تعزيز الاستقلال وبالتالي السيادة الوطنية أولا بالنسبة للقوة المستعمرة سابقا كمعاكسة لما تم الاتفاق عليه في "اتفاقية إيفيان"، وثانيا فرض هيمنتها وتحكمها بالنسبة لخصومها، بواسطة جهاز الدولة تحت عناوين الوطنية وسيادة الشعب والعدالة الاجتماعية.

لم تكن موجهات الفعل التحكمي واضحة لدى "جماعة وجدة" التي أزاحت الرئيس أحمد بن بلة، لقد كان الهدف هو التخلص منه لدرء الخطر المحدق، ثم كان السعي إلى تبرير الانقلاب لأجل بناء شرعية والذي بدا صعب المنال. وعموما فقد تحرك هذا الفريق وفق قناعات فردية ولكن ضمن المسار الذي سطر من قبل خلال المواجهة مع الحكومة المؤقتة. لقد كانت عملية الولادة غير مكتملة الأبعاد نظرا للطابع الهجين للتحالف القائم بين جماعة "هيئة الأركان العامة–جماعة وجدة" (برئاسة العقيد هواري بومدين) المتحالفة مع الرئيس أحمد بن بلة، وهذا نظرا لحالة التجاذب المستمرة بينهما، والتي وصلت إلى حالة الصدام العلني خاصة مع تصميم الرئيس على المسك بمزيد من الصلاحيات ومحاولة إضعاف وزير دفاعه هواري بومدين. وهو ما أدى إلى القيام بتنحية الرئيس عبر انقلاب عسكري عرف فيما بعد بالتصحيح الثوري.. أو حركة 19 جوان 1965. ومن ثم لم يبرز أي تغير فيما يتعلق بالخيارات السياسية والاقتصادية للنظام

السياسي الجديد، حيث يشير بيان 19 جوان 1965 إلى الاتجاه إلى بناء:"**دولة ديمقراطية جدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد**". وكان التأكيد-كل التأكيد-على إعادة هيكلة الدولة ومعها المجتمع من أجل بناء نموذج دولة جد مركزي ينبني على مبادئ التنظيم الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتكون، الدولة هذه، أداة الجماهير الشعبية التي تضمن لها تحقيق مطامحها. (01)

كان النظام السياسي، الذي كرس فعليا بعد "التصحيح الثوري" نظريا، يتحرك باسم الشعب بل قل إن كل طموحه يتلخص في خدمة الجماهير وخاصة الكادحة منها، أي العمال والفلاحين. ولكننا لا نراه يعتمد عليها ولا يعود إليها في تبني خيارات وسياسات معينة، حين يتحدث عن الديمقراطية ودعمها، فهو يستأثر بجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية باسم حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني. ونراه يتجه إلى التركيز على التنمية كي يكرس شرعيته، من أجل دعم حضوره السياسي والاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، (02) لقد كان الهدف شاملا ويتمثل في:

- إعادة هيكلة المجتمع الجزائري من خلال عمل ثوري مثلث الأبعاد: اقتصاديا وزراعيا وثقافيا، ولهذا الغرض وضعت مخططات تنموية نفذت على ثلاث مراحل هي: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

- التخلص من الإرث الاستعماري وحل المشكلات الكبرى السوسيو-اقتصادية للسكان قبل نفاذ البترول والغاز والاحتياطات المنجمية. (03)

- بناء جهاز أمني وإداري يبعد الحزب عن الحكم ويحوله إلى جهاز مواز بدون سلطة. (04)

– إيلاء السياسة الخارجية أهمية كبيرة عبر موقعة الجزائر ضمن خط عالم – ثالثي يسعى إلى إعادة النظر في النظام الدولي عبر ما أطلق عليه الرئيس هواري بومدين "النظام الدولي الجديد"، بالكفاح من أجل التحرر الوطني ضد الكولونيالية الاقتصادية حسب فرانسيس جانسون *F.Jeanson*. (05)

– ثم كان الهدف المتعلق بالقيادة العليا داخل النظام السياسي ممثلا في مجلس الثورة، عندما تم السعي إلى توزيع وصياغة العلاقات في داخله سواء عبر إبعاد أو انسحاب الكثير من أعضاءه، كما سنرى بعد قليل.

لقد كان طموح النظام السياسي لما بعد جوان 1965 شاملا حين قرر إعادة هيكلة المجتمع الجزائري عبر مشروع التنمية وبناء مؤسسات الدولة، وكان هذا يتم عبر مسلمة أساسية وهي الاحتفاظ بالحكم لأسباب فيها مبررات شخصية وأخرى تتعلق بمنطق العصبة التي تعتقد بأنها أكثر ثورية وتدرك بشكل أكبر مصلحة البلاد. وكان هذا يعني الاتجاه إلى تعزيز وجود أدوات تحقيق هذا الطموح عبر جهازين أساسين هما الجيش والإدارة، فأما عن الجيش فإن هيكلته وتنظيمه هي عملية مستمرة لما حدث في أيام "جيش الحدود" الذي يعتبر نواة "الجيش الوطني الشعبي" بنفس العقيدة وبتعزيز الامكانات وما استجد من تحديات خاصة مع درس "حرب الرمال"، وأما عن الإدارة فإن الأمر كان يعني ضرورة تأمين استقرار البيروقراطية وتوطيد وضعها في إطار سياسة رقابة من طرف الدولة على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي والإداري بهدف تعزيز سلطته الفردية،(06) والمقصود هواري بومدين.

في مقدمة كتاب "لعبة الأمم" لصاحبه مايلز كوبلاند الصادر سنة 1969، جد معبرة عما كان يجري داخل "الأنظمة الثورية" التي عرفها العالم العربي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. يقول الكاتب:" إن جوهر الحكم هو القوة. فالحكم ليس مجرد اقتراح إجراءات عامة أو إصدار أحكام قضائية، ولكنه "**اضطلاع**" بهذه الإجراءات و"**تنفيذ**" لتلك الأحكام. ولهذا كانت المحافظة على السلطة هدفا في حد ذاتها، لا يختلف

في هذا نظام عن نظام، مهما تعددت الأسماء وتبدلت الصور. وأما النجاح في تحقيق ذلك فيبقى رهينا بانتقاء أكثر الوسائل ملائمة و أضمنها نتيجة"[07]، يظهر الأمر في جوهره كقضية سلطة، أي قوة تحدد المسالك الممكنة للروابط المحتملة أو التي يجب أن تكون بين الفاعلين الأساسيين أو القوى السياسية التي تحاول الاضطلاع بدور الريادة.إنه مقدمة كل شيء في الحديث عن النظام السياسي و ثم تطرح فيما بعد مسألة الإجراءات الواجب تنفيذها، بحيث تكون الخلاصة العامة التي تحدد رهان الحكم والبقاء فيه والتي لا يختلف فيها نظام عن نظام آخر.و كأنه يشير إلى مسألة الامتيازات التي لا تتعلق بالفرد كفرد بل في كونه ضمن جماعة\قوة اجتماعية تسعى إلى تحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق امتيازات و لو لم تتكشف منذ اللحظة الأول عند استلام الحكم.و مفاد هذا أن: "هناك أنظمة لا تخضع في تصرفاتها لقيود واضحة المعالم محددة المعاني، بل ولا تجد حرجا في إتباع كل المسالك التي تضمن لها السلطة، و تؤكد لها البقاء. [08] وهذا النوع حسب الكاتب يشتهر باسم "حكومات الثورة" أو "الأنظمة الثورية" في نقيض للأنظمة الدستورية.ويعتقد كوبلاند أن التاريخ يعرض لمبدأين أساسيين للمحافظة على السلطة وتجميعها في يد الحكومة كما يلي:"

المبدأ الأول: يقوم باعتماد السلطة في بقائها على إجراءات القمع والإرهاب، أو باعتمادها على سياسة الإصلاح. ويشرح الكاتب هذا المبدأ، من حيث أن:"الثورة التي لا تطمح أن تكون مجرد نظام حكم ديكتاتوري ساذج، والتي لا تطمح، في الوقت نفسه، أن تكون من مجرد دسائس ومؤامرات تحاك في ردهات القصور ودهاليزها، يتوجب عليها أن تحدد أهدافها على أساس من النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

1- فمن واجبها أن تجد الحلول لكل المشاكل السياسية والمعضلات الاجتماعية الملحة، التي اقتضت قيام الثورة نفسها، وجعلت نتائجها ممكنا. وبهذه الطريقة، دون غيرها، تتمكن الثورة من إزالة آثار نظام الحكم السابق، الذي أخفق في تشخيص الداء ووصف الدواء.

2- ومن واجبها أن تكون قادرة على تطوير نظام دستوري جديد يخلد منجزاتها، ويحافظ على مكتسباتها، دون خوف من ردة، أو خشية من عودة إلى سيئات الماضي وآثامه. [09]

المبدأ الثاني: الذي يذكره التاريخ لنا ضمن وسائل المحافظة على السلطة وبقائها، هو أن كافة إجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر-عاجلا أم آجلا-على "قاعدة الحكمّ" التي تتخذه أساسا لها ومرتكزا. [10] ويحدد الكاتب هذا المفهوم، "قاعدة الحكم" بأنه يعني:"مدى قدرة الحكومة على الصمود في وجه المعارضة وكبحها لجماحها، ومدى رضا الشعب بالحكومة وتأييده لها. [11] ويشير إلى أن قدرة الحكومة تتجسد في: "الوقوف ضد المعارضة في قاعدة القمع والإرهاب التابعة لها. في حين يتمثل رضا الشعب بالحكومة وتأييده لها في قدرتها على ممارسة حكمها عليه دون اللجوء إلى وسائل القمع والإرهاب". [12] ليخلص إلى هذه النتيجة، إلى أن:"قبول الشعب بالحكومة يتجسد في قاعدة الإصلاح والبناء التابعة لها". [13] وهو يؤكد على أن فعالية تلك الإجراءات تتعلق بزيادة فاعلية الجيش ورفع درجة ولائه، وضمان إخلاص أجهزة المخابرات والأمن العالم، وغيرها من الأجهزة الحكومية التي لها صبغة عسكرية. [14] ويقول كوبلاند أن الاحتفاظ بالسلطة وضمان بقائها يتطلب الالتزام بقاعدتين أساسيتين هما:

1-على حكومة الثورة ألا تضع سياسة ما، أو تزمع على اتخاذ إجراء ما، حتى تحدد تأثير ذلك المباشر وغير المباشر على "قاعدة حكمها".

2-على حكومة الثورة أن تعطي الأولوية لإنشاء "قاعدة حكم" متينة لدعم سلطتها، حتى لا تجد نفسها مضطرة، تحت ضغط الجماهير، لإتباع سياسة الانجراف والمساومات. [15]

وهو يرى أنه يتعين اللجوء لأساليب القمع لأساليب القمع أمر لا بد منه، وخاصة في المرحلة الأولى للثورة، إذ لا يجب التوقف عند الحصول على التأييد الشعبي،

لأنه مؤقت وزائل، بل يجب أن يعتمد على دقة تخطيط سياسة الحكومة وعلى حسن تطويرها". [16] وهي تتألف في هيكلها، كما يرى الكاتب، في: [17]

1-الأنظمة والقوانين.

2-قوى الأمن الداخلي.

3-أجهزة المخابرات والمباحث ذات الكفاءة العالية المسئولة على تزويد رئيس الدولة بالمعلومات الهامة والضرورية للقيام بإجراءات فعالة وفورية ضد الأخطار المضادة للثورة...وبالمعلومات الكافية لتخطيط سياسة أمن عامة... وأن تمتع بالحرية المطلقة في الاطلاع على كافة إنتاج أجهزة الأمن الداخلي وأجهزة المباحث والمخابرات الأخرى.

4-وسائل الدعاية التي لا يجب أن يعتمد عليها كليا.

5-قوة عسكرية بكفاءة عالية أو الجيش.

إن مايلز كويلاند ينطلق في أطروحته هذه من وقائع وأحداث عايشها في المنطقة العربية، وهو بطرحه لهذه الرؤية فإنما بغرض الانتقال من مرحلة الثورة، أي ما قبل الدستور، إلى حيث تحويلها إلى نظام دستور و "لو بوعود لأجل تفادي الأخطار وللاستفادة من احتكارها الكلي للنشاط السياسي القانوني في أوائل عهدها.من خلال وضع أسس لنظام دستوري جديد، يسود فيه حزب واحد، هو وحده وريث الثورة الشرعية في العهد الدستوري الجديد، وله وحده الدور الحاسم في تسيير دفة الأمور". [18]

نستطيع اعتبار مرحلة الثورة مرحلة انتقالية تجمع بين توطيد أركان الوضع الجديد بتعزيز دعائم القوة فيه، و بعد ذلك الاتجاه نحو تعزيز هذا الوضع عبر منحه قاعدة دستورية و غطاء شرعيا.و هذا ما نراه يتحقق مع مشروع الدولة كما سعى نظام 19 جوان إلى تحقيقه، والذي نعيد و نكرر أنه كان يريد أن يتكلم باسم الشعب و في نفس الوقت يقوم بالاستئثار بجميع السلطات.إن مفهوم الدولة بمعناها الفلسفي الذي يشير إلى القدرة الكلية في التنظيم والتحكم في جميع مفاصل المجتمع، كان غاية النظام السياسي

عبر دور رئيسي فاعل في هيكلة المجتمع من خلال مشروع تنموي مبني على التصنيع يفرد هيمنة شاملة عليه و من داخله.[19] ولكنه أيضا وهذه سمة مميزة له يمر عبر تركيز الحكم في شخص قائده هواري بومدين، من حيث أنه هو رئيسا لمجلس الثورة، رئيسا للسلطة التنفيذية، أمينا عاما للحزب، وزير الدفاع، قائدا عاما للقوات المسلحة، كما سنراه لاحقا مكتوبا كمواد في دستور 1976. ويختصر توصيف ما جاء في مجلة *Esprit* الفرنسية الصادرة في شهر سبتمبر 1965 ما استجد في الجزائر مع إبعاد الرئيس أحمد بن بلة في مقال بعنوان:" *Raison d'État en Algérie* " من خلال هذه الفقرة:"هو يجسد بالأحرى، يقصد هواري بومدين، " مصلحة الدولة العليا" *raison d'État*، بالمعنى المعاصر الذي أخذته هذه العبارة: ضرورة نزع المثالية وإعادة التنظيم عندما يتحول إلى كذب عام". [20]

هكذا و كما تتبناه أطروحة هذا العمل يتحول عمل هواري بومدين في السياسة إلى عمل مجرد حتى و هو يلامس الواقع و يغيره، و ذلك لأنه يعكس تعال مشروع الدولة.هو موجود بما يحمله من قبلية و ما استحكم خلال سنين التدرب و كسب الخبرة باعتباره مثقفا قبل أن يصير عسكريا، كما سنوضحه لاحقا.إنه عمل العقلانية الراغبة في تجاوز المنحى الحماسي لأحمد بن بلة، مثلما تم انتقاده.حيث أنه لا يمكن بناء دولة بمثل الخطوات غير المحسوبة التي قام بها الرئيس السابق سواء داخليا أو خارجيا، فوجب التغيير الشامل وتغيير طريقة التعامل مع الواقع بمنظار جديد.

تتجلى الدولة عبر مؤسساتها، و تعبر عن نفسها من خلال أفعال "رجل الدولة".و رجل الدولة ليس شخصا عاديا، إنه تجسيد للشخصية الاعتبارية التي تمثلها الدولة و نكتفي الآن بالقول إن الدولة لا تكون قوية إلا من خلال مؤسسات قوية وبرجال دولة يتمتعون بهذه الخصائص حسب ما عددها ماكس فيبر على ما ذكر سيار الجميل في مقاله المعنون خصائص رجل الدولة:" أن أهم خصائص رجل الدولة، شخصيته القوية التي يفرضها على الجميع ، وقوته في إدارة المواقف والمرؤوسين على رأس الهرم الذي يقف عليه ، وكيفية صنع قراراته سواء كانت تكتيكية أم إستراتيجية". [21]

بنية النظام السياسي:

لم يكن النظام السياسي الذي جاء بعد إبعاد أحمد بن بلة يحمل أي في جوهره أي تغيير من حيث الممارسة والمرجعية الفكرية، فنستطيع القول إنه هو نفسه النظام الذي بناه الثلاثي كريم بوصوف وعبد الله بن طوبال وكريم بلقاسم منذ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة سنة 1957 ثم طوره عبد الحفيظ بوصوف تحديدا، وأكمل المسيرة هواري بومدين. وفي الجزء الأول من هذه الدراسة حددنا ميزاته من خلال محددات عمله التي تقوم على الشعبوية والقوة والطاعة والأبوية.

ومهما كانت الأحكام بخصوص هذا النظام الذي استقر كبنية، فإن أهم ميزة فيه هو التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق والقدرة على ضبط المراحل وسلوكات الفاعلين، وأيضا استقطاب عناصر ذات كفاءة كتكنوقراطيين أمثال بلعيد عبد السلام و لمين خان و حتى كبار القادة المبعدين كعبد الحفيظ بوصوف الذي ظل على علاقة غامضة مع تلميذه السابق و عبد الله بن طوبال الذي قبل بدور ثانوي كمدير مؤسسة صناعية. ولعل أهم عملية استقطاب هي انضمام بعض ضباط الجيش الفرنسي والاستفادة من حسهم العسكري والتنظيمي وانضباطهم الشديد، عكس مجاهدي الثورة الذي يعبرون عن تململهم سريعا إذا تعلق الأمر بالصرامة العسكرية التي لم يجبلوا عليها لكونهم مناضلين سياسيين بالأساس.ونضيف أيضا ارتباط صورة النظام السياسي في السنوات الأولى، بمظهر قائده من خلال وجهه الشاحب وملابسه البسيطة التي تعكس صورة رجل ناسك زاهد ثوري.

وإذا نحن انتقلنا إلى تحديد طبيعة هذا النظام السياسي، فإن الوصف الدقيق له هو أنه كان نظاما اشتراكيا بنزعة تسلطية ومركزية وهو ما سوف نجده في مختلف خطابات هواري بومدين الذي يؤكد منذ الأول أن هذه الدولة:

"**لا تكون إلا دولة اشتراكية، من هنا أهمية الرابطة العضوية الموجودة بين الدولة والثورة**". [22] ومهمتها:"...**ستكون مهمة الدولة: تعزيز استقلالنا الوطني،**

حماية مكتسبات ثورتنا والدفاع عن مصالح الغالبية الساحقة من شعبنا المتشكلة من الطبقات المثابرة *laborieuse* والفقيرة".[23]

خطاب بمناسبة تقديم الحكومة الجديدة 12 جويلية 1965

"اليوم يجب بناء وتعزيز دولة التي ومنذ 19 جوان صار لها أخلاق ثورية، دولة تقوم على التزام اجتماعي حقيقي في ظل احترام قيمنا الوطنية، فيجب بناء دولة قادرة على ضمان النظام والانضباط".[24]

الاحتفال بأول نوفمبر 1965

"نعتبر أن بناء الدولة الجزائرية هو شرط أساسي لكل تقدم وعنصر ضروري لأي تنمية المجتمع الجزائري.هذا المجتمع لا يمكن أن يتقدم أو يتطور إلا إذا توصل إلى بناء دولة بأتم معنى الكلمة.أي دولة قوية تدافع عن حقوق الشعب، دولة تتمتع باحترام الجميع. وهذا هو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه. وذلك لأن بناء دولة هو ضمان التنمية وعامل نهوض للأمة الجزائرية التي يجب أن يعاد لها معناها الحقيقي ورمزها الذي سلخها منه الاستعمار".

"وبناء الدولة الجزائرية القوية ينبغي أن يكون عمل كل واحد منا...لا يمكن التقدم ووضع سياسة وتطبيقها إذا لم تكن هناك هيكل دولة ومسئولون يضمنون تنفيذه من اعلي قمة إلى الخلية القاعدية أي البلدية".[25]

زيارة إلى تيارت 22 أفريل 1966

"اليوم، يجب أن يكون لدينا جهاز إداري يشكل هيكل/بناء حقيقي للدولة، يخضع فقط لسلطة القوانين في ظل احترام خياراتنا الأساسية، حيث سيتم محاربة اللامسئولية والتسيب وبعض العادات السياسية".[26]

الذكرى الـ 12 لثورة أول نوفمبر 1966

".. كان لحركتنا كهدف بناء دولة ديمقراطية على أسس متينة، دولة عصرية بدونها يستحيل انجاز/تحقيق أي عملية بناء وتنمية للبلاد". (27)

"لا تعمل دولتنا سوى لصالح مصالح الفقراء.فلا يمكن لها أن تكون دولة لصالح البرجوازيون.إنها دولة العمال الذين يعيشون من عملهم". (28)

اليوم الدراسي حول الرعي *Pastoralisme* الأغواط. المجاهد 3 جانفي 1975

إن تحليل مضمون خطاب النظام السياسي لما بعد 19 جوان 1965 فيما يخص الدولة الجزائرية يرتبط بمبادئ مؤسسة لعمله، كما وسبق وأن تناولناها سابقا وهي بالتالي تحيل إلى معجم محدد ظل مستخدما طوال فترة حكم الرئيس هواري بومدين. وهذه المفاهيم تتعلق ترتبط بنظام الحزب الواحد، الثورة، الاشتراكية ثم ما يتم تركيبه من مفاهيم كالدولة الاشتراكية والثورة الاشتراكية...إلخ.

ولهذا فإن التحليل يواجهه تكرار المعجمية المستخدمة في مختلف المحطات، وعليه فإن ما يهمنا في كل مرة ليس تكرار الكلمات والمفاهيم بقدر ما يهمنا تطورها في ظل الرهانات التي تواجه النظام السياسي كل مرة.صحيح أنه خطاب ثابت ولكنه دائما يتعرض إلى امتحان الواقع وما يستجد من تفاعلات علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين.

الدولة الجزائرية: الجزأرة واليعقوبية

سوف نختصر تحليل فيما يتعلق بهوية الدولة المراد بناء مؤسساتها بالقول بأن هناك محدد أساسي يحكمها وهو كان من بين الأهداف المضمرة عند إبعاد أحمد بن بلة، يتعلق الأمر بمفهوم مركزي صار يرتبط بالخطاب السياسي وهو الجزأرة. ويعني هذا إقامة دولة جزائرية بإطارات جزائرية وبتصورات جزائرية، وهو الأمر الذي سوف نحلله لاحقا عندما سنتكلم عن الاشتراكية الخاصة، وقبل الخوض في موضوع الجزأرة كمعيار لهوية الدولة الجزائري، نود أن نعين معالم الدولة الجزائرية كما يتصورها الخطاب البومديني كما جاءت في الفقرات السابقة.

الدولة الجزائرية، من منظور هواري بومدين، يجب أن تكون دولة مستقرة وفعالة، عصرية، اشتراكية، تدافع خدمة الشعب ومصالح الفقراء، دولة العمال، من خلال الدفع بمشروع تنموي.

تتحدد دلالة هذا المفهوم في أنه عامل نهوض للأمة الجزائرية، و من التراث الكولونيالي الذي أوجد مفهوم *Algérianité* الذي يشير إلى تيار أدبي نشأ في الجزائر بين الحربين بمضمون ايديولوجي، وهو يعني أولئك الفرنسيين من أصول أوروبية الذين اختاروا الرواية لأجل طرح خطاب يتعلق بهويتهم والذي مفاده بأنهم "هم فقط جزائريون".[29] و لكن أحسن تحديد لذلك التيار هو الجزائريانيون *Algérianistes*، من حيث أنه يحيل إلى المكان والحنين المرتبط به.و هو على أية يحمل رمزية الغالب والمتسلط الذي استهوته امتيازات المكان بشمسه المشرقة وشواطئه المتوسطية ورمال صحراءه، إنهم أوروبيون ولكنهم ليسوا في أوروبا بل في الجزائر.كانت كتباتهم تغن بجماليات المكان وروعته، ولم تكن تعني الجزائر إلا ما يعني ذوقهم وتاريخهم الخاص.أما الآخرون فإنهم السكان الأصليون..وفقط.

وأما الجزائر الأخرى فهي جزائر المحرومين الذين أدخلهم الاستعمار- بمعموريه- في وضع من الحرمان و الاستعباد.فكان الاستقلال يعني الحرية، ولكنه يعني أيضا إثبات الذات بهويتها التي تعرضت للقهر هي أيضا.و نجد أن هذا الإثبات كان جزء من الوعي الوطني الذي ميز بداية نشاط الحركة الوطنية.إن الأمير خالد و هو يحمل مطالب الجزائريين السياسية يدفع بهويته بدون عقدة، من حيث أنه مسلم و عربي.و كان هذا دأب نجم شمال أفريقيا و حزب الشعب الجزائري و بطبيعة الحال جمعية العلماء المسلمين حينما كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس:" :"**نحن أيضا بحثنا في التاريخ و في الحاضر، ووجدنا أن الأمة الجزائرية المسلمة تشكلت وعاشت كباقي الأمم...هذه الأمة لها تاريخها الناصع ولها وحدتها الدينية واللغوية: لها ثقافتها وعاداتها وخصائصها السلبية والإيجابية...نقول أن هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا ولن تكون**

فرنسا ولا تريد أن تكون فرنسا و مستحيل أن تكون فرنسية حتى ولو أرادت الاندماج، لها ترابها المحدد الذي هو الجزائر بحدودها الحالية".[30]

وبطبيعة الحال ورغم حالة الإغفال التي تعرضت لها سمة مميزة لهذه الهوية، أي البعد الأمازيغي، إلا أنه عبر عن نفسه بشكل ملح وعقلاني سواء مع الأزمة البربرية أو ما النشاط الثقافي الذي ميز شخصيات أدبية وفكرية جزائرية. حتى ولو ظل هذا المطلب مغيبا على الصعيد الرسمي حتى مطلع الثمانينات.

إن ما يجب أن نضع تحت سطر في الحديث عما سيعتبر "أمة جزائرية" هو مقاومة المستعمر وإرادة الانعتاق، فهذا هو ما شكل المرجعية الأساسية للهوية الوطنية.فكما أشرنا سالفا لم تلغ الثورة الجزائرية صفة الجزائري عن غير المسلم أو الذي يتحدث بالفرنسية. وحتى عندما تم وضع مصطلح الثقافة الوطنية والتي الذي عرف على أساس ميراث جمعية العلماء المسلمين إلا أن ما ذكرناه ظل مكونا أساسيا فيما اعتبر الشخصية الجزائرية. فنلاحظ على سبيل المثال ان الرئيس أحمد بن بلة كان يدافع عن عروبة الجزائر وهو يلقي خطبه باللغة الفرنسية.

هكذا نصل إلى تحديد مفهوم الجزأرة كمقابل ليس للهوية الفرنسية ولكن للهيمنة الفرنسية، إنه مفهوم بمعنى مقاومة الآخر ليس بما يحمله من هوية وإنما بما يملك من أدوات الهيمنة.فيكون التحرر هو أول دلالة له، وتكون الدلالة الثانية من حيث ما انبنى عليه المشروع الثوري لجبهة التحرير الوطني من حيث أنه يجمع كل مكونات الحركة الوطنية باختلاف مشاربها. وحينما تستعمل كصفة، تعني الجزأرة، إرادة الجزائر في خط مسار يتميز بالاستقلالية ويحقق الأهداف دون الخضوع لوصاية خارجية.

في إحصاء معجمي، حصل عليه *Etienne Brunet* من خلال استخدامه برنامج *Hyperbase*، للمفردات التي استعملها الرؤساء أحمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد، حول استخدام مفردة "شخصية" أو "هوية" ورغم استخدامهما المحدود، وفيما يتعلق بالرئيس هواري بومدين فإنه يستعمل مفردة الشخصية أكثر من الهوية. ويعطي اتيان بروني تحليله بالقول:"**إن الخطاب السياسي يبعد مسألة الهوية**

وانشغالاتها لحساب تفكير الأمة واستعمال لـ نحن تضميني *inclusif* إلا أنه غير محدد بشكل واضح".[31]

لقد سمحنا لهذا التحليل أن يتشعب بعض الشيء حتى تكتمل لدينا الرؤية فيما يتعلق بالعلاقة بين الجزأرة و الهوية، ونستخلص أن الأمر يحيل إلى مفهوم الأمة مع دلالة محددة و هو أن المحتوى القيمي لمفهوم الأمة الجزائرية يعني الشخصية الجزائرية التي خرجت بمعنويات عالية بعد الاستقلال سمتها الاعتزاز بالنفس وبالتضحيات الكبيرة.إن الجزأرة بالتالي تحمل شحنة معنوية تشير إلى الافتخار بالذات، ولا تشير إلى أي تميز ثقافي-عرقي.و هذا الافتخار يعني انجاز شيئا مميزا:اجتماعيا واقتصاديا وفي السياسية الخارجية، و عدم الانجرار وراء الآخر و تقليده مهما كانت العلاقة معه.

عادة ما يتم وصف النظام السياسي الجزائري بأنه يعقوبي *jacobin* مثلما نجد على سبيل المثال عند يفصح عبد القادر في كتابه *la question du pouvoir en Algérie*:"تمكنت من زمام السلطة ابتداء من 1962 وكانت ذات طبيعة يعقوبية" [32] ويقصد جماعة وجدة.و تشير اليعقوبية حديثا إلى:"النزعة نحو تنظيم الحكم بطريقة بيروقراطية و ممركزة و يكون بين أيدي نخبة صغيرة من التكنوقراط التي توسع تحكمها إلى جميع المناطق و كل مناحي الحياة الاجتماعية من أجل جعلها متسقة".إن غض الطرف عن المصطلح و التركيز فقط على المعاني التي جاءت في التعريف تعبر فعلا عن مضمون النظام السياسي الجزائري بحسب عقيدة هواري بومدين.

إن وجود بيروقراطية تشرف على تسيير الإدارة والاقتصاد هي من بديهيات بناء الدولة، وقد ذكرنا سابقا كيف تم اللجوء إليها في المشروع التنموي الواسع الذي شرع في تجسيدها ابتداء من سنة 1966 وخاصة في الشركات الكبيرة، كما سنلاحظ فيما بعد، مثل سنوناطراك وسونالغاز وسيدار وسوناكو...إلخ.

وأما عن تعزيز المركزية فهي كانت أداة التحكم في جميع مفاصل الدولة ومختلف مناطق الوطن، حيث إن هذه ميزة للنظام السياسي الذي يسعى في كل من لحظات وجوده إلى القضاء على الجهوية والتماهي في روح التنظيم كما تم صهرها في تجربة جيش

الحدود.لقد كانت المركزية صفة مميزة منذ ولادة الفكرة مع ما قام به أّولا عبد الحفيظ بوصوف على الحدود الجزائرية–المغربية ثم ما واصله العقيد هواري بومدين. وسوف تكون الإدارة والجيش هي أداة تعزيز هذه المركزية، وسوف نتناول مسألة الإدارة الآن لأهميتها.

أما ما يخص النخبة فإن الأمر واضح منذ البداية، وهو أمر جماعة وجدة بالأساس حتى ولو أنها انفتحت على مكونات أخرى كما رأينا سابقا وسنرى لاحقا. وهي جماعة فريدة في تكوينها وفي عقيدتها وتحتاج إلى كثير من الفهم، فليس يكفي فقط الحديث عنها كمجموعة أفراد جمعتهم الظروف.إن أي جماعة مهما كانت صفتها لا بد أن تتحدد كذلك في وجود مصالح مشتركة وفي وجود أهادف مشتركة، وهذه الرابطة التي تتقدم في مشروع الدولة والمجتمع الذي أريد بناءه والذي سمحت الظروف والمراحل في تحقيقه منذ الالتقاء على الحدود الجزائرية المغربية وحتى نجاح عملية إبعاد الرئيس بن بلة والاجتماع تحت سقف مجلس الثورة.

لا تكون الدولة إلا بوجود نظام سياسي (مركز سياسي)، ولا تكون ذات فعالية إلا من خلال بيروقراطية قادرة وجهاز إداري حسن التنظيم تربطها علاقات مقبولة مع المسئولين السياسيين. وهي إشارة إلى مختلف المؤسسات الإدارية والقضائية والمالية على الصعيد المركزي والمحلي يديرها موظفون محترفون ومنظومة قوانين تضبط سيرها.ثم لا يكتمل هذه الفعالية إلا مع مرور الوقت بحيث صير لها تقاليدها الخاصة. (33)

وكما ذكرنا سابقا فقد ورتث الجزائر المستقلة جسم دولة قائم على سنين طويلة من الحكم والتسيير الفرنسي. وليس هنا مجال الخوض في طبيعة المؤسسات الإدارية والسياسية الفرنسية، وحسبنا القول إنها ذات خصائص فرنسية بامتياز وهي وجدت لمجتمعين مختلفين: أقلية المعمرين وأكثرية "المسلمين". ولكن الحكم الموضوعي هو أن تلك الإدارة كانت عنصرية وقهرية بامتياز كاستمرار لنظام الحكم العسكري الذي أدار الجزائر والذي سار وفق منطق الأنديجانا والقهر الضريبي وغياب الحقوق.

لقد كان على الدولة الجزائرية المستقلة أن تتخلص سريعا من هذا الميراث، ولبس ثوب الوطنية والثورة بحيث يتم استرجاع كرامة والعدالة للمواطن الجزائري.كان

الخطاب الدولتي للنظام السياسي الناشئ، الذي يتم بناءه بصعوبة كبيرة خطابا متناقضا، فهو من جهة يريد التأسيس إلى مرحلة الاستقلال التي تعني الحرية وفي نفس الوقت وفي ظل الصراع مع الخصوم كان يسعى لكل جهده إلى التحكم في كل مفاصل الدولة والمجتمع.

لقد كانت الدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة في جزائر الاستقلال تعني وسيلة السيطرة من خلال تثبيت ايدولوجيتها ووضع الانتصار الذي ضمنته له القوة، وفي نفس الوقت كانت تعزز مقاومة المعارضة السياسية والضغوط التي تتعرض لها من القوة الاستعمارية السابقة.فكان التصلب هو السمة المميزة سواء في المواقف أو الأفعال. وكان وضع هذه النخبة غير متماسك لجهة تكوينها، حيث أن التناقض كان يميز جماعة وجدة وحلفاءها.

لم تكن النزعة المركزية خيارا تتبناه الدولة تبعا لما تم تصوره خلال حرب التحرير، أي السعي إلى توحيد كل القوى الوطنية في مشروع سياسي واحد لإنجاح المشروع الوطني عبر جبهة التحرير الوطني.لقد كان الهدف هو جعل النخبة الحاكمة هي وحدها صاحبة الشرعية و كان هدفها هو كما يذهب ج، س، تونينغ *J.C.thoning* :"الإنقاص من الخصوصيات عن طريق الهيمنة الشاملة المدمجة و الموحِدة للمركز، القادر وحده على فرض الانضباط على المكونات المختلفة وإخضاعها لمعايير مشتركة.العناصر المحيطة ستجد نفسها ملتحمة بالمؤسسة و بالنظام، بواسطة هوية قوية للانتماء:محرومة من استقلالية مؤسِسة و حرية المركز محمية، هي لا توجد إلا بواسطة علاقتها بالمركز الذي يحدد وضعيتها حقل التخصيصات *Attributions* هامش حركتها، هي ليست سيدة نشاطها، التي هي مؤطرة بواسطة شبكة قوية من القواعد و الالزامات و مسيرة بواسطة منطق تابع *Hétéronome* موصول إلى مستوى أعلى و نسبة المبادرة الممنوحة لها ليست نتاج فرعي لخضوعها".[34] و لم يكن هذا الهدف غاية بقدر ما كان وسيلة، و كان هذا يشير حتما إلى نزعة السيطرة و التحكم.وأكيد كانت الأداة هي القوة وليست الديمقراطية،

وهذه الأداة هي الجيش بكل وضوح و من خلال أهم جهاز فيه ألا وهو الأمن العسكري الذي كان يسعى إلى التحكم في المجتمع وعلى كل المستويات.

لم يكن الجيش يعني فقط القوة، وإنما يشير كذلك إلى المنظمة التي تتسم بالانضباط الكبير وتجاوز الجهوية. لقد كان سعي أحمد بن بلة إلى أضعاف الجيش لأجل التخلص من خصومه وخاصة هواري بومدين واتجاهه إلى بناء قوة موازية، أكبر تحد تم مواجهته وأدى إلى القيام بالعمل الفاصل بالتخلص من الرئيس المنتخب و "الشرعي" والذي كان يحظى بشرعية كبيرة، مع الإشارة إلى أن الحزب لم يستطع أن يكون منافسا وذا نفوذ مع فشل محمد خضير وانسحابه سريعا. وقد عزز هذا فكرة التهديد ليس من خارج النخبة وإنما من داخله وسوف يكون هذا الإحساس أحد مكونات النظام السياسي في سيكولوجية التعامل وتوظيف الأوراق دائما كما ستوضحه مختلف المحطات.

خاتـــمة: الدولة الديمقراطية كطموح

لقد كانت الدولة الثورية التي تم بناءها تنطلق من داخل النظام السياسي من حيث رهانات النخبة الحاكمة، ولم تكن انطلاقا من فكرة العقد سواء عبر ما تكشف عليه الممارسة الديمقراطية أما لما كان يمكن أن يحدث من توافقات عبر المجلس التأسيسي الذي كان يفترض في إنتاج هوية. ولذلك ارتهنت المباني الأخرى المكونة للدولة في وجودها إلى طبيعة هذه النزعة. وقد استمر هذا الوضع واضحا في النهج الذي سار عليه النظام السياسي بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، حتى ونحن أمام إعادة الاعتبار الذي حزب الذي تم تفعيله بمناسبة انتخاب رئيس للبلاد في سنة 1979 وما أريد له أن يكون كمساعد في تسيير البلاد.

لقد بدا هذا التوجه العام للدولة الثورية غير متوافق مع روح العصر، ولم تكن حوادث الثامن أكتوبر هي المعبر الحقيقي عن هذا التغيير المنشود. بل ما كان أكثر مع سقوط أنظمة الحكم ذات الحزب الواحد مع تفكك المعسكر الشرقي على وجه الخصوص. كانت تجربة الانفتاح الديمقراطي مهمة من حيث أنها بينت محدوديتها، أولا

لأنها لم تُرافق بأي عقد اجتماعي بين أطراف الطيف السياسي وثانيا لأن مخارج النظام السياسي لم تكن تقبل بالذهاب بعيدا في اللعبة الديمقراطي نظرا لوجود عدم توافق مميز ولأنه برز تهديد لهذا النظام نفسه.

ولذلك يظل الأمر محكوم في إثبات وجود الدول مرتبطا بالحفاظ على جوهره الثوري، وأما الوصول إلى تحقيق دولة وطنية ديمقراطية فيبقى مجرد مشروع. وبالتالي فإن الحديث عن مخارجه هو أيضا يبقى في محل الطموح.

الهوامـــش:

1-الميثاق الوطني 1976، ص ص76-77.

2-Benoun 2009 p 175

3-Benoun 2009 p 174

4-Benoun 2009 p 176

5-Benoun 2009 p 174

6-الابراهيمي، عبد الحميد.في أصل الأزمة الجزائرية، 1958-1999.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.لبنان.ط1.2001 ص 109

7-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، اللأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، ترجمة مروان خير، أنترناشنال سنتر، بيروت، لبنان الطبعة الأولى 1970، ص 17.

8-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 18.

10-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 19.

11 -مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 20.

12 -مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 21.

13-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 22.

14-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 23.

15-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 24.

16-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 25.

17-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 26.

18-مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 32 وما بعدها.

19-Bennoun, Mahfoud, de la colonisation au développement post-indépendance, une histoire économique et sociale de l'Algérie (1830-1990), édition I.A.I.G Alger,2009.p 19

20- J.-M. D., « Raison d'État en Algérie ». Texte rédigé par l'équipe de Perspective Monde.
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve?codeEve=507

23- سيار الجميل، خصائص رجل الدولة، الاثنين 21 ديسمبر 2009

24- Khalfa Mameri, citations du président Boumediene, SNED édition, Alger, 1975, p 126.

25 - Khalfa Mameri, citations du président Boumediene, SNED édition, Alger, 1975, p 121.

26- Khalfa Mameri, citations du président Boumediene, SNED édition, Alger, 1975, p p 121-122.

27- Khalfa Mameri, citations du président Boumediene, SNED édition, Alger, 1975, p p 122-123.

28 - Khalfa Mameri, citations du président Boumediene, SNED édition, Alger, 1975, p 129.

29 - http://www.infotheque.info/ressource/8936.html

30 - Kaddache, Mahfoud.Sari, Djilali.l'Algérie dans l'histoire.la résistance politique (1900-1954).Bouleversement socio-économique.OPU-ENALl.Alger.1989,p 32.

31 - Jean-Charles Scagnetti.Identité ou personnalité algérienne? L'édification d'une algérianité (1962-1988).http://cdlm.revues.org/113?lang=en

32-Yafssah, abdelkader.la question du pouvoir en Algérie. ENAP éditions.2em édition.1991.p 15.

33-جوزيف، شترايز.الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط 1 1982،

34-Chabane, Benakezouh, la déconcentration en Algérie, du centralisme au « déconcentralisme, OPU, Alger, 1984.p 162.

بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة

مقاربة نظرية لإستمرارية الهيمنة الامريكية.

د. حكيم توفيق

أ. حشاني فاطمة الزهراء

بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة

مقاربة نظرية لإستمرارية الهيمنة الامريكية.

د. حكيمي توفيق.جامعة – عنابة

أ. حشاني فاطمة الزهراء.جامعة – المسيلة

مقدمة:

تناقش هذه الدراسة تأثير البنية الأحادية للنسق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة على مضامين أحد أهم مفاهيم العلاقات الدولية وأكثرها قبولا منذ القرن الـ 17 على الأقل، ولان التوازن هو قانون الطبيعة وفق تصور الواقعيين، فان افتراض الدخول في تحالفات دولية لتجنب هيمنة قوة أخرى تمثل جوهر نظرية توازن القوى، فانهيار الاتحاد السوفياتي كقطب موازي، يقود حتما إلى نشوء توازن جديد سواء كان ثنائيا أو متعدد الأقطاب، وحتى اليوم، وبعد أكثر من عقدين من نهاية الحرب الباردة، لا يبدوا هناك أي توازن في الأفق القريب.

لقد فتح هذا الواقع الذي تسوده القوة العظمى الوحيدة انتقادات شديدة لمفهوم توازن القوى التقليدي، وقد تجسد ذلك في عدد من الدراسات التي شغلت كبريات الدوريات المتخصصة، وانصبت الانتقادات أساسا على المستندات الامبريقية لهذه النظرية، حيث أن اغلب الممارسات الواقعية في السياسة الدولية الحالية وبشكل خاص ممارسات القوى الكبرى تناقض تنبؤات هذه النظرية، وفي الوقت الذي حاول فيه البعض إعادة تكييف فرضياتها مع هذا الواقع الجديد خصوصا في إطار نظريات توازن التهديد *(Power of threat)* ومفاهيم الدخول في القطيع او ركوب الموجة *(Bandwagoning)* والاتكالية *(Buck Passing)*، أو وفق مفهوم التوازن الرخو *(Soft Balancing)* ، طفت إلى السطح مفاهيم أخرى استندت أساسا إلى نظريات

ازدهرت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، مقدمة نفسها في شكل قوالب تقدم تفسيرات أفضل لاستمرار نظام دولي منحرف بشكل كبير لطرف واحد.

انطلاقا من ذلك، يناقش الجزء التالي من هذه الدراسة إسهامات النظريات الأخرى التي تقدم نفسها في صورة بديلة عن طروحات نظرية توازن القوى، ونناقش بشكل خاص دور واقع ما بعد نهاية الحرب الباردة في الترويج لنظريات جيلبين حول الاستقرار بالهيمنة *(hegemonic Stability)* ونظرية الدورات العالمية *(Global Cycles)* لمودلسكي وتومبسون، وهي تصب جميعا في خانة النقاش حول نمط قطبية النظام الدولي.

I. تأصيل نظرية توازن القوى:

1. توازن القوى: المفهوم:

على الرغم من أن تعبير التوازن يُعد من التعبيرات الدولية الأكثر انتشاراً واستخداماً، إلا أن المعنى الدقيق لهذا التعبير ظل غامضاً لعصور كثيرة حتى جاء العالم نيوتن بقانون الجاذبية الكونية وهو يؤكد أن أي جسمين يجذب كل منهما الآخر بقوة تتناسب طردياً مع ناتج كتلتيهما، وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما. ولقد برهن نيوتن أن هذا القانون ينطبق على الأجسام التي على الأرض، وأيضاً الموجودة في الفضاء الكوني، وبالتحليل الدقيق لقوانين النظريات العلمية الخاصة بعلوم الكيمياء الطبيعية. يمكننا الوصول إلى مفهوم التوازن بأنه وصف لحالة تعادلية بين قوى عدة متضادة بينها قدر من الترابط، وقد تؤدي إلى الاستقرار.

والمفهوم الشامل لتوازنات القوى أنها "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار".

2. توازن القوى: النظرية:

لقد استقطب توازن القوى الكثير من جهود الباحثين أكثر من أي قضية أخرى في السياسات الدولية، ويشغل حيزا هاما في الدراسات الحالية مثلما كان عليه الحال في أي وقت آخر منذ عصر النهضة عندما قام جان جاك روسو ودافيد هيوم بتحوير المعارف التقليدية المألوفة حول دبلوماسية التوازن إلى حجج نظرية متماسكة، ومضمون هذه النظرية بقي صامدا عبر قرون عديدة: " لا يمكن بأية حال تشكل قوى مهيمنة في أي نظام مؤلف من دول متعددة، لان إدراك الدول للتهديد الذي تمثله القوة المهيمنة في النظام سوف يؤسس لسلوك توازني تقوده القوى الأخرى في هذا النظام".

وعلى الرغم من التمايز الشديد بين بنية النظام الدولي المعاصر التي تأخذ شكل القطب الواحد عن العالم متعدد الأقطاب الذي نشأت في ظله نظرية توازن القوى، إلا أن عدد من الباحثين والاستراتيجيين يشاطرون توقع كينيث والتز من أن "كل من الأصدقاء والأعداء سوف يتصرفون كدول يتعين عليها –سواء كانت مهدّدة أو تحت سيطرة فعلية من قبل دولة أخرى–تعمل على تصحيح التوازن". (01)

ومع ذلك لا يوجد هناك بيان مقبول بشكل عام لهذه النظرية، فارنست هاس *Ernest Haas* بعد قيامه بفحص شديد لأدبيات توازن القوى، وجد ثمان معان مختلفة لهذا لمفهوم، ووجد مارتن وايت *Martin Weight* تسعة، أما هانس مورغنثو فقد دفعته المعالجة التاريخية والتحليلية العميقة للموضوع إلى استخدام أربعة تعاريف مختلفة، وكما لاحظ كينيث والتز:

"البعض يرى في توازن القوى أشبه ما يكون بقانون للطبيعة، ولا يعدو من طرف البعض الا أن يكون ببساطة أسلوبا عدوانيا، بالنسبة للبعض مرشدا لرجال الدولة، وفي نظر البعض الآخر مجرد عباءة تخفي سياسات امبريالية... البعض يعتقد بان توازن القوى هو أفضل ضامن لأمن الدول وللسلم في العالم، وبالنسبة للبعض الأخر هو الذي حطم الدول من خلال تسببه في اغلب الحروب التي خاضتها"(02)

وفي إطار مشابه، أشار وليام وولفورث *(William C. Wohlforth)* إلى وجود صيغ عديدة لنظرية توازن القوى يصعب معها حتى محاولة جردها في قائمة واحدة، ومن ثم وجب التركيز بشكل رئيسي على ما يتم اعتباره الافتراض المحوري لهذه النظرية، والتي تستند إليها التوقعات الحالية بشان حدوث سلوك توازني وتوازن جديد للقوى في النظام الدولي المعاصر، والافتراض الأساس لهذه الصيغة النظرية من توازن القوى هي البيئة الفوضوية للنظام الدولي، التي تدفع الدول إلى السعي إلى مضاعفة أفضليتها على المدى البعيد للحفاظ على بقائها (الأمن)، ومن ثم مواجهة التركيز الخطير للقوة (الهيمنة) من خلال بناء قدراتها (الموازنة الداخلية)، أو من عبر تجميع قدراتها مع تلك الخاصة بالوحدات الأخرى في أحلاف مضادة (الموازنة الخارجية)، أما الخيار الأخير فهو تبني ممارسات ناجحة لإنتاج القوة ومحاكاة نموذج القوة المهيمنة المحتملة (المضاهاة).

ويرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده هانز مورغنثو، بعنصرين أساسيين يرتكز عليهما هذا المفهوم: الأول، مادي، ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوٍ حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية. والثاني: إدراكي، خاص بتوافر إدراكٍ لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، ولدى الدول الأخرى بأهمية استمراره، وإذا ما توافر العنصر المادي دون الإدراكي صعب الحفاظ على الأمن. (03)

ووفق تصور مورغنثو، تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى، في حين يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات *Self Reliance* كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى. لكن كينيث والتز يقبل بتحقيقه من خلال عناصر القوة الداخلية وعناصر القوة الخارجية معا، فما توازن القوى –كما قال هارولد لازويل –إلا "**بناء من علاقات القوة يهدف للحفاظ على الوضع القائم وأية محاولة لتغييره، تثير رد فعل مقاوم باتجاه إعادة تنصيبه**". (04)

والتز والواقعيون الجدد أعادوا تهذيب الرؤية الكلاسيكية لتوازن القوى، معتقدين أن نظرية توازن القوة تساعد على التنبؤ بخصوص السلوكيات والمحصلات الدولية، فالدول

ترتبط في سلوك توازني سواء كانت القوة المراد موازنتها هي الغاية من هذا السلوك أم غير ذلك، طالما أن الأمن هو الهدف الأساسي، فكل تحالف يرغب في ضم اكبر عدد من الأعضاء، غير أن الدول تفضل دوما الانضمام إلى الطرف الضعيف –أي الموازنة *Balancing*- على الانضمام إلى الطرف الأقوى (أو سياسة الدخول في القطيع) *Bandwagoning*، طالما أنها تنظر دوما إلى القوة الكبرى باعتبارها مصدر تهديد، فان سلوك توازن القوة هو افضل وسيلة للحفاظ على الوضع القائم. (05)

وعلى خلاف مورغنثو الذي يعتبر نظام التعددية القطبية *Multipolarity* الأكثر استقرارا، يرى والتز ومعظم الواقعيون الجدد أن نظام الثنائية القطبية *Bipolarity* هو النظام الأكثر استقرارا، ونظام التعددية غير المتوازنة الأكثر عرضة للنزاعات والحروب، جون ميرشايمر يضع نظام التعددية القطبية المتوازنة *Balanced Multipolarity* في موقع يتوسط الحالتين السابقتين. (06)

3. دوافع السلوك التوازني:

تبدأ نظرية توازن القوى بافتراض الدول كفواعل أساسية، والتي تسعى، على الأقل، إلى المحافظة على بقائها، وفي الحد الأقصى، تسعى إلى السيطرة العالمية، حيث تسعى الدول، أو أولئك الذين يتصرفون نيابة عنها، بطريقة أو بأخرى لاستخدام الوسائل المتاحة لبلوغ الأهداف المرسومة، وهذه الوسائل تقع في إحدى فئتين، الجهود الداخلية (السعي لمضاعفة القدرات الاقتصادية، مضاعفة القوة العسكرية، وتطوير استراتيجيات بارعة)، والجهود الخارجية (التحرك لتعزيز وتوسيع أحلافها أو لإضعاف أو تمزيق الأحلاف المضادة). (07)

افتراض دخول الدول في تحالفات مع قوى أخرى بهدف تجنب الهيمنة من قبل الدول الأكثر قوة يكمن في قلب النظرية التقليدية لتوازن القوى، وبناءا على ذلك الافتراض، تنظم الدول إلى تحالفات لحماية نفسها من الدول أو التحالفات التي تمتلك عناصر قوة أكبر تمكنها من تهديدها، ومن ثم فان الدول سوف تختار الموازنة لسببين رئيسيين:

الأول: لان الدول تخاطر ببقائها في حالة الإخفاق في كبح المهيمن المحتمل قبل أن يصبح أكثر قوة، وبما أن الانحياز إلى جانب القوة المسيطرة يعني وضع الذات تحت رحمة هذه القوة، فان الإستراتيجية الآمنة هي الانضمام إلى الطرف الأخر الذي لا يمكنه حاليا السيطرة على حلفائه، وهي إستراتيجية مثلى لتجنب الخضوع لسيطرة أولئك الذين بإمكانهم أن يفعلوا ذلك، وكما فسر ونستن تشرشل *(Winston Churchill)* سياسة التحالف البريطانية التقليدية:

> **" لأربع مئة سنة قامت السياسة الخارجية الانجليزية على معارضة القوة الأقوى، الأكثر عدائية، والأكثر هيمنة في القارة...سوف يكون من السهل...وان تحاول التحالف مع الأقوى وان تتقاسم ثمرات غزوه، ولكن، اخترنا دائما الطريق الصعب، الانضمام إلى الأطراف الأقل قوة...ومن ثم إنزال الهزيمة بأي طغيان عسكري في القارة مهما كانت صفته..." (08)**

وعلى نحو مشابه، دعا هنري كيسنجر، في سبعينيات القرن الماضي، إلى التقارب مع الصين–الطرف الأضعف في المثلث الاسترتيجي–بدلا من الاتحاد السوفيتي، لأنه اعتقد بأنه من الأفضل، في علاقة ثلاثية، أن تتحالف مع الطرف الأقل قوة.

ثانيا: لان الانضمام إلى الطرف الأقل حصانة يعزز من نفوذ الوافد الجديد على هذا التحالف، لان الطرف الأضعف له حاجة أكبر للمساعدة، وبالمقابل فان الانضمام إلى الطرف الأقوى، بالعكس، يقلص من نفوذ الوافد الجديد (لأنه يضيف القليل نسبيا إلى التحالف) ويجعله معرضا لنزوات شركائه الجدد، ومن ثم فان الانحياز إلى الطرف الأضعف يبقى الخيار الأمثل.

إن شكل النظام الدولي القائم في فترة ما بعد الحرب الباردة على القطب الواحد يتحدى بشكل مباشر نظرية والتز حول توازن القوى، والتي تشير مضامينها إلى أن أيام الهيمنة الأمريكية سوف تكون معدودة، وان هناك أسبابا موضوعية تدفع القوى الأخرى إلى الخوف من عدم موازنة القوة الأمريكية، هذا الواقع جعل من السؤال حول مالذي يدفع للتوازن؟ احد أهم محاور النقاشات الأكاديمية، بين أولئك الذين يتمسكون بالمفهوم التقليدي للتوازن، وأولئك الذين يحاجون بان هناك أشكال جديدة من التوازن في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ونقطة الاختلاف تتمحور حول مسالتين أساسيتين: ما هي وسائل أي إستراتيجية توازنية ؟، وفي ظل أي حوافز تنجر الدول إلى الانخراط في توازن مضاد للطرف المهيمن؟ (09)

الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى جوهر الخلاف بين فريقين على الأقل، أولئك الذين يركزون على "الاولية" الأمريكية *U.S Primacy* يعرفون التوازن بعبارات القوة–الصلبة ***(Hard power)***، بحيث يتعلق التوازن باستخدام القوة العسكرية، أو التحالفات أو كلاهما لوقف المهيمن، بينما يرى الفريق الآخر بان الأحادية القطبية قد دفعت إلى أشكال جديدة من التوازن بعيدة عن التوازن الصلب، والدول التي تلجأ إلى هذه الأشكال الجديدة من التوازن تستخدم وسائل القوة غير العسكرية ويتحدثون بالمقابل عن "التوازن الرخو" (*Soft Balancing*).

الافتراض الأساسي للواقعيين المتحمسين لنظرية والتز حول توازن القوى والواقعين الدفاعيين بشكل خاص هي الإقرار بانتهاء جميع محاولات الهيمنة إلى الفشل بسبب مواجهة الدول الأخرى لها من خلال جهود بناء توازن مضاد، ولهذا السبب تنبأ الواقعيون أن نهاية توازن القائم على الثنائية القطبية سوف يقود بشكل سريع إلى إعادة توزيع القوى في النظام الدولي بشكل يعيد بناء نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب يوازن القوة الأمريكية.

4. عيوب نظرية توازن القوى:

لقد تعرضت هذه الافتراضات إلى موجة من النقد الكثيف من داخل المقترب الواقعي أساسا، وقد حصر كريستوفر لاين قصور تنبؤات نظرية والتز حول توازن القوى بعد نهاية الحرب الباردة في ثلاث نقاط مهمة:

أولا: اخفق أنصار نظرية والتز حول توازن القوى في تقدير كامل لـ "ازدواجية القوة الأمريكية" في عالم أحادي القطبية، بمعنى أنهم لم يدركوا بان القوى الكبرى من الدرجة الثانية *(Second-tier major powers)* سوف تواجه ضغطا كبيرا سواء للتحالف مع القوة الأمريكية المهيمنة أو لتوازن ضدها.

ثانيا: إن نظرية توازن القوى التقليدية لم تأخذ بعين الاعتبار بان القوى التوازنية المحتملة– روسيا، الصين، ألمانيا، اليابان–تعاني فعليا من مشاكل داخلية تعيق قدرتها على موازنة الولايات المتحدة، بمعنى أن أنصار نظرية والتز حول توازن القوى قد اساؤوا تقدير الآثار الجيو–سياسية للانهيار السوفيتي المفاجئ، بحيث لم تكن هناك أي دولة أخرى لديها القدرات لتقفز داخل الفراغ الجيو–سياسي في فترة ما بعد الحرب الباردة والتصرف بحجم مواز للولايات المتحدة. (10)

ثالثا: لم يدرك أنصار نظرية والتز حول توازن القوى بان الموازنة ضد قوة مهيمنة فعليا في النظام الدولي هي مهمة أصعب بكثير من مجابهة قوة مهيمنة صاعدة كحالة ألمانيا في أواخر الثلاثينيات أو الصين مستقبلا على سبيل المثال.

II. استمرارية الهيمنة الأمريكية: التبريرات النظرية.

منذ نهاية الحرب الباردة أشار عدد من منظري العلاقات الدولية والمحللين الاستراتيجيين بأن الولايات المتحدة سوف لن تلقى نفس المصير الذي لقيته القوى الأخرى التي هيمنت عبر التاريخ، وقد استندوا في موقفهم هذا إلى حجتين أساسيتين:

الأولى تحمل بعدا استراتيجيا حيث انه ليس بإمكان القوى الأخرى موازنة القدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية المريعة، ولان هذه الدول ليست في حاجة لهذا التوازن لان الولايات المتحدة ليست مصدر تهديد لها (نظرية توازن التهديد).

الثانية تقوم أساسا على فكرة الطبيعة الخيِّرة للهيمنة الأمريكية، حيث تستفيد الدول الأخرى من مكاسب بفعل الهيمنة الأمريكية، كما أن هناك ثقة كبيرة في النوايا الأمريكية طالما أنها دولة ديمقراطية.

1. موازنة القوة أم موازنة التهديد؟

لقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الأحادية القطبية تقوم بتحويل طبيعة السياسات الدولية وإبطال ديناميكيات التوازن التي تسلم بها نظرية والتز حول توازن القوى، وقد أشار وليام وولفورث إلى أن تنبؤات النظرية لا تسري على عالم أحادي القطبية "لان هناك عتبة تركيز للقوة في الدولة المهيمنة تجعل من أي محاولة لتوازن مضاد باهظة جدا"، مؤيدو "الريادية" الأمريكية يؤكدون بان القوة الأمريكية قد تخطت هذه العتبة، وان العظمة المطلقة لقوتها العسكرية، التكنولوجية، والاقتصادية تحبط منافسي الولايات المتحدة من أي محاولة لموازنتها جيو–سياسيا. (11)

في سياق استراتيجي مشابه تحاج نظرية توازن التهديد *(Power of Threat Theory)* أن السلوك التوازني لا يفسر في الغالب وجود قوة مهيمنة في النظام الدولي بقدر ما يشير إلى وجود قوة مهددة، وبحسب ستيفن والت رائد هذه النظرية، فان شعور الدولة بالتهديد هو الذي يوقظ فيها الشعور بالحاجة إلى الموازنة، وبحسب دعاة هذه النظرية، فان اغلب الدول ليس لديها أي سبب لموازنة الولايات المتحدة لأنها لا تشعر بأنها مهددة عسكريا من قبل الولايات المتحدة، لان التمركز الشديد للقوة في يد الولايات المتحدة لا يشكل من الناحية المجردة تهديدا لأمن الآخرين، لان الدول التي تمثل التهديد الأكبر ليست بالضرورة هي الدولة الأقوى في النظام، وبالنسبة لستيفن والت "التهديد" هو وظيفة عوامل عديدة بما في ذلك القوة المجتمعة للدولة (محددة بعدد السكان، القدرات العسكرية والاقتصادية، والبراعة التكنولوجية)، القرب الجغرافي من الدول الأخرى، وامتلاك قدرات عسكرية هجومية ونوايا عدوانية (أو بشكل أكثر دقة، إدراك مثل هذه النوايا).

دعاة مقترب توازن التهديد يؤكدون أن الجغرافيا تعيق رغبة الولايات المتحدة في قذف قواتها إلى اوراسيا، وبذلك فان القوى الكبرى الأخرى ليست في حاجة إلى القلق الكبير بشان كونها أهدافا لعمليات عسكرية أمريكية، وهناك أيضا طريقة أخرى تتولى من خلالها الجغرافيا تحييد خطر الهيمنة الأمريكية، حيث في الوقت الذي تتواجد فيه الولايات المتحدة في محيط بعيد، تقع الدول الكبرى الأخرى في قرب مغلق من بعضها البعض، وبذلك فان هذه الدول تميل إلى القلق بشكل اكبر بشأن بعضها البعض مقارنة بقلقهم من الولايات المتحدة، وبالنسبة لأغلب القوى في اوراسيا، الحاجة إلى الاندماج في توازن إقليمي ضد التهديدات القريبة يشغلهم عن أي تهديد تمثله الهيمنة الأمريكية، هذه الديناميكية تسمح أيضا للولايات المتحدة بإتباع سياسة فرّق تسد لإبقاء هذه القوى منشغلة عن موازنتها المضادة من خلال جعلها بعيدة عن بعضها البعض.

إلى جانب ذلك، هناك سبب آخر يفسر عدم لجوء القوى الكبرى من الصف الثاني إلى الانخراط في توازنات صلبة ضد الولايات المتحدة، هذا السبب مفاده أن هذه الدول لا تعتقد أن القوة الأمريكية المهيمنة لا تمثل تهديدا قائما، بمعنى أن الولايات المتحدة لا تهدد سيادة تلك الدول، لقد أشار ت. بول *(T.V. Paul)* الى أسباب عديدة لهذا الافتراض بشأن هيمنة الولايات المتحدة:

أولا: لأن الولايات المتحدة هي حامي النظام الدولي القائم على الوضع الإقليمي الراهن.

ثانيا: بما أن الولايات المتحدة هي قوة شبه امبريالية، فهي ليست مغتصبة أراض، بمعنى أنها تبقي على مراقبة غير مباشرة بدلا من الإدارة المباشرة.

ثالثا: بخلاف القوى المهيمنة الأخرى عبر التاريخ الدولي المعاصر، فان الولايات المتحدة ليست في حاجة لإلحاق أقاليم دول أخرى سواء لتعزيز ثروتها أو قدراتها العسكرية.

رابعا: اغلب القوى الكبرى من الصف الثاني تمتلك قوى ردع نووي تعزز قدرتها على الضربة الثانية، والتي تضمن قدرتها على حماية أوطانها من الغزو.

2. فضائل الهيمنة الأمريكية: نظرية الاستقرار بالهيمنة.

بخلاف المنطلقات الفكرية لنظرية توازن التهديد يحاج الكثير من الباحثين بالطابع الخيِّر للهيمنة الأمريكية، حيث أن نزوع الولايات المتحدة إلى تحقيق النفع العام لها اثر ايجابي في الدول الأخرى، نظرية الاستقرار بالهيمنة وبعض النظريات اللبرالية في العلاقات الدولية، وبعكس الافتراض السابق حول التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكي في إعاقة الدول الأخرى عن أي سلوك توازني، يرى أنصار هذا الاتجاه أن القبول بالهيمنة الأمريكية أو معارضتها يتوقف أساسا على كيفية إدراك الولايات المتحدة واقتناعها بممارسة هذه القوة، ومن ثم فمن مصلحة الولايات المتحدة "عدم دفع الدول الأخرى إلى التخلي عن التعاون مع الدولة المسيطرة والنزوع نحو تبني إستراتيجية توازنية"،[12] حيث بإمكان الولايات المتحدة إقناع الآخرين بهيمنتها من خلال تبني سياسات يستفيد منها الآخرون، ويتم ذلك أساسا من خلال تقييد سلوكياتها والتصرف كمهيمن لبرالي.

نظرية الاستقرار بالهيمنة *(Hegemonic Stability Theory)* تبين بعض مزايا الهيمنة الأمريكية، وهي في العادة مستقاة من نظرية الاقتصاد السياسي الدولي، حيث انه لأداء الدور بشكل فعال يحتاج النظام الاقتصادي العالمي إلى قوة مهيمنة لأداء الوظائف الأساسية التالية: توفير احتياطي عملة ثابت وسيولة عالمية، تقديم القروض ولعب دور الدائن، ولخلق وتعزيز القوانين التي تحكم الأنساق الاقتصادية والسياسية الدولية، ووفق معايير الاقتصاد السياسي الدولي، فان الهيمنة (الهيمنة اللبرالية بشكل خاص) لها فوائد كبيرة لأنها توفر مكاسب تشمل النظام بأكمله من خلال أداء هذه الوظائف العامة.

منطق نظرية الاستقرار بالهيمنة يمكن توسيعه ليشمل مظاهر أخرى من السياسات الدولية بما في ذلك الجانب الأمني، وكما اشر جيلبين (*Robert Gilpin*) رائد هذه النظرية، فان القوة المهيمنة بإمكانها استخدام قوتها العسكرية أيضا لضمان استقرار النظام الدولي (أو على الأقل في مناطق جغرافية مهمة)، وتبعا إلى كلا متغيري نظرية الاستقرار بالهيمنة، فان الدول الأخرى سوف تتعاون مع مهيمن "حميد" لأنها

تستفيد استراتيجيا واقتصاديا، ولهذه الأسباب –كما أشار إلى ذلك جون اكنبري (*John Ikenberry*) فإن الانحياز إلى القوة المهيمنة أو ركوب الموجة (*Bandwagonning*) هو "خيار جذاب عندما يكون المهيمن دولة ناضجة، قوة وضع قائم تتبع إستراتيجية شاملة مقيدة ومتحكم فيها".

نظرية الاستقرار بالهيمنة تفترض أن بإمكان الولايات المتحدة استخدام وسائلها المتنوعة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لاستمالة الآخرين لتفادي منافسين محتملين، فعلى سبيل المثال بإمكان الولايات المتحدة استخدام قوتها كدرع حماية للدول الواقعة في أقاليم غير مستقرة، وهذا يحفز هذه الدول لركوب الموجة مع الولايات المتحدة أو على الأقل للتخلي عن دورها لصالح الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك تمتلك الولايات المتحدة الكثير من "الجزرات" الاقتصادية والمالية تمنعها عن الدول التي تنازع هيمنتها أو تكافئ بها الدول التي تقبل بهذه الهيمنة.

كما أن بإمكان الولايات المتحدة أن تبدد مخاوف الآخرين من قوتها المهيمنة من خلال تقييد استخدامها لهذه القوة والامتناع عن الأفعال الأحادية، وكما أشار جون ايكنبري فان الهيمنة الأمريكية "مقيدة، مفتوحة، وممأسسة بشكل عال جدا"، وهذا يجعلها مقبولة بالنسبة للآخرين الذين بإمكانهم موازنة هذه القوة، وهذا يوفر للولايات المتحدة فرصة لإظهار نفسها كمهيمن حميد لأنها تحظى بقبول مشترك، إضافة إلى ذلك البنية الديمقراطية للدولة المهيمنة لا يهدئ فقط مخاوف الآخرين من قوتها الهيمنية، بل يدفعهم أيضا نحو الفلك الأمريكي، وكما أشار جون اكنبري وتشارلز كابشان فان الطبيعة الديمقراطية اللبرالية للنظام السياسي الداخلي للولايات المتحدة يضفي الشرعية على الهيمنة الأمريكية، وبشكل مشابه يطمئن الآخرين بمحاسنها.

3. القوى القائدة والقوى المتحدية: نظرية الدورات الكبرى:

لقد حاول مودلسكي وتومبسون (*Modelski & Thompson*) (1989) إرساء فهم نظمي للسياسة العالمية بالاعتماد على الانتظامات التي تؤطر حركية صعود ونزول القوى الكبرى على المدى الطويل، وتعمد نظريته حول الدورات الكبرى على

تحليل العلاقة بين معاودة ظهور الحروب العالمية وبين ظهور قادة عالميين جدد، وهذه الظاهرة لها علاقة بظهور توجهات جديدة في مسار الأحداث على الصعيد العالمي، والتأثيرات الداخلية التي تدفع في هذا الاتجاه على مستوى الوحدات الفاعلة في هذا النظام.

وبحسب مودلسكي وزميله تومبسون، فان القوى القائدة هي تلك الوحدات التي تتحكم في سوق "حماية النظام العام " على المستوى النظمي، من خلال بناء التحالفات ونشر قوتها العسكرية في العالم، وقد حصر موديلسكي القوى الكبرى عبر التاريخ في كل من البرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بناءا على مجموعة من الخصائص أبرزها الموقع الجغرافي المناسب والاقتصاد الرائد والتنظيم السياسي الاستراتيجي، أما القوى المتحدية، والتي هي المصدر الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في النظام العالمي، فيمكن حصرها في التاريخ الحديث في ثلاث دول هي اسبانيا، ألمانيا، والاتحاد السوفيتي، وتتميز القوى المتحدية بمجموعة من الخصائص أهما القدرات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة لكنها تعاني من بعض المشاكل التي انتشارها على الصعيد الدولي. (13)

إن الدورات الكبرى حسب موديلسكي هي تلك المظاهر المتكررة في النظام السياسي العالمي مثل الحروب الكونية وصعود وسقوط قوى عالمية، ومن ثم فهي تعاقب الأحداث على المستوى العالمي وتكررها بشكل منتظم، وبحسب مودلسكي وتومبسون فان النظام العالمي يتطور من خلال دورات، كل واحدة تستغرق تقريبا مدة مئة سنة، كل دورة ينظر إليها كمسار من أربع مراحل:

– مرحلة القرار الكلي *Macrodecision*(الحرب العالمية) حيث يتحول نزاع حاد إلى حرب شاملة، وتتميز هذه المرحلة بالعنف شديد، لكنها أيضا تؤسس للسؤال حول القيادة.

– مرحلة التحقيق *(Implementation)* (القوة العالمية) تشهد دولة قومية واحدة تتصرف كقائد عالمي وتنجز عدد من البرامج لإرساء نظام عالمي جديد.

– مرحلة وضع الأجندة *Agenda setting* (نقض الشرعية) في هذه المرحلة تبدأ علامات الضعف في الظهور على الدولة القائدة، وتتعالى الأسئلة حول شرعية القيادة، وتدخل مشاكل جديدة في الأجندة العالمية بفعل ظهور دولة متحدية.

– مرحلة التشتت (إبطال المركزية)، تصل القيادة إلى نقطة ضعف وهي فصل مفتوح لظهور متحدين آخرين وأحلاف جديدة، وهو ما يؤدي إلى انهيار النظام القائم، ومن ثم تتحرك الدورة مرة أخرى في اتجاه نقطة البداية.

وبحسب موديلسكي لا تعني الدورة الكبرى تعويض قوة عالمية بقوة أخرى، بل هي بمثابة مصدر رئيسي للتطور السياسي والاجتماعي في النظام العالمي، فهذه النظرية تحاول تفسير تاريخ النظام العالمي المعاصر كمسار من حلقات، رائدا هذه المدرسة حاولا تقديم تفسير للحروب التي تقود إلى تحويل النظام، وهما يفسران هذه الحروب العالمية "بأنها حروب لتقرير الترتيبات القانونية والسلطوية للنظام السياسي العالمي"، ومن ثم فان تشكيل التحالفات من قبل القوى الكبرى من الدرجة الثانية لموازنة القوة المهيمنة، ليس إلا متغير بسيط في مسار الدورات الكبرى، وهو يلازم فقط المرحلة الأخيرة التي تبدأ فيها القوة الكبرى في التهاوي.

4. الطريق إلى التوازن الرخو:

بخلاف مفهوم التوازن التقليدي، أشار بعض الدراسات الحديثة إلى أن مسالة بناء توازن صلب لموازنة القوة الأمريكية هو أمر مستبعد بفعل المخاطر العديدة التي قد ترتب عن هذا الفعل، ويفترضون في المقابل إقدام القوى الكبرى من الصف الثاني على تبني استراتيجيات هادفة إلى تحقيق نوع من التوازن أطلق عليه تسمية "التوازن الرخو" (*Soft Balancing*)، أي انتهاج أساليب عمل لا تتحدى الهيمنة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر، بل تقوم في الأساس على استخدام الوسائل غير العسكرية لإبطاء، إحباط، وتقويض السياسات العسكرية الأمريكية أحادية الجانب، فـ"التوازن الرخو" يعني أساسا استخدام المؤسسات الدولية، الإدارة الاقتصادية، والترتيبات الدبلوماسية لمعارضة السلوكيات الأمريكية أحادية الجانب مثل ما حدث عند غزو العراق عام 2003. [14]

وبالرغم من إقرارهم بان هذا الشكل من التوازن قد يكون غير كاف لمنع الولايات المتحدة من تحقيق بعض المكاسب العسكرية على المدى القريب مثلما حدث عام 2003 بالرغم المعارضة الروسية والصينية والفرنسية–الألمانية، فان أنصار هذا الاتجاه يعتبرون أن التوازن الرخو سوف يكون له أثار حاسمة في حالة استمرار القوة المهيمنة في إتباع سياسات أمنية أحادية الجانب، لان هذا بحسب "روبرت باب *Robert A. Pape*" سوف يرفع من تكاليف استخدام المهيمن لقوته العسكرية، ويقلص من عدد الدول المرجح تعاونها مع المغامرات العسكرية الأمريكية مستقبلا، ومن المحتمل أن يقود إلى تغيير في ميزان القوى الاقتصادي في غير صالح الولايات المتحدة"[15]

III. تقويم النظريات البديلة:

تتضمن نظرية توازن التهديد ضعفا أساسيا يضعف من حجتها على الطابع الحميد للهيمنة الأمريكية، ويكمن احد أهم جوانب القصور في هذه النظرية في عدم قدرتها على رسم تمييز حاد بين "القوة" و"التهديد"، ويتضح هذا العجز عندما طبق والت نظرية توازن التهديد لتفسير سلوك القوى الكبرى، وعلى الرغم من أن والت لاحظ بشكل صحيح أن كل محاولات الهيمنة التي سبقت عام 1648 قد تم صدها بتوازنات مضادة، فانه من غير الواضح ما إذا كان هذا التوازن المضاد حدث بفعل قوة القوى المهيمنة، أم لان الدول الأخرى أدركت أن نواياهم مهددة أم لكلاهما ؟.

صعوبة نظرية توازن التهديد في التمييز بين القوة والتهديد ، تنعكس صورتها في العالم الواقعي، فهل تقوم الاستراتيجيات الكبرى للدول على قدرات الدول الأخرى أم على نواياها، وفي الغالب إمكانية قياس قدرات الدول هو مختلف بشكل كبير من التأكد بشكل واثق من نية هذه الدول، ومن ثم فان الإستراتيجية الكبرى يتم رسمها غالبا من خلال السيناريو السوء، وكما اقر بذلك والت فانه "في عالم من الدول المستقلة، الطرف الأقوى هو في الغالب تهديد محتمل للآخرين، حتى وان كان الآخرون غير متأكدين بشكل تام مما يريد أن يفعله بهذه القوة"، ورغما عن ذلك يحاول صناع القرار تقدير نوايا الخصوم في بناء تقديراتهم، ويأخذون في الغالب طبيعة النظم السياسية الداخلية

للدول الأخرى وإيديولوجياتها كقرائن للتنبؤ بسلوك سياستها الخارجية، في بعض الحالات يقود هذا إلى تقديرات صحيحة، لكن ليس في كل الحالات.

لقد أشار كريستوفر لاين إلى أن نظرية توازن التهديد أكثر ملائمة لنظام متعدد الأقطاب، عندما تكون القوة أكثر أو اقل تعادلا في التوزيع بين ثلاث قوى كبرى أو أكثر، معرفة من يهدد من أومن يهدد الآخر بشكل اكبر هو أمر في غاية الصعوبة، لان التقديرات المستندة إلى القدرات وحدها لا يمكنها الإجابة عن هذا السؤال، وعلى الاستراتيجيين أن يحاولوا تقدير نوايا الآخرين، في نظام متعدد الأقطاب، مخاطر التقدير الخاطئ لنوايا الخصوم يكون وطئه خفيفا لان هناك قوى كبرى متعددة، وبإمكان الدولة التي بنت تقديراتها حول نوايا الخصوم بشكل خاطئ، بإمكانها تنظيم تحالف مضاد لمعارضته، أو بإمكانها أن تحاول أن تتنازل عن دورها لوقف الدولة المهددة (او المتربصة) إلى قوة كبرى أخرى (*Back Passing*).

إضافة إلى ذلك، في نظام أحادي القطبية، نظرية توازن التهديد اقل إفادة لأنه كلما كان تركيز اكبر للقوة في النظام الدولي كلما كان من الخطورة بمكان تحديد التهديد من خلال قراءة التهديد بدلا من القدرات، وبما أن التهديد يلازم واقع أن قدرات القوة الصلبة مركزة بشكل زائد في مصلحة المهيمن، فانه مثلما أشار كولن ايلمان *Collin Elman* فأنه" باقتراب قدرات الدول من حصص الهيمنة، تكون هذه المصادر مهمة في حد ذاتها"، ومن ثم فان تبعات أي تقدير خاطئ حول نوايا القوة المهيمنة سوف تكون نتائجها وخيمة في نظام يقوم على القطبية الأحادية منه في نظام متعدد الأقطاب، وبعبارات أخرى، في نظام قائم على الأحادية القطبية، على الدول أن تقلق أولا بشان قدرات المهيمن وليس بشان نواياه، ومن ثم قدرة الولايات المتحدة على طمأنة الآخرين محدودة بسبب قدراتها المرعبة، التي هي في الحقيقة مصدر تهديد كامن للآخرين، خصوصا وان القوة الأمريكية متربصة في أفق قريب في وجه روسيا والصين والعالم الإسلامي.

وكما أشار والت نفسه " إذا تصرفت الولايات المتحدة على نحو يوقد قلقا عالميا بشأن القوة الأمريكية–وبشكل خاص من أن يتم استخدامها بشكل يضر بمصالح الآخرين–فان "عدد الأطراف" الساعية إلى التوازن الرخو سوف يزداد".(16)

خاتـــمة:

توزيع القوة في النظام الدولي الحالي والذي يأخذ شكل الأحادية القطبية لأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية شكل التحدي الأساس لافتراضات نظرية توازن القوى، حيث اصطدمت توقعاتها بإعادة توزيع القوى في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بواقع القوة الأمريكية المهيمنة بدون أي قطب مواز بالرغم من مرور أزيد من عقدين على آخر عهد من التوازن الدولي، وهو ما كان بمثابة لغز محير للكثير من الباحثين.

لقد حاول بعض باحثي العلاقات الدولية الواقعيين أساسا تحوير النظرية الكلاسيكية لتوازن القوى لتتكيف مع معطيات هذا الواقع، وانحازت تصوراتهم أساسا إلى التأكيد على الطابع الاستثنائي للهيمنة الأمريكية، وعلى سبيل المثال، استعاض ستيفن والت بمتغير القوة في النظرية الكلاسيكية بمتغير التهديد، ونظريته تفسر عدم موازنة الهيمنة الأمريكية انطلاقا من عدم إدراك القوى الأخرى لأي شكل من أشكال الخوف من القوة الأمريكية، وفي إطار مشابه تحاج نظرية الاستقرار بالهيمنة بالطابع الفضيل للهيمنة الأمريكية، وهو الواقع الذي يخدم مصالح القوى الكبرى الأخرى بفعل استفادتها اقتصاديا وسياسيا من نظام دولي مستقر بقيادة أمريكية.

فضائل الهيمنة الأمريكية توفر حوافز قوية للدول الأخرى للدخول في القطيع او ركوب الموجة مع الولايات المتحدة والاستفادة من اوليتها، وفي نفس الوقت، وبفعل قوتها الساحقة، فان أية محاولة لبناء توازن صلب مضاد للولايات المتحدة يتضمن جانبا كبيرا من المخاطرة، نظرية التوازن الرخو تفترض انه في نظام يسيطر القطب الأوحد مع تركيز شديد للقوة، يتعين التكيف مع هذا الواقع من خلال تبني استراتيجيات جديدة

للموازنة تتفادى المجابهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة، ورغم ذلك هذه الجهود لم تنجح حتى الآن في خلق كوكبة جديدة من القوة في النظام الدولي.

الهوامش:

1) *William C. Wohlforth and Others, "Testing Balanceof-Power Theory in World History", European Journal of International Relations, Vol. 13(2), p 156.*
2) *Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Addison-Wesley, 1979, p 117.*
3) عبد الجليل زيد المرهون، الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي، نمط المعيقات البنيوية، جريدة الرياض، العدد 13962 (15 سبتمبر 2006).
4) نفسه.
5) *Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Op.Cit, p 126.*
6) *Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security, A Review Essay, International Security, vol.27, and No.1 (Summer 2002) .p 167.*
7) *Keneth N. Waltz,Ibid, p 119.*
8) *Stephen M. Walt,Alliance Formation and the Balance of World Power, International Security, Vol.9, No.4(Spring, 1985), p 06.*
9) *Christopher Layne, "The Unipolar Illusion Revisited, The Coming End of the United States' (9)Unipolar Moment", International Security, Vol.31, No.2 (Fall 2006), p 07.*
10) *Ibid, p 12.*
11) *Ibid, p 14.*
12) *Ibid, p 16.*
13) زيدان زياني، تحليل السياسة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، جامعة باتنة، 2006، ص 44.
14) *Robert A. Pape, Soft Balancing against the United States International Security ,Vol. 30, No. 1 (Summer 2005), p 10.*
15) *Ibid.*

16) *Stephen G. Brooks and William C Wohlforth, Hard Times for Soft Balancing, International Security, Vol.30, No.1 (Summer 2005), p 76.*

انعكاسات التوتر الجزائري المغربي على مستقبل المنطقة المغاربية

د. عبد السلام قريقة

قسم العلوم السياسية جامعة عنابة

انعكاسات التوتر الجزائري المغربي على مستقبل المنطقة المغاربية

مقدمة:

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعة خاصة أثرت بشكل كبير على مكانة الدولتين في المنطقة وأعاقت مشروع التكامل المغاربي، إذ لم تعرف تلك العلاقات استقرارا واضحا منذ ستينيات القرن الماضي وكانت في الغالب متأرجحة بين التوتر المقلق والانفراج الحذر.

إن التحليل الواقعي لمسار العلاقات الجزائرية المغربية يؤشر بوجود تنافس حاد بين الدولتين حول الريادة الإقليمية ولعب دور المحور، كما أن التوتر الدائم بينهما شكل حجر عثرة أمام بناء غرب عربي موحد تتطلع إليه شعوب المنطقة منذ إستقلالها، فكان تجميده منذ 1994 نتيجة الخلافات القائمة أساسا على محورين رئيسين هما: التوازن الجغرافي وقضية الصحراء الغربية.

والإشكال المطروح هو: **إلى متى يبقى مشروع التكامل المغاربي رهين الخلافات الجزائرية المغربية ؟**

1-التنافس الجزائري المغربي حول دور "الدولة المحورية":

يعتبر مفهوم الدولة المحورية من المفاهيم السائدة في إطار العلاقات الدولية حاليا، ويتمثل في حجم الإمكانات المادية والمعنوية للدولة ودرجة تأثيرها على المحيط الجواري والإقليمي، ويرتبط كذلك بمدى استجابة وتكيف الوحدة السياسية مع التطورات والتحولات السائدة على الصعيد الدولي.

إن تلاحم العناصر السابقة الذكر تجعل من الدولة المحورية قطبا مؤثرا على إقليمها، إذ لا يمكن تجاوزها عند بناء أي استراتيجية إقليمية، كما تؤخذ في الحسبان عند تأسيس العلاقات مع الدول الخارجية ولا يتحقق هذا الدور إلا باجتماع عدة عوامل تشكل في مجملها قوة الدولة وأهميتها.

لقد جاء في الدراسة الأمريكية التي قام بها فريق من الباحثين في العلاقات الدولية تحت إشراف الباحث الأمريكي (بول كندي) وبمساهمة الباحثين (روبرت شيز) و (إميلي بن هيل) والتي تناولت موضوعا استراتيجيا نشر بمجلة الشؤون الخارجية. [1]

أن الجزائر توجد ضمن الدول المحورية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بها، نظرا لما تملكه من معطيات جيوسياسية تمكنها من التأثير على المحيط الجواري المغاربي.

لقد حدد الباحثون في هذه الدراسة مميزات الدول المصنفة ضمن استراتيجية الدول المحورية (*the strategy of pivotal states*)، كالكثافة السكانية المعتبرة، والموقع الجغرافي الممتاز، والقدرات الاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانية تأثيرها على المحيط الإقليمين، وإذا ما أردنا تحديد موقع الجزائر على مستوى منطقة المغرب العربي وفقا لمفهوم الدولة المحورية، جدير بنا أن نجري إسقاطها للعوامل السابقة على الواقع السياسي والاقتصادي للجزائر وتفاعله مع المعطيات الجغرافية والطبيعية، لنتبين حقيقة هذا الدور و المعوقات التي يمكن أن تواجهه .

وكبداية لبحثنا، انطلقنا من دراسة العوامل الأساسية التي تحدد حجم الدولة ومكانتها في المنطقة المغاربية و المتمثلة فيما يلي:

- الرصيد الثوري التضامني للجزائر والذي يمتد عبر نضالها السياسي الموحد ضمن الجبهة المغاربية وفي إطار الحركة الوطنية، وهو ما يجسده البعد المغاربي للثورة الجزائرية وتأثيرها على مصير الاستعمار في دول الجوار خاصة المغرب وتونس.
- دور الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في تحديد موقع هام للجزائر في المحافل الدولية وعبر المنظمات العالمية والإقليمية، وهو ما جعلها تستقطب اهتماما خاصا ومميزا، إذ سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تبني المبادئ الأممية الداعية

[1]- *Paul Kennedy, Roberts Sheas, Imily Ben hill, The Pivotal States And USA Strategy, Foreign Affairs, ja/Fa, 1996* .

إلى نبذ الاستعمار وحق الشعوب في تحقيق مصيرها والنضال من أجل عدالة النظام الدولي، والسعي إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية والقانونية.

- التسوية الشاملة للنزاعات الحدودية التي شكلت محور اهتمام للجزائر مع جيرانها، وقد كان لهذه التسوية الأثر الإيجابي على تأسيس الحدود واستقرارها وضمان سلامة الرقعة الجغرافية الهامة بمساحتها الشاسعة وثرواتها المتنوعة.
- إمكانيات الجزائر في مجال التعاون المغاربي، إذ تتوسط الدول المغاربية وتملك موارد الطاقة التي تساهم في الاستغلال الأمثل للحديد والزنك والفوسفات في كل من تونس والمغرب، بالإضافة إلى العديد من المشاريع التي تربطها بجيرانها كأنبوبي الغاز الطبيعي الممتدان عبر الحدود الشرقية والغربية نحو كل من إيطاليا وإسبانيا.
- توفر الجزائر على هياكل اقتصادية هامة تشكل بنية تحتية كفيلة بدفع عجلة التنمية وتحقيق الريادة بين الدول المغاربية، خاصة وأنها تعيش مرحلة الانتقال إلى نمط الاقتصاد الحر والمنافسة عبر عملية إعادة التصحيح الهيكلي التي تتطلب إمكانات هامة لتخفيف الأضرار الناجمة عنها، والتكيف السريع مع التحولات الجديدة.
- الأهمية الاستراتيجية للجزائر في شمال إفريقيا والتي تكمن في موقعها الجيوسياسي المتميز ومجالها الحيوي الواسع من حيث المناخ والتنوع.

2-تذبذب العلاقات الثنائية المغاربية:

لقد شكل المغرب العربي منذ استقلال وحداته، صورة متعددة الأبعاد ومختلفة الزوايا، نظرا لما تركه الاستعمار من حدود هشة، تخفي نزاعات موقوتة لدول غير متوازنة جغرافيا، وتسعى كلا منها لتثمين استقلالها، وبناء دولة وطنية ذات سيادة. هذا التصور طغى

على فكر القادة المغاربة، وكان أساسا لمختلف التوترات التي حدثت في المنطقة، إضافة إلى مشاكل الحدود والتنافس على احتلال الريادة.

إن سعي كل دولة من المغرب العربي إلى تسوية مشاكلها الحدودية وضمان استقرارها منفردة، كان سببا في حدوث مواجهات أدت إلى قيام تحالفات غير مستقرة تصنعها الأحداث والمصالح.

عرفت بلدان المغرب العربي إبان الحقبة الاستعمارية مساع حثيثة للوحدة والتعاون فيما بينها، وتجلى هذا أساسا في المساعدات التي كانت تقدمها الدول المغاربية للثورة الجزائرية، كما كان مؤتمر طنجة 1958 مجسدا فعليا لهذا الاتجاه.

إن عوامل توحيد المغرب العربي من ثقافة ودين ولغة وتاريخ كانت كافية لتجعل المنطقة كتلة متلاحمة، وبنية سياسية واجتماعية قوية، وغير أن فترة ما بعد الاستقلال أثبتت النقيض من ذلك، وذهب الخلاف بين حكام المنطقة إلى أبعد ما يكون حيث نشب الصراع المسلح بين الجزائر والمغرب سنة 1963.

لقد كانت المطالب المغربية بضم بعض الأراضي الجزائرية والموريتانية سببا في توتر الأوضاع في المنطقة، لكن هذا لم يمنع من إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية في سبيل تحقيق مبدأ الأخوة وحسن الجوار، وهذا ما سعت له إليه كل من ليبيا وتونس بإنشاء الجمهورية العربية الإسلامية في 12 فيفري 1974 ، غير أن هذا المشروع أثر سلبا على طبيعة العلاقات مع دول الجوار إذ أعتبر تشتيتا للصف المغاربي، ودفع الدول الأخرى لإقامة تحالفات ثنائية كمعاهدة التقارب والإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس في 19 مارس 1983،ثم انضمام موريتانيا إليهما .[2]

تعتبر القضية الصحراوية وتفاعلاتها سببا مؤثرا على طبيعة العلاقات في المنطقة وخاصة بين الجزائر والمغرب. وبالرغم من ذلك بدت الساحة المغاربية في بداية الثمانينات أقل

2- إسماعيل قبرة، مستقبـــل الديمقراطـــــية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحـــدة العربية، 2002، ص: 292.

توترا مما كانت عليه، فسعت الجزائر إلى تطبيع العلاقات مع الدول المغاربية وخاصة المغرب، دون، دون تنازل عن موقفها من القضية الصحراوية، وذلك بتأييد إجراء استفتاء تقرير المصير كسبيل لتسويتها، وتوجت المساعي الدبلوماسية في هذه الفترة بلقاءات قمة جزائرية مغربية وتبادل الأسرى بين جيشي البلدين.

شهدت هذه السنة تحولا في أعلى السلطة التونسية، حيث تتولى الرئيس "زين العابدين بن علي" الرئاسة بدلا من الرئيس "بورقيبة"، وكان اهتمامه واضحا لتصفية الأجواء مع ليبيا، لتعود العلاقات الدبلوماسية بينهما في 28 ديسمبر 1987.

يمكن القول أن سنة 1988، هي سنة المصالحة بين دول المغرب العربي الكبير، إذ تم فيها فتح الحدود، وإلغاء التأشيرة بين الجزائر والمغرب. (3)

كما اتفقت ليبيا وتونس على إنشاء بطاقة تعريف موحدة ومشاريع مشتركة وأمضت الجزائر مع ليبيا اتفاقيات تعاون في البترول، وكانت مشاريع تسويق الغاز الجزائري نحو أوروبا عبر تونس والمغرب ثمرة التقارب الاستقرار كللت بقمة "زرالدة" في جوان 1988 حيث إجتمع القادة المغاربة، وكانت خطوة في سبيل بناء "اتحاد المغرب العربي" بعيدا عن كل الخلافات الثنائية. (4)

إن ما يمكن استخلاصه من تذبذب العلاقات المغاربية هو طبيعة الصراعات التي تعرفها المنطقة، والمتسمة بالاستمرار، حيث لم تعرف حلا نهائيا ومطلقا بقدر ما عرفت مراحل وفترات متتابعة ومختلفة من حيث شدة التوتر والاستقرار، فنجد في هذا الإطار الصراع الجزائري المغربي بشأن الحدود بقي مدة طويلة ينتظر التسوية، كما أن القضية الصحراوية شكلت محور نزاع بين الدولتين الجارتين وأثرت سلبا على استقرار العلاقات في المنطقة بصفة عامة، وتراجع تجربة التكامل المغاربي بصفة خاصة.

3- Aomar Baghzouz ,La Construction Maghrébine Et Les Relations Avec l'Europe. El Watan .Mercredi 17 Février 1999 .

4- Paul Balta, le grand Maghreb des indépendances a l'an 2000, l'aplanis, Alger, 2000, p235 .

العلاقات الجزائرية – المغربية، وقضية الصحراء الغربية:

لقد اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعة خاصة، ونرى أنها أثرت بشكل كبير على مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية، إذ لم تعرف العلاقات استقرارا واضحا، وتميزت بالتوتر في بعض الأحيان والانفراج في أحيان أخرى.

وباعتبار المكانة المميزة للجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية كما ورد في كتاب: النظام الإقليمي العربي، حول تصنيف الدول العربية الفاعلة فإن أي توتر في العلاقات بينهما يؤثر مباشرة على التحالفات القائمة وعلى البناء الوحدوي المغاربي بصفة عامة.

وإذا كان التحليل المنطقي لواقع العلاقات المغربية الجزائرية يوحي بوجود تنافس حاد بين الدولتين حول الريادة، ولعب دور المحور على المستوى الإقليمي، فإن النقاط الأساسية التي جسدت هذا التنافس تمحورت حول:

- مشكل الحدود الذي جعل المغرب يحس باللاتوازن الجغرافي أمام جزائر مستقلة بمساحة شاسعة وصحراء غنية.
- النزاع الصحراوي المغربي وموقف الجزائر منه.

مشكل الحدود:

لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في شمال إفريقيا إبان المرحلة الاستعمارية أثرا كبيرا على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها، حيث تجسدت الحدود الاستعمارية الناجمة عن تقسيم مناطق النفوذ بين القوى العظمى وشكلت بؤر التوتر والنزاع بين الدول المجاورة. (5)

لقد تسببت مشكلة الحدود في اضطراب العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال الجزائر، ووصلت حد المواجهة المسلحة سنة 1963، بعدما ألحت المغرب على المطالبة بـ

5- Boualem Bouguetaia, les frontières méridionales de l'algerie, études et documents ,Alger, send , 1981, p33.

"تندوف" وفق برتوكول اتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس" في 6 جويلية 1961. لكن هذا الاتفاق لم يقنع الحكومة ما بعد الاستقلال بقيادة جيش التحرير الوطني التي أعلنت أن الجزائر موحدة.

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية على صعيد آخر لإمضاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يقر المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار.

لقد وقعت الجزائر على الميثاق في حين رفضت المغرب، ليظهر الخلاف على الواجهة بعد اعتلاء الحسن الثاني الحكم، حيث حاول الاتصال بالرئيس بن بلة لتسوية الوضع حسب بروتوكول 1961، غير أن هذا الأخير طلب منه انتظار وضع الدستور في سبتمبر، لكن الدستور الجزائري تضمن رفضا قاطعا للمطلب المغربي وهو ما عبر عنه بـ: الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب. وهو ما أثار سخط الملك المغربي، وما اعتبره خيانة لما اتفق عليه، مما أدى إلى نشوب النزاع المسلح على الحدود، ورغم تدخل منظمة الوحدة الإفريقية لوضع حد النزاع، إلا أنها لم تستطع حل الخلاف نهائيا.

بقي المشكل الحدودي عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات بين البلدين وكثيرا ما استعمل ورقة ضغط سياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف ما أو استعمل ورقة ضغط سياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف ما أو لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة. ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسميا حتى سنة 1989 أين تم إمضاء اتفاق بشأنها، وشهدت بعد ذلك الجزائر والمغرب مرحلة من الانفراج لم تدم طويلا، لان قضية الصحراء الغربية، بامتداد جذورها في الماضي، بقيت تشكل رهانا استراتيجيا ودافعا أساسيا لخلق التوتر بين الجارتين.

3. القضية الصحراوية والعلاقات الجزائرية المغربية:

شكلت القضية الصحراوية موضوع خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما تكتسيه هذه القضية من أهمية بالغة، مرتبطة بالموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، وكذلك

لتضارب مصالح كلا الدولتين بشأنها، وهو ما العكس على مواقفهما المتناقضة إلى حد النزاع. (6)

لمعرفة أصل الخلاف، يجب علينا قراءة تاريخ الصحراء الغربية منذ التواجد الاسباني بها حيث أعلنت اسبانيا الحماية على الصحراء الغربية عام 1884 بموجب الأمر الملكي الصادر في 26 ديسمبر 1884، غير أن القرار كان سببا في حدوث خلاف مع فرنسا نتيجة أطماعها في الساحل الأطلسي، وهو ما أسفر عن جولات من المفاوضات لتقسيم منطق النفوذ الاستعماري، وكان ذلك تحديدا 1975 حيث انسحبت بموجب اتفاق مدريد الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا وذلك في 14 نوفمبر 1975 (7) وقد كان من بين أسباب الانسحاب تأسيس جبهة البوليزاريو "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب" ومطالبها الداعية للاستقلال التام عن المغرب.

الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية:

لفهم موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية، جدير بنا الرجوع إلى سنة 1955، حيث طالب زعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي بتحقيق خريطة المغرب الكبير، ثم جاء بعده محمد الخامس الذي طالب صراحة يوم 25 فيفري 1958 في خطاب ألقاه في الجنوب الغربي بضرورة تكثيف الجهود لاسترجاع الصحراء إلى المغرب، ونكرس ذلك المطلب من خلال دستور 1961 الذي أشار إلى ضرورة توحيد الأراضي المغربية، لصبح المغرب جزءا لا يتجزأ كمن خريطتها، وتوجد ضمن حدودها التاريخية.

(6) –لقد تم الاتفاق على تسوية الحدود المغربية الجزائرية عبر عدة محطات ومراحل، التقى الطرفان بالرباط بمناسبة انعقاد منظمة الوحدة الافريقية بين 12–15 جوان 1972. حيث أمضى الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني اتفاقية لترسيم الحدود تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر في 17–ماي –1973، ومن طرف المغرب في 14–ماي 1989.

(7). عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.ص 38.

ان هذا الموقف أقر بعدم اعتراف المغرب بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما جعلها في مواجهة مسلحة أولى من نوعها أمام الجزائر تمثلت بما سمي بحرب الرمال سنة 1963. رغم تراجع المغرب عن مطالبه في موريتانيا، واعترافه الرسمي يذلك بالرباط في 8 جوان 1970، إلا أن أطماعه في ضم الصحراء الغربية ما زالت إلى يومنا هذا.

لم يكن الموقف المغربي مبنيا على أسس تاريخية مطلقا، بل كانت الأهداف الاستراتيجية دافعا رئيسيا دفع بالمغرب إلى الإصرار على مطالبها، خاصة بعد اكتشاف احتياطي الفوسفات الكبير المتواجد بمنطقة بوكراع بالإضافة إلى ثروات الشاطئ الأطلسي.(7)

لقد تطور الموقف المغربي تجاه القضية الصحراوية وفق ما عرفته من أحداث، إذ حاولت المغرب في بداية الأمر التحالف مع كل من اسبانيا وموريتانيا منذ سنة 1976 من أجل ضمان مصالح الدولتين في المنطقة مقابل الاعتراف بالسيادة المغربية عليها، وانطلقت المغرب في تجسيد ذلك باحتلال مناطق عديدة من الصحراء كالسمارة والعيون... لكن اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 07 مارس 1976 كان نقطة توتر حاسمة من تاريخ العلاقات الجزائرية . المغربية حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسط أجواء مشحونة بالتوتر العسكري بين الجيش المغربي وجبهة البوليزاريو، ثم جاء بعد ذلك انضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في 22 فيفري 1982، والاعتراف بها من طرف 26 دولة عضو.

سعى المغرب جاهدا إلى عرقلة المساعي الصحراوية الهادفة إلى كسب الاعتراف الدولي والتواجد الحقيقي على الساحة الدولية، إلا أنه رضخ إلى الأمر الواقع وقبل بالمقترح الامي الداعي إلى إجراء استفتاء تقرير المصير الذي تبنته الأمم المتحدة وفق ما سمي بخطة السلام الأممية في 30 أوت 1988. ومنذ تلك الفترة، لم يعد المغرب وفيا لالتزاماته بخصوص

(7). مصطفى صاييج ، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 1996 ، ص 67 .

القضية بل طبع موقفه التماطل والتراجع في أغلب الأحيان، وهو ما جعل مخطط السلام يحقق فشلا في تسوية النزاع.

الموقف الجزائري: تعتبر منظمة الأمم المتحدة الجزائر طرفا مهتما بالقضية الصحراوية، لأنها لم تكن لديه أي مطالب في المنطقة، غير أنها دعت إلى ضرورة تصفية الاستعمار منها وهو ما تراه مهددا للسلام والأمن الدوليين وخاصة على المستوى الإقليمي.

إن الموقف الجزائري كان مبنيا على أسس ومبادئ السياسة الخارجية الساعية إلى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحق تقرير المصير، وهو ما جعل الجزائر تساند المقترح الاممي، القاضي بإجراء استفتاء تقرير المصير، واعتباره الوسيلة الناجعة لتسوية القضية الصحراوية. غير أن هذا الموقف كان أساسا لخلاف حاد مع المغرب وصل حد المواجهة العسكرية (*) وقطع العلاقات الدبلوماسية في أكثر من مناسبة، كاعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 06 مارس 1976 وهو ما أدى بالمغرب إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها حتى سنة 1988. واعتبر هذا اللقاء بمثابة الانطلاقة الجديدة لعهد مغاربي كلل بعد أشهر بتأسيس اتحاد المغرب العربي كإطار لتعاون والتكامل، وذلك بمراكش المغربية في 23 فيفري 1989. كان لهذا الحدث أثر في تخفيف حدة الخلافات التي عرفتها المنطقة، غير أن المواقف بشأن القضية الصحراوية بالنسبة لكل من المغرب والجزائر لم تتغير وكانت مؤشرا لقنبلة موقوتة قد تنفجر في أي مناسبة. لقد تميزت هذه المرحلة بتماطل المغرب في تنفيذ المخطط الاممي الداعي إلى إقامة استفتاء يمكن الشعب الصحراوي من قرير مصيره، حيث وجدت بعثة الأمم المتحدة صعوبات كبيرة في التحقق من هوية الأفراد وانتمائهم الأصلي حيث عمدت المغرب إلى تضليل البعثة، ودس مواطنين مغاربة في الأراضي الصحراوية، وتسجيلهم ضمن قوائم السكان الأصليين مما جعل الاستفتاء يتأجل عدة سنوات، للتحقق من هوية الناخبين وإحصائهم وفي سبتمبر 1991 اقترح الأمين العام للأمم المتحدة (**) آنذاك (بيريز دي كيولار) تعديلا لمخطط السلام وإعادة النظر في المقاييس المعتمدة للتعرف على هوية الناخبين في الاستفتاء المقرر

في نهاية جانفي 1992 [8]، غير أن الوضع بقي على حاله بالرغم من المساعي الدبلوماسية للقاء الصحراويين المدعمين بالموقف الجزائري الثابت والمؤيد لقرارات الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير، وهو ما يتماشى مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، غير أن التماطل في إنهاء هذا النزاع، بات يشكل نقطة خلاف وتوتر بين الجزائر والمغرب، وأساس كل انفراج أو تأزم في العلاقات بينهما.

تطورات القضية الصحراوية:

1 . خطة السلام الأممية (استفتاء تقري المصير):

بع قرار موريتانيا القاضي بالتراجع عن مطالبها بشأن الصحراء الغربية أصبح النزاع دائر بين المغرب وجبهة البوليزاريو ، وتطور الوضع نحو التأزم إلى أن اعترفت المغرب بجبهة اليوليزاريو كممثل للشعب الصحراوي ، حيث لجأ الطرفان إلى الأمم المتحدة التي اقترحت عليهما خطة سلام في 1988/08/11 ثم أعلن المغرب قبوله بهذه الخطة التي قدكم الأمين العام في المنظمة في 1988/08/30 بهدف إجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي والذي جاء فيه وقف إطلاق النار ووضع لجنة لتحديد القوائم الانتخابية الى جانب هوية سكان الصحراء الغربية ، وبعدما تتم هاتين العمليتين ، يشرع في المرحلة الثانية التي تقضي بانسحاب القوات المغربية من الصحراء ، وعملت الأمم المتحدة لتحقيق إجراء الاستفتاء في ظروف ملائمة ،كان من المفروض أن يتم الاستفتاء في الصحراء الغربية تحت مراقبة الأمم المتحدة في ربيع 1999 ، وبقي يبدي أطماعه الثابتة ، ويطرح من جديد ثوابته السياسية في الصحراء الغربية والتي من بينها رفض المفاوضات مع البوليزاريو مباشرة ، واعتبار قضية الصحراء الغربية قضية داخلية.

(*). معركة أمغالة سنة 1976. حيث عرفت منطقة أمغالة هجوم القوات المغربية ضد فرقة عسكرية جزائرية تحمل مساعدات للبوليزاريو راح ضحيتها العشرات من القتلى في صفوف الطرفين.

(**). minurso. inissions des nations pour le référnduin au sahra occidentale.

(8). العايب محسن، رسالة ماجستير: البعد الامني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الاقليمية منذ 1962. جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1992.ص 84.

إن فشل إجراء الاستفتاء في تاريخه الذي حدد من قبل، يعود لعدة أسباب نذكر منها:

.-إقدام الحكومة المغربية على تقديم قوائم بأسماء 120 ألف إلى 170 ألف مغربي، وبدأت بالفعل في نقلهم إلى الجزء المحتل من الأراضي الصحراوية، للتأثير على مجر الاستفتاء، ومعنى ذلك أن الحكومة المغربية تريد أن تفشل مخطط السلام، وتسعى الى تحويله عن أهدافه نحو مؤامرة دولية تضفي من خلالها الشرعية على الاحتلال، وتحقق بذلك ما عجزت عن نيله من قبل. (9)

. عمليات خرق وقف إطلاق النار المتكرر

. عرقلة وصول تجهيزات البعثة الأممية إلى أصحابها من طرف المملكة المغربية.

. مرونة الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن في التعامل مع الموقف المغربي، رغم التجاوزات التي تصدر عن المغرب

ورغم فشل إجراء استفتاء تقرير المصير، إلا أن الأمم المتحدة سعت لبذل جهود إضافية لتحقيق ذلك ، حيث بدأت من جديد في تحديد هوية الناخبين البالغ عددهم 150 ألف شخص قدمتهم الرباط وأعضاء الجماعات العشائرية، ورفضت جبهة البوليزاريو بعدها هذا التحديد للهوية ، لأن من قدموا غير مسجلين في إحصاء 1974 ، وعرف مسار تحديد الهوية انسداد سنة 1995 إلى غاية 1997 ، حيث عين الأمين العام الجديد للأمم المتحدة كوفي عنان ، جيمس بيكر مبعوثا خاصا له في المنطقة من أجل تنشيط مسار السلام ، ومن خلال هذا الدفع الجديد للعملية جاء اتفاق هيوستن في سبتمبر 1997 ، الذي وقع عليه المغرب وجبهة البوليزاريو تحت رعاية الأمم المتحدة، ويدعو هذا الاتفاق إلى إجراء استفتاء تقرير المصير في ديسمبر 1998.

(9)- اسماعيل معراف عالية ، الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 . ص 170

وأعلنت لجنة تحديد الهوية في 1998 عن 147249 شخص منهم 84251 مؤهلين للمشاركة في الاستفتاء، غير أن جبهة البوليزاريو لم تعترف بإعلان اللجنة وشككت في نزاهته.

كما أعلن كوفي عنان في نوفمبر 1998 عن عرقلة الطرف المغربي لمسار تحديد الهوية، بعد ذلك أجل الاستفتاء بوفاة الملك الحسن الثاني، وفي تقرير كوفي عنان الذي قدمه لمجلس الأمن تضمن تأجيل الاستفتاء إلى 2002 أو بعدها. بعد الإعلان الجديد للجنة تحديد الهوية، ردت الرباط بإيداع 130 ألف طعن مما دفع الأمين العام إلى التشكيك في إمكانية إجراء الاستفتاء وحث مبعوثه إلى تنشيط المفاوضات بين الطرفين، وفي 2000/06/01 قرر مجلس الأمن التراجع عن مخطط السلام، ودعوة جبهة البوليزاريو والمغرب للبحث عن طرق ووسائل جديدة لتجاوز الخلاف وفقا للائحة 1301. وهو ما دفع بالجميع إلى التفكير في حلول سياسية أفضل. (10)

2 . مشروع الاتفاق الإطار:

أقدم المبعوث الاممي جيمس بيكر على طرح مشروع اتفاق إطار للحكم الذاتي الذي تبناه الأمين العام كوفي عنان، ودعمه مجلس الأمن في قراره الصادر يوم 2001/06/29 ليكون أرضية أجراء مشاورات إضافية بين الأطراف، ينجم عليها تحديد مركز الصحراء الغربية في المستقبل، ويتضمن الاتفاق الإطار مجموعة عناصر أبرزها:

- الحيلولة دون الرجوع إلى محاولة اعتماد الخطة الاستفتائية وحسم الجدل والتردد بين خطة الاستفتاء ومشروع الحكم الذاتي.
- تمثيل جيمس بيكر الوسيط الدولي في النزاع، من أرضية قوية تعبد الطريق أمامه لجمع الأطراف للتفاوض حول مشروع الحكم الذاتي، فقد سبق لبيكر في زيارته للجزائر في بداية ماي 2001 أن يعرض نفس المشروع واعتبرته الجزائر مقترحا غير رسمي، كما أن البوليزاريو رفضت حتى النظر فيه ومناقشته.

(10). وقائع القضية الصحراوية، الخبر الاسبوعي العدد 69. من 06/28 الى 2000/07/04.

- الدفع إلى إذابة الحواجز النفسية تجاه مشروع الحل السلمي المتعلق بكون الأمم المتحدة تقوم بتسويق المشروع المغربي، بما يجعلها مجرد أداة مغربية على الأطراف الأخرى، مما حال دون انطلاق نقاش جدي حول المشروع.
- إدماج بعض المطالب الجزئية لمختلف الأطراف، والتوفيق بينهما يؤدي إلى ترضية نسبية للجميع، مما يشجع على البدء في التفاوض.

لقد تعددت المواقف حول هذا المشروع من طرف المغرب والجزائر والبوليزاريو، حيث قم المغرب تحفظات بشأن المشروع رغم أنه من اقتراحه كما رفعت الجزائر مذكرة تفصيلية للرد على الاتفاق، أما جبهة البوليزاريو فقد رفضت المشروع بشكل مسبق ولم تكلف نفسها الرد عليه، واعتبرت أن إمكانية تطبيق خطة الاستفتاء ما تزال متاحة.

3 . مشروع التقسيم:

إن المواقف التي اتخذها كل طرف تجاه مشروع الحكم الذاتي، اقترحت الأمم المتحدة مشروع تقسيم ينص علة اقتسام الصحراء الغربية إلى شمال لصالح المغرب وجنوب تحت سلطة الأمم المتحدة، وهذا المقترح رفضته جميع الأطراف.

لقد رفض المغرب هذا المشروع واعتبره مساس بحرمته الترابية وسيادته الثابتة على أقاليمه الجنوبية، ووصف النزاع في الصحراء بـ: النزاع المصطنع، الذي خلقته الجزائر على حد قوله، واعتبر فكرة التقسيم اختيار بالغ الخطورة يحمل بذور عدم الاستقرار في مجموع المنطقة وفضل عنه مشروع الاتفاق الإطار.

مستقبل التكامل المغربي في ظل الخلاف الجزائري المغربي:

إن الوضعية الحالية لمستوى التكامل المغربي، تجعلنا نجزم بفشل التجربة وضعف النتائج المحققة في هذا الإطار، غير أن التصور الديناميكي المتطلع لمستقبل المنطقة يوحي بإمكانية وجود الاندماج الكامن، نظرا لتوافر السبل الكفيلة بكسر الجمود، كالاعتماد على التخصص، وضرورة التركيز على اندماج الإنتاج بدلا من اندماج السوق الذي أثبت فشله بضعف المبادلات.

ولما كان الاقتصاد العالمي يدور في فك التجمعات الاقتصادية الإقليمية منها والعالمية، فجدير بدول المغرب العربي أن تتجه إلى بناء مجال اقتصادي مغاربي قوي، يحقق تنميتها وتطورها.

إن الحديث عن ترقية الاندماج المغاربي ، والتكامل بين بلدانه لا يدخل ضمن الاعتبارات الإيديولوجية التي تغذيه الشعارات والأدبيات السياسية، وإنما هي واقع تفرضه المصلحة الوطنية، التي تجعل من الدولة المحورية تلعب دور القاطرة في تحريك مسار أي تجربة للتكامل يقع على إقليمها ، وهذا ما تؤكده مختلف التجارب الاندماجية الجهوية في العالم ، ولنا في التجربة الأوروبية خير مثال على ذلك، إذ لا يمكن تصور أوروبا الموحدة دون ألمانيا، التي تعتبر قوة فاعلة ولا يمكن تجاوزها في بناء أي استراتيجية تكون أوروبا مسرحا لها.[11]

ولمعرفة دور الجزائر في ترقية التجربة التكاملية المغاربية، يجب القاء الضوء علة أهم ما ميزها منذ نشأتها، خاصة وأن اللقاء التمهيدي الذي سبق مؤتمر تأسيس (اتحاد المغرب العربي) في مراكش المغربية سنة 1989، كان تجسيدا لمبادرة الجزائر في قمة " زرالدة " سنة من قبل. وقال فيها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد آنذاك: (**لقد قررت الدول الخمس المغاربية إنشاء لجنة تكلف بوضع أنجع السبل لتنظيم عقلاني وتدريجي للتكامل الاقتصادي والتشاور السياسي على مستوى المغرب العربي ولصالح كل شعوبها** (...

وأضاف الرئيس الجزائري: (**يجب أن نبني اتحاد المغرب العربي على القواعد التالية: ارادة سياسية للإجابة الواضحة عن كل المسائل المتعلقة بالأهداف السياسية المشتركة، ومنهجية علمية من أجل تدعيم المبادلات التجارية والاستفادة من تنوع أوضاع بلدان المنطقة واستغلال التجانس الذي يطبع حاجياتها**).

(11) -Marc Bounefous. Le Maghreb repères et rappel. Paris. Éditions cheain .1991.p 58.

لقد تبلورت فكرة إنشاء اتحاد مغاربي عقب القمة الجزائرية المذكورة، بعدما كان رغبة تاريخية اتفقت عليها الحركات الوطنية في المنطقة وتجلت بوضوح في مؤتمر طنجة 1958، وعرفت هذه الفكرة عدة محطات تاريخية، امتدت عبر سنوات الاستقلال.

1-مراحل التكامل المغربي:

لقد مرت التجربة المغاربية بالمراحل التالية:

أ-مرحلة 1964-1975:

خلال هذه الفترة تم انشاء عدة مؤسسات وحدوية لم تصل الى التجسيد الفعلي لطموحات البلدان المغاربية وكان أهمها: -مؤتمر وزراء الاقتصاد، لا يملك أي ضوابط قانونية أو صلاحيات. - اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي)(CPCM والتي بقيت مشاريعها معطلة. - مركز الدراسات الصناعية المغاربية. [12]

دور الجزائر في ترقية الاندماج المغاربي:

في ظل ما عرفته تجربة التكامل المغاربي من فشل وجمود، يكون دور الجزائر سياسيا في تفعيل هذه التجربة وبعثها من جديد وفق ما تقضيه مصالحها، وحتى تؤكد على مكانتها الرائدة في المنطقة. ولا يتسنى هذا الا بمراعاة كل الاسباب السابقة الذكر، وعلى كل المستويات. ويتجلى دور الجزائر في ترقية الاندماج المغاربي في العناصر التالية:

أ . سعى الجزائر الى تركيز البناء المغاربي على فكرة "النواة المركزية " وليس على المغرب الاربعة او الخمسة او الستة، وهي الفكرة التي تقوم عليها مختلف تجارب التكامل في اطارات التكتلات الاقتصادية الجهوية.

(12)- عبد الحميد ابراهيمي ، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، ص 337.338.

ب . استغلال المعطيات والامكانات المختلفة التي تأهل الجزائر للعب دور المحور، كالاستغلال الامثل للطاقات البشرية، والموارد الطاقوية من النفط والغاز على الصعيد المغاربي، خاصة وان دول الجوار لا تملك هذه الطاقات بنفس المستوى والقدرات.

ج . على الجزائر ان تسعى الى تفعيل المجالات التي تمتلك فيها البنية التحتية الهامة في إطار التكامل المغاربي لتحقق مصالحها، وتركز مجهوداتها لاحتلال المكانة على مستوى محيطها الاقليمي. وفي هذا الصدد تجد الجزائر في تصنيع واستغلال الهياكل القاعدية الصناعية عاملا مؤهلا يساعدها في تقيق ما تهدف اليه.

د . تفعيل دور المبادلات المغاربية، والاستفادة من السوق الجهوي خاصة في مجال تسويق قطع الغيار والمواد الحديدية والخمور.

هـ . الدعوة الى طريقة الاندماج الفعال والذي لا يكون الا خلال نمط الاندماج الانتاجي بدلا من اندماج الاسواق الذي اثبت فشله. (13)

و . العمل على فرض التدرج في اقامة الاندماج انطلاقا من الطريقة القطاعية، التي تتم بتنسيق مختلف القطاعات الاقتصادية على اساس اتفاق مجموعة من الدول في اطار التجمع الاقتصادي، والوصول الى الاندماج الاجمالي الذي يقوم على تقوية التعاون واقامة الاتحاد الاقتصادي. (14).

(13). محفوظ غزالي، الشركات المتعدد الجنسيات، جنوب. جنوب، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر عدد. 988/2 ص 379.

(14). محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز الدراسات العربية. 1987.

(15). عبد المجيد زعلاني ومعراج جديدي، بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي، الجزائر، مجلة الفكر القانوني لاتحاد الحقوقيين الجزائريين، عدد 01 سنة 1984. ص 32.

مستقبل التكامل الغازي في ظل الخلاف:

قبل استقراء المستقبل وتصور ما سيؤول اليه التكامل الغازي يمكننا تحديد جملة من الانعكاسات التي اثرت بشكل واضح على المسار انطلاقا من الواقع المتميز بالخلاف والتوتر وتتمثل فيما يلي:

غياب دولة قاطرة يمكنها خلق الديناميكية وفعالية لكسر الجمود وتفعيل الاتحاد خاصة وان دول المغاربية تعرف مشكلات داخلية عويصة كضعف البني الاقتصادية والاجتماعية وهشاشة النظم السياسية وغياب المؤسسات الديمقراطية الحقيقية. ان هذا الواقع السلبي لا يمكن أي دولة من لعب دور المحور، فهي تفتقر الى الامكانات الدبلوماسية والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتميزة التي تؤثر من خلالها على المحيط والوحدات السياسية المجاورة لها.

ان الوضعية السياسية التي توجد عليها النخب الحاكمة في كل من الجزائر والمغرب في غياب انتفال ديمقراطي حقيقي ويؤسس البروز اجيال جديدة مختلفة من شأنها تحريك الاوضاع وبعث المشروع المغاربي وتجاوز الخلافات.

اصبحت القضية الصحراوية بحد ذاتها رهينة الخلاف الجزائري المغربي. وانتقلت من كونها مشكلة في طريق التكامل المغاربي الى "ضحية" الحسابات الاستراتيجية للبلدين وبقي مصيرها معلق خاصة بعد تعطيل عمل لجان الامم المتحدة والمواقف المترددة للقوى الكبرى.

الخلاف بين الجزائر والمغرب فتح المجال الواسع امام الاختلاف الارادي الخارجي في شكل مشاريع تكاملية جديدة بديلة لاستيعاب دول المنطقة واستغلال إمكاناتها، كالشراكة الاورو مغاربية، والشراكة الاورومتوسطية والاتحاد من الاجل المتوسط ومشروع الشرق الاوسط الكبير.... ان هذه المشاريع باستهدافها لدول المغرب العربي، ساهمت في تكريس بوادر التراجع عن فكرة البناء المغاربي جسدت وضعية الجمود.

توصيات لتجاوز الخلاف وبعث التكامل :

- التعجيل بإرساء قواعد الحكم الراشد واسس الديمقراطية في بلدان المغرب العربي بعيدا عن الاصلاحات الشكلية الغير مجدية.
- التفكير العلمي في تجربة تكاملية قائمة على منطلقات وظيفية، اساساها تحقيق الرفاه الاقتصادي لدول المنطقة وشعوبها .
- ايجاد حل للقضية الصحراوية وفقا لمبادئ الامم المتحدة وبطريقة قانونية عادلة ينهي النزاع ويزرع الاستقرار في المنطقة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. إسماعيل قبرة، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
2. اسماعيل معراف عالية، الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
3. الاتحاد المغاربي أمام الامتحان العسير، الصمود أم الخضوع، الجزائر، مجلة عالم السياسة عدد 02.20 ديسمبر 1991.
4. العايب محسن، رسالة ماجستير: البعد الامني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الاقليمية منذ 1962. جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1992.
5. جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980.
6. عبد الحميد ابراهيمي، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1996.
7. عبد المجيد زعلاني ومعراج جديدي، بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي، الجزائر، مجلة الفكر القانوني لاتحاد الحقوقيين الجزائريين، عدد 01 سنة 1984.
8. عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
9. محفوظ غزالي، الشركات المتعدد الجنسيات، جنوب. جنوب، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر عدد. 988/2 .
10. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز الدراسات العربية. 1987.

11. مصطفى صابيج، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1996.

12. وقائع القضية الصحراوية، الخبر الاسبوعي العدد 69. من 06/28 الى 2000/07/04.

باللغة الأجنبية:

13. *Aomar Baghzouz ,La Construction Maghrébine Et Les Relations Avec l'europe. El Watan . Mercredi 17 Février 1999.*
14. *Boualem Bouguetaia, les frontières méridionales de l'algerie, études et documents, Alger, send , 1981.*
15. *marc bounefous . le maghreb repéères et rappel . paris . editions cheain .1991.*
16. *Paul Balta, le rand maghreb des independances a l'an 2000, laplaonic, Alger, 2000.*
17. *Paul Kennedy, Roberts Sheas, Imily Ben hill, The Pivotal States And USA Strategy, Foreign Affairs, ja/Fa, 1996 .*

أهميـــة تحليـل العمـل فـي تصميم المقاييس العلميـة لعملية التوظيف

د.لعريط بشير
جامعة عنابة
أ.بوحـارة هنـــاء
جامعة سيدي بلعباس

أهميـــة تحليـل العمـل فـي تصميم المقاييس العلميـة لعملية التوظيف

د.لعريط بشير. جامعة عنابة

أ. بوحـــارة هنـــاء. جامعة سيدي بلعباس

الملخص:

يتفق الباحثون في مجال السلوك الإنساني في منظمات العمل على اختلاف طبيعة أنشطتها أن فقدان هوية العامل في عمله سببه الخلل الموجود على مستوى العلاقة عامل/عمل، الناتج عن عدم تبني القائمين على أعمال المنظمة مقاييس علمية تبنى على أساسها مختلف العمليات المهنية وأهمها عملية التوظيف.

وفق هذا المنطلق فتفعيل مقاييس التوظيف المهني يعتمد في المقام الأول على جمع مختلف الحقائق عن الأعمال و بأعلى جودة ممكنة، و لن يتأتى هذا إلا من خلال تحليل العمل الذي يعتبر الخطوة الأولى في أي عمل يهدف إلى تحقيق الفعالية التنظيمية، فهذه التقنية تسمح بالكشف عن المتطلبات العامة للوظيفة، المتطلبات النفسية، الاجتماعية، التنظيمية، الفيزيقية، المسؤولية وأدوات العمل، وبناء على ما يتطلبه العمل فقط يمكن بناء أو تعديل المقاييس الخاصة بالتوظيف التي تعمل على قياس المواصفات الشخصية للأفراد وبالتالي إمكانية إيجاد تناغم بين متطلبات الوظيفة وشاغلها.

في خضم هذا الطرح فالبحث الحالي يتناول بالتحليل الكيفي أهمية تحليل العمل في تصميم مقاييس التوظيف المهني في منظمات العمل الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: تحليل العمل –التوظيف– تصميم المقياس.

مقدمة:

تصميم الاختبارات النفسية بهدف إدارة الموارد البشرية وعملياتها (التوظيف، التوجيه، التأهيل ...الخ) يتطلب منطلقا يجب الالتزام به متمثلا في تحليل العمل، كونه الموجه والمؤثر في جميع جوانب وخطوات تصميم وانجاز أي عملية تهدف إلى قياس الخصائص الشخصية للأفراد (سلوكية، نفسية، عقلية، اجتماعية ...الخ) والتي تتوقف عليها النجاعة في تحقيق إشباع الحاجات الفردية والأهداف التنظيمية والمجتمعية.

وفق هذا المنظور فالخطوة الأولى لتحقيق التوافق بين العامل وعمله حاضرا أو مستقبلا هي تحليل العمل والذي بموجب وصفه يمكن إجراء الخطوة الثانية في تحقيق التوافق وهي القياس النفسي.

سنتناول بالتحليل والمناقشة أهمية تحليل العمل في كيفية تشكيل الإطار المرجعي لتصميم المقاييس بغرض ضمان فعالية عملية التوظيف اعتمادا على تحليل ومناقشة تعريف تحليل العمل، أهداف تحليل العمل، ارتباط عملية تحليل العمل بنشاطات إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بعملية التوظيف، خطوات تحليل الوظائف، توصيف الوظائف واعتمادها في تفعيل مقاييس التوظيف بمنظمات العمل الجزائرية.

1- خلفية الموضوع النظرية :

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن سبل وآليات تفعيل الاختبارات والمقاييس التي تعتمد في إدارة الموارد البشرية مما أدى إلى تأسيس وإجراء العديد من الملتقيات العلمية حولها في الجزائر ومن الجوانب التي دار النقاش حولها المبادئ الأساسية لتفعيل المقاييس النفسية اعتمادا على الصدق، النزاهة، الأمانة، التطبيق واعتماد النتائج ومتابعتها من خلال عمليتي التقييم والتقويم. هاته الأبعاد تشكل في مجملها عنصرا أساسيا في تحقيق النجاعة من الناحية النظرية، لكن من الناحية العملية يبقى حبر على ورق ما لم يتم صياغة إطار مرجعي مبني على دراسات علمية في تحليل الأعمال الكفيلة بالكشف عن متطلبات الوظيفة (المتطلبات العامة، النفسية الاجتماعية، التنظيمية، المعرفية، أدوات

العمل، المسؤولية، أثار العمل على جوانب الشخصية للفرد العامل) إضافة إلى الكشف عن مختلف الضغوط التي تفرزها الوظيفة والتي تنعكس بالسلب أو الإيجاب على جوانب شخصية الفرد العامل. فمن خلال هذا فقط يمكن إيجاد الآليات التي تساعد في تفعيل المقاييس التي تعتمد في عملية التوظيف المهني.

تحليل العمل يمثل الجانب التطبيقي لعلم النفس التنظيمي. فهو يهتم في المقام الأول بتطبيق مختلف نتائج الأبحاث التي توصل إليها الباحثون في علم النفس، الفيزيولوجيا، علم الاجتماع، الهندسة .....الخ على العمل بهدف فهم المشكلات التي تنشأ فيه والسعي إلى حلها حلا علميا من خلال تقديم جملة من الخدمات (علاجية، وقائية، وإنمائية) فأهميته تزداد لتوسع مجال اهتمامه حيث يهتم بدراسة أي نوع من أنواع العمل بدني أو عقلي أو عمل الآلة في أي تنظيم سواء كان صناعي، خدمي أو سياسي ...الخ.

بما أن التنظيم يعتمد في المقام الأول على العمل الذي يقوم به أعضاءه الذين اجتازوا إجراءات التوظيف المهني في تحقيق الأهداف وجب التنبؤ بمدى التناغم الذي سيحصل بين متطلبات الوظيفة وخصائص شاغلها كونهما في علاقة دينامكية مستمرة. وهذا لن يتأتى إلا من خلال اعتماد مقاييس علمية في عملية التوظيف يكون محتواها نتاج التحليل الوظيفي. فالعمل يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق أهداف المنظمة وإشباع حاجات أعضاءها، وباعتبار العامل بعد توظيفه يؤدي عمله ضمن شبكة معقدة من العلاقات والإجراءات التنظيمية تتباين فيها الدوافع، التوقعات، القيم فمن الطبيعي في مثل هاته الأوضاع أن يواجه مواقف واستجابات نفسية سلوكية لا تلق القبول لديه والتي تتحول إلى عوامل ضغط إذا لم يحسن إدارتها أعاقت الأداء. لتفادي ذلك يجب إيجاد نوع من التوازن بين العامل والعمل الذي يقوم به، وتحليل العمل كفيل بدلك خاصة فيما يتعلق بتحقيق جملة من الفوائد الاقتصادية، النفسية والاجتماعية للعمل والتي يمكن التعبير عنها من خلال البعدين التاليين:

ـ وسيلة أساسية للحصول على مستلزمات الحياة.

ـ متنفس للطاقة النفسية، الاجتماعية، العقلية والبدنية.

لذلك فأي فقدان لهوية العامل في عمله سببه يرجع إلى الخلل الموجود على مستوى العلاقة عامل. عمل الناتج أساسا عن عدم تبني القائمين على أعمال المنظمات لمقاييس علمية مستوحاة من تحليل العمل.

و يمكن توضيح بعض النتائج السلبية الناتجة عن عدم تحديد متطلبات العمل وبالتالي عدم تبنيها في تصميم مقاييس التوظيف المهني بمنظمات العمل من خلال الشكل التالي:

عوامل مهنيـــة:

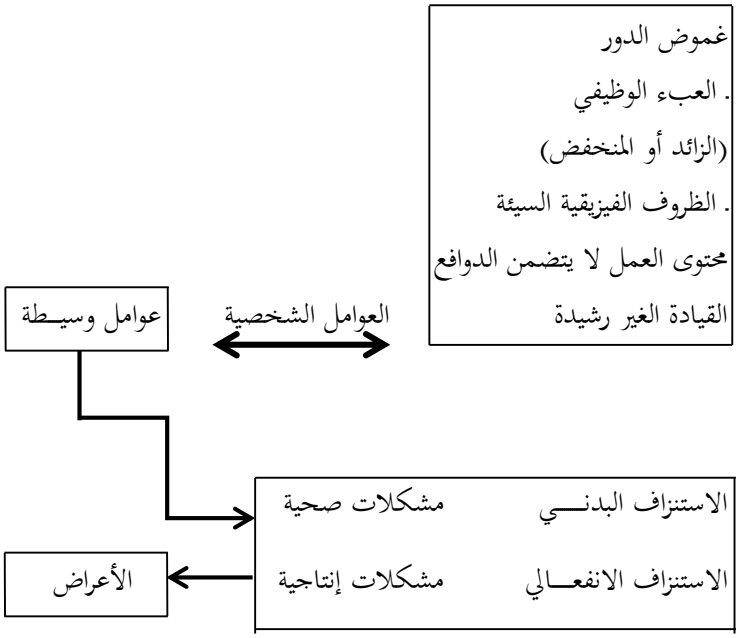

بما أن العوامل المهنية المتمثلة في غموض الدور، العبء الوظيفي الزائد أو المنخفض، المحتوى الغير لائق للعمل الذي أفرزته السياسة التنظيمية الغير رشيدة وخاصة فيما يتعلق

بتحديد متطلبات الوظيفة العشوائي الغير مبني على تصاميم موضوعية لعملية التوظيف فإنها تؤدي بالعامل إلى الاستنزاف البدني والانفعالي في حالة تفاعل سلبي للعوامل الشخصية معها. هاته الوضعية غالبا ما تسهم في نشوء العديد من الأمراض السيكوسوماتية لدى العمال والتي تنعكس سلبا على تحقيق أهداف التنظيم الإنتاجية أو الخدمية، والخطوة الأولى والكفيلة في عملية الوقاية من تلك الأخطار هي تحليل العمل، فجمع الحقائق المختلفة عنه يساعد على استبعاد مظاهر سوء التوافق المهني والذي يتجلى من خلال المؤشرات التالية:

المشاعر	– سرعة الانفعال والإثارة. – القلق ومشاعر الحزن. – الإحباط. – الاغتراب. – انخفاض مستوى الثقة في النفس. – التشاؤم.
الخوف	– فقدان السيطرة على النفس. – الانشغال على الصحة. – الإحساس بالتعاسة. – تبلد الأحاسيس. – عدم احترام الذات.
الأفكار	– خشونة في المعاملات. – النسيان وارتكاب الأخطاء. – صعوبة التركيز. – عدم الحسم في اتخاذ القرارات. – الارتباك. – توقع الأذى.

السلوك	– إساءة إدارة الوقت. – إساءة تنظيم الذات. – الاندفاع والتشتت في مناحي عدة. – تجنب إدارة المشاكل. – توجيه اللوم للآخرين. – الحاجة إلى استخدام المهدئات وأقراص النوم.
الإحساس	– الصداع وآلام المعدة. – التعب دون بدل جهد يتناسب وحجم العمل المؤدى – آلام عضلية. – النوم المتقطع. – اضطراب في الشهية للأكل. – اضطراب في الشهوة الجنسية. – سرعة الغضب لأتفه الأسباب.

وعليه نكون أمام مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى الإجابة عنها وهي:

1. ما هو واقع وأهمية تقنية تحليل العمل في نشاط منظمات العمل الجزائرية؟
2. أين تكمن أهمية تحليل العمل في تشكيل الإطار المرجعي لتصميم المقاييس بغرض التوظيف المهني بمنظمات العمل؟
3. كيف ترتبط عملية تحليل العمل بعملية التوظيف؟
4. ما هي خطوات تحليل الوظائف ومدى أهميتها في تفعيل مقاييس العمليات المهنية للتوظيف؟
5. ما هي أسس توصيف الوظائف ومدى ارتباطها بتصميم وتفعيل مقاييس التوظيف؟

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة الحالية في الآتي:

- تحليل مفهوم تحليل العمل.
- تبيان أهمية تحليل العمل في تشكيل الإطار المرجعي لتصميم المقاييس بغرض التوظيف في منظمات العمل الجزائرية.
- تحديد خطوات تحليل الوظائف ومدى أهميتها في تصميم مقاييس التوظيف.
- تحليل ومناقشة أسس توصيف الوظائف ومدى ارتباطها بتصميم وتفعيل مقاييس التوظيف المهني بمنظمات العمل.

تحديد مصطلحات البحث اجراءيا:

تحليل العمل:

يقصد بهذه العملية تحليل عناصر كل وظيفة والكشف عن مختلف الحقائق الضرورية التي تبين واجباتها والعوامل المحيطة بها، وكذلك تبيان الشروط التي الواجب توافرها في الشخص الذي يشغلها حتى يستطيع إنجاز العمل بنجاح. وتنبغي الإشارة هنا إلى أننا نأخذ مصطلح تحليل العمل بالمعنى نفسه بالنسبة لتحليل الوظيفة.

بناءا على ذلك فتحليل العمل (الوظيفة) يتضمن جمع وتحليل ومناقشة المعلومات الخاصة بكل وظيفة أو عمل بهدف الكشف على كل ما يتعلق به من حيث متطلباته، خصائصه، وطبيعته اعتمادا على الأساليب العلمية المعتمدة في هذا المجال لضمان تحقيق معرفة شاملة بالعمل تسهل الكشف عن السبل التي تساعد في تحقيق عملية اندماج العمال في منظومة الإنتاج.

التوظيف المهني:

هو تلك العملية التي يتم بها اختيار أفضل المرشحين أو المتقدمين صلاحية للتعيين في عمل معين[1]. لذلك فهو العملية التي تقوم بها منظمة العمل بغرض اختيار

الفرد للوظيفة كونه محصلة مشتركة لسمات وخصائص الشخص ومتطلبات الوظيفة ذاتها بالإضافة إلى سلوكيات وسمات المنظمة القائمة بجهود الاستقطاب[2].

وعليه فالانتقاء هو أحد أهم العمليات التي يتوقف عليها تحديد متطلبات ومسؤوليات الوظيفة الشاغرة والمعلن عن شروط الالتحاق بها انطلاقا من تحليل ووصف الوظيفة.

تصميم المقياس:

يقصد به في دراستنا الحالية ذلك المحك الذي يقوم بإعداده المشرفين عن عملية التوظيف المهني في منظمات العمل والمستوحى من وصف العمل الذي بدوره يكون نتاجا لتحليل العمل بهدف قياس الخصائص المختلفة التي تتطلبها الوظيفة في المتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة في المنظمة من خلال التقدير الكمي. هذا القياس يسمح بالكشف عن الأفراد الذين تتوفر فيهم الخصائص التي تتطلبها الوظيفة وبالتالي إمكانية التنبؤ بمدى نجاحهم في وظيفتهم.

وصف العمل:

بعد جمع البيانات الخاصة بتحليل العمل يتم كتابة التقرير النهائي الذي يسمى بوصف العمل الذي يتضمن ملخصا وافيا لجمع البيانات الرئيسية عن العمل. يقتضي إعداد وصف العمل خبرة وتدريب وقدرة على تمييز البيانات الهامة الرئيسية عن غيرها[3]. حيث تتسم هذه العملية بأنها وصفية بالدرجة الأولى، وهي تهيئ سجلا لحقائق العم القائمة، ومن خلالها يتم تحديد الهدف الأساسي للوظيفة والواجبات والمسؤوليات والأعباء المصاحبة لها[4]. وهذا هو الذي أخدنا به اجراءيا وعليه يظل وصف العمل عملية تالية وثانية تأتي مباشرة كنتيجة لعملية تحليل العمل.

5-الإجابة على تساؤلات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على التحليل الكيفي للتراث الأدبي لمفهومي تحليل العمل وتصميم المقاييس النفسية الخاصة بإدارة الموارد البشرية ومنها التوظيف المهني.

الإجابة عن التساؤل الأول: (واقع وأهمية تقنية تحليل العمل في منظمات العمل الجزائرية؟)

يعتبر تحليل العمل بمثابة الطريقة العلمية لدراسة العمل ولجمع المعلومات عن العمل. لذلك يعرف على أنه عملية دراسة وجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالعمليات والمسؤوليات لعمل ما، بغرض تحديد وتوضيح مواصفات العمل ومحدداته وشروطه[5]. لذلك تعتبر عملية تحليل الوظائف حجر الزاوية لعملية التحليل برمتها، إذ أن المعلومات والحقائق التي يتم جمعها ذات أهمية كبيرة في إدارة الموارد البشرية، حيث يتم في ضوءها تمكين إدارة الموارد البشرية، بالقيام بجميع الأنشطة المرتبطة بأدائها ومنها تصميم المقاييس الخاصة بعملية التوظيف المهني).

يقصد أيضا بتحليل العمل تلك الدراسة العلمية التفصيلية التي تجري على العمل سواء كان عملا حركيا أو عضليا أو عقليا ذهنيا، بهدف تحديد ووصف واجباته، مسؤولياته، ظروف أدائه، مخاطره وعلاقاته بالأعمال الأخرى[6]، ومن هنا كان كل عمل يحتاج إلى تحليل خاص به، فهذا عمل يتطلب درجة عالية من الذكاء، وهذا عمل يتطلب درجة متوسطة من الذكاء بحيث يفشل فيه من كان حاد الذكاء، وهذا عمل يتطلب درجة أعلى من الانبساط بينما يتطلب آخر درجة أعلى من الانطواء..الخ، وهكذا تختلف الإعمال فيما بينها تماما كما يختلف الأفراد فيما بينهم بحيث يتطلب الأمر أن يجري لكل عمل تحليل خاص به لتحقيق الأهداف السابقة.

ويعرف تحليل العمل كذلك على أنه عملية جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمتطلبات الوظائف في منظمة معينة. أي أن البيانات والمعلومات المطلوب الحصول عليها

حول الوظيفة يجب أن تفصل لنا كيفية انجاز تلك الوظيفة، وما هي المهارات والقدرات التي يجب أن يمتلكها شاغل الوظيفة[7]، بمعنى آخر إن تحليل الوظيفة يعني تجزئة الوظائف الموجودة في المنظمة إلى عناصرها ومكوناتها الأساسية ووصفها وصفا دقيقا، مع بيان المؤهلات المطلوبة والاستعدادات والقدرات التي يلزم أن يتمتع بها شاغل كل وظيفة من الوظائف قيد الدراسة.

كما يعرفه أيضا مكتب استخدام القوى البشرية الأمريكية[8]: ((إنه العملية التي تقوم بالاستعانة بالملاحظة والدراسة لتحديد وتسجيل البيانات الصحيحة المتعلقة بطبيعة عمل معين)). وفقا لذلك فهو عبارة عن تحديد الواجبات التي يتكون منها العمل والمهارات والمعارف والقدرات والمسؤوليات المطلوب توفرها في العامل لأداء عمله بنجاح والتي تميز العمل عن غيره من الأعمال الأخرى. – إضافة إلى أن تحليل العمل هو الكشف عن واجبات وظروف القيام به والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في العامل ليؤدي عمله بطريقة ايجابية فعالة، وأن يتكيف معه. فتحليل العمل يساعد على معرفة الحركات الفردية لأدائه، وتمييزها عن الحركات الداخلية والطفيلية التي تعطل وتستنفذ جزءا من طاقته.

قبل البدء في عملية تحليل الوظائف وتقسيمها يجب على الإدارة حصر الوظائف اللازمة للمؤسسة وتنظيمها لأن عملية التحليل تفترض وجود وظائف محددة ومستقرة إلى حد ما، على أن يتم ذلك في جميع المستويات العليا والوسطى وطبقة المشرفين اللذين يمثلون المرحلة الأعلى للإدارة.

كما يجب على الإدارة دراسة تلك الوظائف وتطويرها بإزالة أسباب الضياع (هدر الوقت والجهد)، أو إدماج بعض هذه الوظائف في البعض الأخر أي توزيع بعضها على أكثر من وظيفة إلى غير ذلك من التحسينات والتعديلات التي تساعد على تحديد عدد الوظائف التي تكون منظمات العمل في حاجة لها.

يظل تحليل العمل إجراءا ضروريا تقوم به المنظمات للكشف عن المعلومات الوثيقة الصلة بالعمل، والتي تصف جيدا واجباته، خطواته، مهاراته، القدرات

والمسؤولية اللازمة لأدائه. فالخطوة الأولى عادة هي المعرفة الدقيقة للعمل ثم معرفة ما يقوم به العامل، ولماذا يقوم بهذا العمل وكيف يؤديه، وما المهارات والسمات الضرورية التي يتطلبها هذا العمل. فبدون المعرفة الدقيقة الشاملة لواجبات العمل وشروطه ومستلزماته لا تستطيع إدارة الموارد البشرية القيام بعملية التوظيف المهني (الانتقاء أو الاختيار) أو التوجيه المهني أو أي عملية أخرى بطريقة حسنة وسليمة، حيث تفيدنا هذه المعرفة في كثير من الأغراض الأخرى مثل تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات والاختصاصات..الخ، لذا وجب أن يركز أثناء تحليل العمل على إبراز الحاجات الخاصة بالعمل ذاته والتي تختلف عن غيره من الأعمال الأخرى، وفي جميع الحالات يعتبر تحليل العمل الخطوة الأولى لتنمية برامج الاختيار أو التوظيف المهني.

يستخدم تحليل العمل في منظمات العمل لأغراض هامة وكثيرة وهو بذلك يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في جميع البرامج المتعلقة بتنظيم إدارة الأفراد كما أنه يعتبر الخطوة الأولى التي تبتدئ بها جميع المناهج التي ترمي إلى تنظيم العلاقات الإنسانية في العمل.

كما أشار زيجر(Zegral) إلى أهداف أخرى لتحليل العمل تستخدم في منظمات العمل هي: ترتيب الأعمال وتصنيفها. تنظيم عمليات نقل العمال من قسم لآخر، تشخيص أسباب الصراع وإدارته، تصميم خطوات الترقية وتجسيدها، دراسة أسباب الحوادث والإصابات ومعرفة أسباب الفشل والنجاح في إدارة العمليات المهنية وكذا تصميم وإعادة تصميم مراكز العمل بالمنظمة[9].

انطلاقا من التحليل السابق فأهمية تحليل العمل تكمن في تحديد العمليات والواجبات والمسؤوليات التي يتطلبها أداء العمل، وكذلك تحديد الظروف الصحية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي تتصل به وبالتالي إمكانية إدارته علميا بمنظمات العمل الجزائرية.

الإجابة عن التساؤل الثاني: أين تكمن أهمية تحليل العمل في تشكيل الإطار المرجعي لتصميم المقاييس الخاصة بعملية التوظيف المهني بمنظمات العمل الجزائرية؟

تستخدم الاختبارات والمقاييس العلمية للوقوف بطريقة موضوعية على ما يتميز به الفرد المتقدم لشغل الوظيفة من قدرات، مهارات، سمات شخصية وميول وغيرها – تكون قد حددتها عملية تحليل العمل سابقا –وذلك ينطبق على الاختبارات السيكولوجية المعدة إعدادا جيدا من حيث الصدق والثبات، وأن يكون هذا التقنين قد تم على بيئة معينة لتكون هذه الاختبارات صالحة للتطبيق على أفراد المجتمع[10].

المقاييس السيكولوجية المعتمدة على تقنية تحليل العمل وإجراءاتها تساعد القائمين على إدارة الموارد البشرية بمنظمات العمل على اتخاذ قرارات حاسمة تخص عملية التوظيف تتميز بالمصداقية. فهي في العموم تهدف إلى تحقيق التجانس بين خصائص الأفراد ومتطلبات الوظيفة، والتنبؤ بدرجة توافق مهارات وسلوك الفرد وباقي خصائصه مع الوصف الوظيفي، ومن ثم انتقاء أنسب الأفراد الذين يتوقع نجاحهم في حالة تعيينهم. فهي بذلك تتيح معلومات هامة للحكم على الفرد قد يتعذر اكتشافها بوسائل الاختيار الأخرى كما تبرز أهم ضوابط استخدام هذه المقاييس في التركيز على حسن اختيار من يستخدمون المقاييس وذلك لن يتأتى إلا من خلال تمتعهم بخلفية تخصصية في مجال إدارة الأفراد أو إدارة الموارد البشرية، فتفسير نتائجها يتطلب مستوى عال من المهارات المهنية، فمن المهم أن يستخدم المقياس فقط في الغرض الذي صمم من أجله (فمثلا لا يستخدم اختبار الذكاء في قياس القدرة اللفظية فيفسر عن نتائج أو تنبؤات لا يمكن الاعتماد عليها).

أن فاعلية المقاييس السيكوتقنية تقاس بالمدى الذي يتجه للتنبؤ بنجاح الفرد في عمل معين ولا تنحصر فائدتها فقط في مجرد الاختيار أو التعيين في بداية درجات السلم الوظيفي، بل أيضا في التنبؤ بالنجاح المتوقع عند الاختيار من بين الموظفين للبرامج التدريبية وكذا تقييم الأفراد المحتمل ترقيتهم أو نقلهم، والتنبؤ باحتمالات نجاحهم في

المناصب المرشحين لشغلها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمختصين يحبذون دوما استخدام المقاييس الموضوعية بدلا من المقابلة الشخصية نظرا لتأثرها بالعوامل الذاتية لمن يجريها، فحصيلتها عادة ما تتأثر بالخصائص الشخصية للقائم بها والخصائص الشخصية للمترشح وهذا يستوجب الاعتماد على العديد من الوسائل لتقييم جوانب شخصية المتقدم لشغل وظيفة معينة قبل إصدار حكما يتعلق بمستقبله المهني.

اعتبارا من ذلك غدت هذه المقاييس الوسيلة الأكثر موضوعية لاختيار الموظفين، توجيههم، تدريبهم، ترقيتهم....إلخ، على أساس الجدارة والصلاحية دون التأثر بالنواحي الشخصية والاجتماعية والبعد عن التحيز والمحاباة، حيث تبنى فلسفة اختبارات التوظيف على فرضتين أساسيتين أولها أن القدرات والمهارات الإنسانية عادة ما تكون موزعة بين الأفراد توزيعا يقترب من التوزيع الطبيعي، بمعنى أن القلة من هؤلاء الأفراد يتمتعون بدرجة عالية من هذه القدرات والمهارات وهم من يحاول الاختبار الكشف عنهم، وثانيهما أن هناك درجة معقولة من الارتباط بين توافر القدرة أو المهارة وبين احتمال النجاح في أداء وانجاز متطلبات العمل، إضافة إلى ذلك فهذه المقاييس السيكوتقنية كأدوات وإجراءات علمية يتم استخدامها في المجال المهني – وإلى جانب أدوات تشخيصية أخرى – تطرح هذه على الموظف بعض المهمات والمسائل محددة من قبل عملية تحليل العمل، حيث تمكن الكيفية التي يجيب فيها عن هذه المهمات أو المسائل من استخلاص بعض الحقائق حول الكيفية التي يتصرف فيها الفرد في المواقف الواقعية عندما يواجه متطلبات محدودة، كما تمكن من مقارنة الموظف فيما يتعلق بمهاراته وإمكاناته مع أشخاص آخرين في إطار اختيار المتقدمين إلى مهنة .

الإجابة على التساؤل الثالث: (كيف ترتبط عملية تحليل العمل بنشاطات إدارة الموارد البشرية؟)

الاهتمام بالعنصر البشري هو الطريق الأكيد لبناء وخلق مجتمع متماسك، فهو الذي يضمن إحراز التفوق في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها. حيث وجد في المجال المهني أن الاهتمام باليد التي تدير الآلة وتحركها أكثر أهمية من الآلة نفسها، فالعامل

يستطيع إما أن يستفيد منها إلى أقصى درجات الإفادة أو يحطمها أو يدمرها سواء عمدا أو بدون عمد[11]، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج.

تعد إدارة الموارد البشرية المدخل الاستراتيجي لإدارة أهم أصول المنظمة، ألا وهم العمال الذين يسهمون بشكل فردي أو جماعي في تحقيق أهدافها، ولعل الجوهر في هذه الإدارة يكمن في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة من خلال توظيف فاعل لموارد بشرية عالية المهارة والالتزام في بيئة ديناميكية سريعة التغير، حيث توفر عملية تحليل العمل المعلومات الهامة والضرورية للموظف الجديد بحيث تزوده بحقائق وافرة عن الوظيفة التي أعطيت له، عن طبيعة النشاطات التي سوف يقوم بها وعن الظروف وبيئة العمل التي يعمل في كنفها، وقد يتحدث معه بالتفصيل عن مستقبله الوظيفي وعن فرص متاحة أمامه، ثم يترك له حرية الاستفسار حول كافة المشاكل والقضايا التي قد يواجهها أثناء ممارسته للعمل المطلوب، فبعض المؤسسات تخضع الموظف الجديد لبرنامج توجيهي يمتد فترة قصيرة تتراوح بين أسبوع إلى شهر بحيث تعرف الموظف على أهداف العمل وأنظمته، وخاصة القضايا التي تتعلق بالرواتب، التعويضات، المكافآت والإجازات وسواها[12]، وبذلك يتدخل محلل العمل بشكل تفصيلي لكل ما تم ذكره لأنه –تحليل العمل– يعتبر بمثابة الفاحص والمشخص لمنصب العمل ومتطلباته ومسؤولياته في إطار إدارة الموارد البشرية. وعليه تبدأ عملية التحليل الوظيفي بالتفكير في الأسباب والأهداف التي أدت إلى القيام بهذه العملية أي اتخاذ قرار القيام بالتحليل الوظيفي من طرف الإدارة العامة للمنظمة، ثم يتبع ذلك التحضير لهذه العملية تصميم برنامج كامل لتنفيذها بفعالية، وتحديد المشرفين عنها من حيث تكوينهم، وتوعية العاملين بأهميتها بهدف كسب ثقتهم. كما تقوم إدارة الموارد البشرية تحت إشراف الإدارة العامة برسم خطوات التنفيذ وطريقة استخدام النتائج وتحديد عدد الأفراد الذين يقومون بالتحليل ونوع الأفراد الذين يمكنهم إعطاء البيانات والمعلومات المطلوبة في مختلف الإدارات والمصالح.

الإجابة على التساؤل الرابع: (ما هي خطوات تحليل الوظائف ومدى أهميتها في تفعيل مقاييس التوظيف؟)

إن تعقيدات الحياة اليومية وكثرة التخصصات الوظيفية وتباين مدركات الأفراد وكذا اختلاف أنماط شخصيات منظمات العمل عسر على المتقدم لشغل وظيفة معينة عملية اتخاذ قرار واضح وسليم حول نوع العمل المناسب له، كما جعل من الصعب على منظمات العمل اتخاذ قرارات واضحة وسليمة حول اختيار المسار الوظيفي الأنسب لمواردها البشرية. فالمورد البشري في أي منظمة عمل يمكن وصفه بأنه عماد نجاحها، لذلك فحسن انتقاء الموظفين عملية بالغة الأهمية. لأن، فهي تمثل مجموع الخصائص والمواصفات الواجب توفرها في المترشح لشغل الوظيفة ومدى انسجامها ومتطلبات الوظيفة التي تستمد غالبا من تحليل الوظائف كمستوى التعليم، الخبرة، المهارات، الصفات الشخصية والصفات الجسمية..الخ، حيث تعتبر مقاييس عامة يمكن تطبيقها على كل الوظائف التي تخضع لإجراءات عدة لأجل اختيارها وفق مقاييس علمية ذات موضوعية ومصداقية، وأبرزها يتجسد في المقاييس السيكو- تقنية التي تستعمل من طرف غالبية المؤسسات في عملية الاختيار وتوظيف الموارد البشرية، حيث تعرف بتقييمها السريع والموضوعي للمترشحين. وتتجلى خطوات تحليل الوظائف في الأتي:

* اتخاذ القرار والتخطيط: حيث تبدأ عملية التحليل الوظيفي بالتفكير في الأسباب والأهداف التي أدت إلى القيام بهذه العملية، أي اتخاذ قرار القيام بالتحليل الوظيفي من طرف الإدارة العامة للمنظمة، ثم يتبع ذلك التحضير لهذه العملية عن طريق تصميم برنامج كامل لتنفيذها بفعالية، وتحديد المشرفين عليها. كما تقوم إدارة الموارد البشرية تحت إشراف الإدارة العامة برسم خطوات التنفيذ وطريقة استخدام النتائج، وتحديد عدد الأفراد الذين يقومون بالتحليل ونوع الأفراد الذين يمكنهم إعطاء البيانات والمعلومات المطلوبة في مختلف الإدارات والمصالح.

* جمع المعلومات: لجمع البيانات يستخدم خبير التحليل قوائم الأسئلة، والملاحظة والمقابلات مع العمال والمشرفين وفحص سجلات الكفاءة والأداء. تخص المعلومات المجمعة طبيعة نشاط المنظمة، منتجاتها، خدماتها، الهيكل التنظيمي، الإدارات المختلفة والعلاقات بين مختلف الوحدات...الخ. حيث يحتاج مدير الموارد البشرية في عمله إلى

معلومات كاملة عن الأفراد وعن الوظائف بوظيفته بفعالية وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي:

أ. المعلومات الخاصة بالأفراد: ويمكن جمعها عن طريق طلبات التوظيف، الاختبارات، المقابلات، الرؤساء المباشرين وتقارير الأداء والكفاءة، والتي غالبا ما تتضمن:

- المعارف والتعليم والقدرات.
- الخبرات السابقة.
- الدوافع والاهتمامات.
- الصفات الشخصية.
- المعلومات الشخصية (السن، الجنس، العمر...)

ب. المعلومات الخاصة بالوظائف: إذ يتم تحيد مهام ومسؤوليات كل وظيفة في المنظمة، ودورها بالنسبة للوظائف الأخرى، مستواها الإداري، نطاقها الإشرافي وشروط شغلها، ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بمختلف الوظائف عبر الاستقصاءات، الإجراءات والقوانين المسجلة والدراسات والأبحاث التي تعرف الوظيفة وكيفية القيام بها.

- تصميم الاستمارات وتهيئة العمال: وهنا يتم تصميم قوائم الأسئلة، والاستمارات المختلفة وجداول تعبئة وتحليل النتائج من طرف الخبراء بتهيئة العاملين أي إعلامهم بعملية التحليل وأهدافها لكسب ثقتهم وتعاونهم مع محلل العمل.
- تحليل النتائج وتوصيف الوظائف: حيث يتم تفريغ البيانات في الجداول المعدة لذلك وتحليل إجابات الموظفين بالنسبة للوظائف المتشابهة، ثم اقتراح التوصيف الجديد الذي يعرف معالم كل وظيفة بوضع وصف كامل للعمليات والمسؤوليات والواجبات الخاصة بها، ويتم تسجيل ذلك في سجل خاص يتم الرجوع إليه عند الحاجة[13].

وبذلك تكون هذه الخطوات أهم ما ترتكز عليه عملية تحليل الوظائف، بغرض الوصول إلى أجود المدخلات (الأفراد الذين تم توظيفهم في المنظمة).

الإجابة عن التساؤل الخامس: (ما هي أسس توصيف الوظائف ومدى ارتباطها بتصميم وتفعيل مقاييس التوظيف المهني؟)

تعتبر الوظائف حجر الأساس في المنظمة الاقتصادية، وتضم العناصر الأساسية لعمل الأفراد، المجموعات، المصالح والإدارات، كما أنها تساعد على خلق علاقات بين الأفراد والمنظمة. والوظيفة تضم مجموعة من المهام تشكل في مجملها هوية الوظيفة، والتي تحتوي على مجموعة من الأنشطة المتنوعة، أما مهمة التحليل الوظيفي فهي تهدف إلى التعرف على مختلف المهام والأنشطة المكونة للوظيفة، وتوصيفها وتحديد مسؤوليات شاغلها ومؤهلاته للقيام بها. أما تصميم الوظائف فيتضمن تحديد قائمة وعدد المهام المكونة لكل وظيفة حسب المنهج أو السياسة المتبعة من طرف المنظمة[14]. حيث يوضح تحليل الوظائف مكونات الوظيفة من مهام وأنشطة بهدف تيسير عملية التعرف عليها من قبل العاملين خاصة عند بداية توظيفهم، كما يساعد على القيام بعملية التنظيم أي تخصيص وتقسيم العمل الذي يساعد إدارة المنظمة أو على القيام بمختلف الأعمال الإدارية والفنية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. انطلاقا من ذلك تستخدم نتائج التحليل الوظيفي في تحديد درجة أهمية كل وظيفة مما يساعد على هيكلتها، وتوضيح العلاقات التي تربطها ببعضها إضافة إلى توضيح خطوط السلطة والمسؤولية بينها، كما يساعد تحديد مواصفات شاغل الوظيفة على القيام بعملية التوظيف، التكوين، الترقية، النقل، تسيير المسار الوظيفي، التوجيه، التأهيل، التقييم والتقويم الوظيفيين والمتابعة.

تأتي عملية الوصف الوظيفي بعد عملية تحليل الوظيفة، حيث يتم وضع وصف كامل وشامل للوظيفة في شكل تعريف تفصيلي مكتوب، من تحديد هدفها، طبيعتها، مهامها، أنشطتها، وظروف العمل ومواصفات شاغل الوظيفة ويراعي عادة احتواء التوصيف على: تعريف الوظيفة

- ملخص عن المسؤوليات والواجبات المتعلقة بالوظيفة.

- علاقة الوظيفة بالوظائف الأخرى.
- ظروف العمل، الأدوات، الآلات والمواد المستعملة.
- تحديد المواصفات المفروض توافرها في الفرد الذي سيشغل هذه الوظيفة، ويخصص الجزء الأخير لكتابة الملاحظات والتعليقات ويترك مكان لتوقيع خبير التحليل والإدارة.

يساعد توصيف الوظائف على أداء الكثير من الأعمال سواء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية أو بإدارات أخرى ولعل أهميتها تبرز بالنسبة لإدارة الموارد البشرية في:

- تحديد أهمية الوظائف النسبية أو قيمتها داخل المنظمة، ويتم التعبير عن هذه الأهمية في شكل أجور.
- توفير بيانات عن المهام والمسؤوليات التي يجب القيام بها من طرف شاغل الوظيفة.
- الكشف عن احتمال وجود فوارق بين مواصفات الشخص الذي يشغل الوظيفة وبين المواصفات المطلوبة ويمكن سد هذا الفرق عن طريق التدريب.
- تحديد عدد العاملين الذين تحتاجهم المنظمة في كل وظيفة، فبقسمة الحجم الكلي لعبء العمل على ما يقوم به شاغل واحد للوظيفة تتحدد احتياجات المنظمة من العاملين.
- مقارنة البيانات الموجودة في توصيف العمل بما يتم فعلا القيام به بهدف تبسيط العمل.
- تسهيل إجراءات الترقية والنقل استنادا إلى مدى التطابق بين مواصفات الشخص ومتطلبات الوظيفة، وهذا يساعد على القيام بعمليات تسيير المسار الوظيفي.

إن النجاح في انجاز مهام الوظيفة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الإجراءات التي تم اعتمادها في عملية التوظيف، وأهمها التحليل الوظيفي الذي يعتبر الخطوة الأولى في أي عمل يهدف إلى تحقيق الفعالية التنظيمية فمن خلاله فقط يمكن تصميم المقاييس التي

تعتمد في إدارة الموارد البشرية وأهمها عملية التوظيف المهني التي تنطلق من قياس الخصائص الشخصية للأفراد التي أشر عليها تحليل العمل كالميول والاستعدادات التي يتطلبها العمل[15].

النتائج:

بما أن التنظيم يعتمد في المقام الأول على العمل الذي يقوم به أعضاءه في تحقيق الأهداف وجب إيجاد تناغم بين متطلبات الوظيفة وخصائص شاغلها كونهما في علاقة دينامكية مستمرة .فالعمل يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق أهداف المنظمة وإشباع حاجات أعضاءها، وباعتبار العامل يؤدي عمله ضمن شبكة معقدة من العلاقات والإجراءات التنظيمية تتباين فيها الدوافع، التوقعات، القيم فمن الطبيعي في مثل هاته الأوضاع أن يواجه العامل مواقف واستجابات نفسية سلوكية لا تلق القبول لديه ولتفادي ذلك وجب التركيز على جودة المدخلات البشرية للتنظيم عن طريق عملية التوظيف. هاته الأخيرة لن تقوم لها قائمة إلا إذا تأسست بناء على الوصف الوظيفي والذي بدوره يكون نتاجا لتحليل العمل، فبذلك فقط يمكن تصميم مقاييس علمية تقيس مدى انسجام الأفراد المترشحين لوظيفة معينة أو وظائف محددة مع ما تتطلبه الوظيفة من خصائص شخصية.

الهوامش:

1) المشعان، عويد سلطان، (1994)، علم النفس الصناعي. ط(1). القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص: 47.
2) وسيلة حمداوي، (2004): إدارة الموارد البشرية. قالمة (الجزائر): مديرية النشر الجامعية قالمة، ص: 91.
3) عويضة، كامل محمد (1996). علم النفس الصناعي. ط(1). لبنان: دار الكتب العلمية، ص: 30.
4) مصطفى، أحمد سيد. (2008). إدارة الموارد البشرية: رؤية إستراتيجية معاصرة. ط(1): القاهرة، ص: 133.
5) جمود، خظير كاظم، وآخرون. إدارة الموارد البشرية: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص: 71.

6) طه، فرج عبد القادر. (2003). علم النفس الصناعي والتنظيمي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 103.

7) ألغزاري، نجم عبد الله وآخرون. (2010) الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص: 25.

8) عبد الغني، أشرف محمد(2001). علم النفس الصناعي والتنظيمي: أسسه وتطبيقاته. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص: 109.

9) راجح، أحمد عزت. (1970). علم النفس الصناعي. الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، ص: 99.

10) عويضة، كامل محمد، مرجع سابق، ص: 34.

11) العيسوي، عبد الرحمان (بدون سنة نشر). سيكولوجية العمل والعمال. لبنان: دار الراتب الجامعية، ص: 113.

12) بلوط، حسين إبراهيم. (2003). إدارة الموارد البشرية: من منظور استراتيجي. ط(1). لبنان: دار النهضة العربية، ص: 220.

13) حمداوي، مرجع سابق، ص ص. 56-57.

14) المرجع نفسه، ص: 53.

15) عويضة، مرجع سابق، ص 114.

دور قيادة مؤسسة أرسيلور ميتال

(Arcelor Mittal) في تطوير المورد البشري

أ.فؤاد منصوري.

جامعة عنابة

دور قيادة مؤسسة أرسيلور ميتال (Arcelor Mittal) في تطوير المورد البشري

مقدمـة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات وأحداث كانت وليدة العولمة، وما فرضـته من تحديات شملت مجالات الحياة بمختلف روافدها، ومسـت هذه التغيرات التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية بمختلف مستوياتها.

تولي التنظيمات اهتمامها بالجانب التقني والتكنولوجي من أجل تحقيق النجاح والتطور، لكن في ظل ما يشهده العالم اليوم من ندرة كفاءة الموارد البشرية، أصبحت هذه التنظيمات تهتم بصورة كبيرة بالقيادة ودورها في تطوير الموارد البشرية بغاية تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتكتيكية.

وعليه فإن عملية الاهتمام بوظيفة القيادة مسألة مركزية في تطوير وتفوق التنظيمات والمؤسسات عموما.

والوظيفة القيادية بهذا المعنى لها دور فاعل في تطوير الموارد البشـرية ومن ثم نجاعة المؤسسة تتوقف على تثمين هذه الوظيفة بداخلها.

ومن هذا المنطلق سوف نتناول بالدراسة والتحليل القيادة ودورها في تطوير الموارد البشرية من خلال دراسة ميدانية منجزة بمؤسسة –Arcelor Mittal – الجزائر.

أولا–إشكالية القيادة في تطوير المورد البشري

إن تداعيات العولمة سرعت من وتيرة المنافسة بين مختلف التنظيمات، مما أدى إلى الاهتمام بمواردها البشرية، إذ أصبح إلزاما على مجمل التنظيمات ضرورة الاهتمام بهذا المورد وتطويره.

"وذلك لأنه أصبح يقينا لدى جميع التنظيمات بأن العنصر البشري لا يمكن إسبتداله بالتكنولوجيا لأنه ثروة ثمينة، ويجب المحافظة عليه واستغلاله".[1]

ومن هذا المنطق أصبح لزاما على المنظمات:

"توفير قيادة كفأة تولي إهتماما بالغا لمواردها البشرية، وتعمل جاهدة من أجل الاستثمار في هذا المورد، خصوصا في ظل التوجهات العالمية الجديدة لمواكبة تطورات العصر ".[2]

كما تعمل على تطوير مصدر رأسمالها البشري.

"ولأن كفاءة التنظيمات تتوقف في المقام الأول على كفاءة الأفراد، وكذلك لأنه يوفر للتنظيم الإمكانيات والقدرات المميزة المتوافقة مع حاجات البيئة المتطورة، والمتغيرة بشكل مستمر."[3]

وذلك حتى تتمكن هذه التنظيمات من مواكبة التطورات الحاصلة على جميع الأصعدة .

"والقيادة الفعالة هي التي تؤدي الدور الفعال في تسيير الموارد البشرية، لأن نجاح التنظيم يعتمد على التسيير الفعال للموارد البشرية."[4]

لذلك يجب على مختلف التنظيمات العمل على إيجاد قيادة قادرة على تحقيق أهدافها من خلال التسيير الجيد للموارد البشرية:

"وكذلك تطوير المؤسسة يركز بالدرجة الأولى على مدى فعالية القيادة، ومدى تأثيرها على مواردها خاصة البشرية منها، لا سيما في ظل العولمة والتطورات الحديثة الناتجة عنه "[5]

إذن فالقيادة هي التي تقوم بتوجيه المتعاونين على الأداء السليم وتتجه بهم إلى تحقيق مطالب العمل وغاياته الشخصية وهذا ما ينعكس على أداء التنظيم ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة.

ومنه نجاح التنظيمات أو فشلها متوقف على مدى فعالية القيادة وكفاءتها، كما أن القيادة هي بمثابة الرأس في مختلف التنظيمات، والتي تعمل على زيادة فعالية الموارد البشرية عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتخذها في سبيل ذلك.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول التعرف على مجموعة هذه الإجراءات التي تستعملها القيادة من أجل تطوير الموارد البشرية من خلال **طرح السؤال المركزي** التالي:

ما مدى تأثير القيادة على تطوير الموارد البشرية من خلال مؤسسة البحث أرسيلور ميتال (Arcelor Mittal) – الجزائر–؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من **الأسئلة الفرعية**:

1. ما هي صفات القائد داخل مؤسسة البحث؟
2. ما هي الصفات القيادية التي تبحث عنها مؤسسة البحث في القيادة؟
3. ما هي الإجراءات الهيكلية التي تستخدمها المؤسسة لتطوير القيادة؟ (وبالتالي تطوير الموارد البشرية بداخلها)

ثانيا –المفاهيم المؤطرة للقيادة:

1. مفهوم القيادة:

لقد تعددت التعاريف المحددة للقيادة ونذكر من بينها:

يعرفها "عمر محمود غباين" على أنها:

"العملية التي يتم من خلالها التأثير على سلوك الأفراد والجماعات ودفعهم للبحث عنه وذلك من أجل دفعهم للعمل برغبة واضحة لتحقيق أهداف محددة."(6)

الملاحظ على هذا التعريف أن عملية القيادة تشمل تحليل سلوك الأفراد والجماعات ودفعهم للعمل برغبة قوية متزايدة من أجل تحقيق أهداف التنظيم وهي تستلزم وجود الشخص في موقع قيادي متميز يستطيع من خلاله التأثير على الآخرين.

كما تعرف القيادة على أنها:

"مجموعة المهام والنشاطات خاصة الاتصالات بين الأشخاص، تأثير رئيس السلم الهرمي على سلوك المستخدمين لتحقيق أهداف التنظيم والجماعة إراديا وبكل فعالية."(7)

من هذا التعريف نستنتج أن القيادة الفاعلة هي التي تعمل على الإلمام بكافة المهام المتعلقة بها والدور المهم في ذلك هو تنمية الاتصالات بين جماعات العمل والتي يتم من خلالها عملية التأثير والتأثر بين القائد ومرؤوسيه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة والعاملين على حد السواء.

ويعرف"kohan " القيادة على أنها:

"نوع من القدرة أو المهارة في التأثير على المرؤوسين بحيث يرغبون في أداء وإنجاز ما يحدده القائد ."[8]

الملاحظ أن هذا التعريف ركز على أن القيادة تنطوي على بعدين هما:

التسليم بمقدرة ومهارة القائد في حق الآخرين لإنجاز ما يجب أداؤه، والبعد الثاني هو ميل واستجابة التابعين لإدراكهم بأن ذلك سيحقق لهم رغباتهم وطموحاتهم.

وبالنظر إلى تعدد هذه التعاريف يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا لمفهوم القيادة على أنها عملية تفاعل اجتماعي وتنظيمي ناتجة عن عملية التأثير الذي يمارسه القائد على مجموعة من التابعين قصد توجيههم لتحقيق أهداف التنظيم المرغوب فيها، وكذلك الناتجة عن عملية التأثر التي يتلقاها القائد من محيطه التنظيمي والاجتماعي.

2-مفهوم الموارد البشرية: تعددت التعاريف التي تناولت الموارد البشرية، ويمكن التعرض إلى بعض منها:

"يقصد بالموارد البشرية جميع العاملين في التنظيم بما يحملون من طاقات، استعدادات، مهارات قيم، اتجاهات، وخصائص ديموغرافية."[9]

فالموارد البشرية بهذا المعنى في التنظيم تشمل القادة، المسيرين، الإداريين والمستخدمين، كما تشمل الموظفين الدائمين في المؤسسة وغير الدائمين.

وتظهر أهمية الموارد البشرية في كونها تؤدي دورا مؤثرا في تحقيق نمو واستمرار المؤسسة.

"تمثل الموارد البشرية العنصر الأساسي والمسؤول عن التشغيل والإنتاج في مختلف العمليات الإدارية."[10] ولا يمكن بأي حال من الأحوال تعويضه بمورد آخر.

ثالثا :نظريات القيادة وأنواعها:

I. نظريات القيادة :

لقد تعددت تعاريف القيادة في مجموعة من التصورات النظرية التي تعرف على أساسها انطلاقا من محددات السلوك والصفات والمهارات التي تتوافر لدى القائد أو في ضوء الموقف أو الظرف الذي يكون فيه القائد أثناء أداء مهامه وذلك ما دفع بالعديد من الباحثين لدراسة ظاهرة القيادة والمتغيرات المتعلقة بها وهذا ما أدى إلى تعدد نظريات القيادة والتي سنحاول التعرض لها كما يلي:

أ. الاتجاهات التقليدية:

1. نظرية السمات الشخصية :

تتمركز هذه النظرية حول الافتراض الذي يقوم على المواصفات المناسبة التي يتحلى بها القائد من حيث القدرات القيادية المكتسبة والموروثة، وتعود هذه النظرية إلى رالف ستوقديل والذي وضعها أثناء الحرب العالمية الثانية حيث رأى بأن نجاح القائد يعكس الصفات الفيزيولوجية الجسمية والتي تتمثل في الذكاء، الشكل، نبرة الصوت، الحجم، وصفات نفسية كالحماس، الثقة بالنفس، القدرة على الإقناع، الخلق الجيد وصفات أخرى، بالإضافة إلى التكوين الدراسي، المسؤولية، الاستقلالية، المكانة الاجتماعية والاقتصادية مع الرغبة في أن يصبح قائدا ناجحا.

وتوصل" Ghiselli " عام 1963 إلى أن هناك اتحاد بين قدرة القائد وهذه العناصر التي ينبغي أن يتحلى بها أو يتصف بها :كالرؤية والوظائف التسييرية وحسن التوجيه.[11]

إضافة إلى المسؤولية والطموح في شغل المناصب العليا والقدرة على تحمل عدة مسؤوليات في سبيل تحقيق النجاح والقدرة عل اتخاذ القرار لحل المشاكل وكذلك تحليه بروح المبادرة.

وجوهر هذه النظرية يقوم على مجموعة الصفات والخصائص التي يجب توافرها في شخصية الفرد حتى يكون بإمكانه تولي القيادة.[12]

لقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات نلخصها كالتالي:

-تركز على المواصفات القيادية التي يجب توفرها في شخصية القائد.

-إهمال دور الأفراد التابعين الذين لهم دور في نجاح العملية القيادية.

-لا تهتم بالمناخ الذي يعمل ضمنه الفرد القائد أي إهمالها للمحيط الخارجي ودوره في التأثير على نمط الإشراف.

-هذه النظرية تتسم بالمحدودية أي أنها ليست عامة ولا يمكن تطبيقها على جميع القادة.

2. نظرية الرجل المثالي (الرجل العظيم):

تقوم هذه النظرية على الافتراض الذي يقر بالخلفية الوراثية للرجال العظماء الذين يولدون ولا يصنعون بمعنى أن القائد عندما يولد تولد معه مجموعة من الصفات القيادية مثل الذكاء الشجاعة، الوسامة، الحجم أن يكون قوي البنية، أي يتميز بصفات جسمية تجعل منه قائدا فعالا، وأن القيادة هي موهبة وقد بنيت هذه النظرية انطلاقا من المسلمات التي تؤكد بأن القادة يولدون ومعهم موهبة القيادة الفعالة أي أن القائد يتصف بكونه ذا رأي جامح وقادر على تحمل مسؤولية قراراته بكل شجاعة مع الآخرين ويسعى للتغيير وتكون أهدافه موافقة للجميع.

ما يلاحظ على هذه النظرية أنها تحتوي على مجموعة من النقائص وذلك ما جعلها محل انتقاد من طرف الباحثين وأهم هذه الانتقادات نوجزها كالتالي :

- المثالية في تحديد هذه السمات التي يصعب تحديدها وتوفرها في كل شخص قيادي.
- إهمالها للمناخ الذي يتطلبه العمل القيادي وتنشط فيه العملية القيادية.

ب. الاتجاهات الحديثة:

3. النظريات السلوكية:

يقوم أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تفسير القيادة من حيث أهمية التدريب في إيجاد قادة قادرين ومؤهلين للقيادة والتفاعل مع المرؤوسين، وخلق لديهم الدافعية نحو العمل بجدية وبفعالية أكثر حيث تعود هذه النظرية إلى إخفاق نظرية السمات في التمييز بين القائد الفعال وغير الفعال ذلك ما جعلها تركز على سلوك القائد أثناء العمل[13]، بحيث نجد هناك العديد من الدراسات التي كانت بصدد البحث عن العوامل السلوكية في تفسير ظاهرة القيادة ومن هذه الجهود نجد:

a. **دراسات أوهايو:**

تمثلت هذه الدراسات في جهود الباحثين في جامعة أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت في الأربعينيات وقد توصلت هذه الأبحاث إلى تلخيص بعدين سلوكيين رئيسيين لنمط القيادة وهي تتمثل فيما يلي:

البعد الأول وهو حول تحديد أدوار مختلف العاملين في تحديد الأهداف وهنا القائد هو الذي يبادر في تحديد المهام الرئيسية لهؤلاء العاملين ومعايير الأهداف المراد الوصول إليها وكذلك إلزامية تحقيقها.

أما البعد الثاني فيتمثل في الاهتمام بالمناخ التنظيمي وبنوعية العلاقات السائدة ويركز القائد في هذا البعد على خلق الثقة المتبادلة بين العاملين وتقدير آرائهم ويهتم بتحقيق رضاهم وراحتهم ويساعد على حل مشاكلهم.

b. **دراسات ميشيغان:**

وتكررت الأبحاث في هذا الصدد بدراسات مماثلة كانت في جامعة الأمريكية وفيه تم التركيز على نموذجين وهما الأول يهتم بالعاملين والثاني يهتم بالإنتاج، وعموما نجد أن هذه النظرية أنها تقوم على أسلوبين: (14)

الأسلوب الأول :نجد فيه المدراء الذين يعتمدون على سلوكيات تركز على العمل ويولون اهتماما عاليا لكيفية أداء العمل من قبل العاملين، وتوضح إجراءات العمل والاهتمام العالي بالأداء .

أما الأسلوب الثاني: فنجد المدراء المستخدمين لسلوكيات تركز في أولوياتهم على رفاه العاملين، ورضاهم عن عملهم.

وهذين الأسلوبين يمثلان نهايتين على خط مستقيم في طرفها الأول تركيز تام على العمل، وفي الطرف الثاني تركيز تام على العاملين، وفي إطار دراسات ميشيغان تم بحث هذين الأسلوبين بتعمق وافترضوا أن سلوك القائد الذي يركز على العاملين بشكل عام أكثر فاعلية من الأسلوب الآخر.(15)

2. الشبكة الإدارية:

تستند هذه النظرية على الكاتبين " Robert Blake " و " Jane Moutan" وتعتمد على تفاعل بعدي القيادة :الاهتمام بالعمل والاهتمام بالعامل واستنادا على ذلك تم اقتراح خمسة أساليب رئيسية للقيادة بحسب موضعها على الشبكة هي كما يلي :

- **القائد الضعيف "المتسيب** :"وبموجب هذا الأسلوب يترك القائد الأمور دونما تدخل فيها ولا يعطي أدنى اهتمام للإنتاج أو الإنسان، فهو ينسحب من العملية القيادية.
- **القائد المهتم بالإنتاج "المتشدد** :"وهو الذي يعطي كل اهتمامه للإنتاج والعمل أولا وأخيرا ويمنح إهتمام ضئيلا للعلاقات الإنسانية.
- **القائد الاجتماعي**: ويميل إلى استخدام السلطة لدفع المرؤوسين للعمل وهنا يعطي كل الاهتمام للناس ومشاعرهم وحاجاتهم وبناء العلاقات الاجتماعية ولا يعطي اهتمام كبير للإنتاج والعمل.
- **القائد الوسط**: وهو الذي يوجه اهتماما معتدلا لكل من العمل الناس ولكنه يواجه صعوبة في الحفاظ على التوازن بين هذين البعدين معا.
- **القائد المثالي**: يتميز هذا الأسلوب باهتمام عال بالأفراد والإنتاج معا ويركز القائد على العمل بروح الفريق وضمان تماسك الجماعة وبناء الثقة والاحترام المتبادلين للحصول على إنتاج جيد.

وقد رأى الكاتبان أن أفضل هذه الأساليب هو الأسلوب الأخير أي الأسلوب الذي يهتم بالإنتاج والعاملين على حد السواء .

وما يعاب على النظرية السلوكية هو إهمالها للموقف الذي يوجد فيه القائد بحيث أنها ركزت على الجانب السلوكي وكذلك النقد الذي تعرضت له من قبل مدرسة العلاقات الإنسانية ذلك أن هذه النظرية تعاملت مع العامل على أنه آلة يمكن برمجتها آليا انطلاقا من مسالة فعالية القائد.

3. النظرية الموقفية:

ترى هذه النظرية أنه لا توجد مبادئ أو قواعد أو نظريات في مجال الإدارة قابلة للتطبيق في جميع المواقف بل يحتاج كل موقف لمبادئ وقواعد محددة خاصة لأن القائد لا يمكن أن تبرز كفاءته القيادية إلا إذا توفرت لديه بيئة محيطة به ومعنى ذلك أن ظهور القائد وبروز شخصيته القيادية لا تتوقف على السمات الشخصية فحسب بل على الموقف الذي يكون فيه وفي ضوء ذلك توحي لنا مضامين النظرية الموقفية إلى ضرورة خلق مواقف عملية فيها نوع من التحدي وضرورة منح القائد هامش أكبر من السلطة وتحديد علاقته بالعمال وتحديد مهامهم وبناء على هذا نستطيع القول بأن الشخص القيادي ليس هو ذلك الشخص الذي يتمتع بسمات ومهارات قيادية فقط وإنما هو الشخص الذي يشغل منصب قيادي في موقف معين والموقف هنا هو المحدد الرئيسي لسلوك القائد ضمن جماعة العمل.(16)

وهذا ما تعرضت له الدراسات النتعددة ... ": وذلك لإخفاق النظريات السابقة والنماذج السلوكية في التوصل إلى نتائج محددة تحدد الأسلوب القيادي دون إغفال دور المرؤوسين والعوامل الموقفية في فعالية القائد(17) "

تتمثل أهم النماذج التي تتفرع عن النظرية الموقفية في:

a. نموذج فيدلر الموقفي:

يعد" فيدلر" من أوائل من طور نظرية حول القيادة الموقفية حيث أسس نظريته على فرضية أن القيادة الجيدة تعتمد على المواءمة بين أسلوب القيادة ومتطلبات الموقف، ويعتقد أن أسلوب القيادة هو جزء من شخصية القائد وبالتالي يصعب تغيير ذلك وعليه يقترح فيدلر بأن مفتاح نجاح القيادة هو تطبيق الأساليب القيادية الأكثر مناسبة وملاءمة للمواقف الراهنة .وبالنسبة لهذه النظرية فإن القدرة التي يمنحها الموقف للقائد في التحكم في الأمور التي يواجهها دورا هاما في اختيار أسلوب القيادة المناسبة للموقف وقد شخص فيدلر ثلاثة متغيرات تؤثر على قدرة القائد في السيطرة وهي:(18)

- **نوعية علاقة القائد بالأتباع:** ويعكس هذا المتغير مدى دعم الأتباع لقائدهم إن كانت نوعية العلاقة القائمة بينهم جيدة أو ضعيفة.
- **مدى درجة وضوح هيكل المهام والإجراءات والتوجيهات في التنظيم:** ويخدم الهيكل القوي الواضح القائد في إزالة الشك والغموض وبالتالي التحفظات التي يتبناها الأعضاء تجاه قائدهم.
- **السلطة التي يمنحها المركز أو الوظيفة للقائد:** إن القائد الذي يتمتع بسلطة كبيرة بحكم مركزه يستطيع توظيف هذه السلطة عن طريق المكافأة والعقاب تجاه متعاونيه مما يجعلهم ينفذون أوامره وتعليماته.

b. نموذج هيرسي وبلاتشارد الموقفي حول القيادة:

يشير هذا النموذج إلى أن القادة الناجحين هم الذين يكيفون أساليبهم القيادية حسب استعداد أتباعهم للعمل في المواقف المختلفة، وكلمة الاستعداد هنا تعني قدرة ورغبة وثقة الأتباع في قيامهم بالأعمال الموكلة إليهم في تلك المواقف وتضمن هذا النموذج أربعة أساليب قيادية .

c. نظرية مسار الهدف:

تشير هذه النظرية إلى أن القائد المؤثر هو القائد الذي يوضح مسارات أهداف العمل ومسارات أهداف العاملين الشخصية ويساعدهم في تجاوز العقبات والأزمات ويعمل على تحفيزهم.

d. نظرية فروم-ياغو في المشاركة القيادية:

تهدف هذه النظرية إلى مساعدة القائد في اختيار أفضل طريقة أو أسلوب لصنع القرار في مواجهة مشكلة موقفية وتوضح هذه النظرية ثلاثة أنواع من القرارات وهي:

أ. القرار الفردي أو قرار السلطة :هو قرار يصدره القائد ويبلغ إلى المجموعة لتنفيذه

ب .القرار الاستشاري: وهو قرار يصدره القائد بعد رجوعه إلى آراء الجماعة واستشارتها.

ج القرار الجماعي أو قرار المجموعة: وهو قرار يصنع بالمشاركة الكاملة لجميع أعضاء المجموعة.

والقيادة الفاعلة هي التي تتخذ قرارات جماعية تتلائم مع مواصفات المشكلة المطروحة.

e. **نظرية دريكر** :

يشير ديكر إلى أن القيادة الجيدة تتطلب عملا واستعدادا متواصلا وليس مجرد صفات أو جاذبية ويقدم شروط للقيادة الجيدة على النحو التالي:

- تحديد وتأسيس الحس لدى المجموعة بان هناك رسالة يجب تحقيقها، فالقائد الجيد هو الذي يضع أهدافا وأولويات ومعايير واضحة ومفهومة لمتعاونيه.
- أخذ القيادة كمسؤولية وليس مجرد رتبة، فيجب الإحاطة بأشخاص موهوبين ولا تخشى من تأهيل مساعدين ليكونوا أقوياء وقادرين على تحمل مسؤولياتهم.

بالرغم من إسهامات النظرية الموقفية إلا أنها تعرضت للنقد مثل بقية النظريات لأن الإهتمام بالموقف والسمات يؤدي إلى مشاكل وصعوبات تواجه الإدارة.[19]

4. النظرية التفاعلية:

تعتبر هذه النظرية القيادة بمثابة عملية تفاعل بين القائد والمرؤوسين والمواقف وتفسر القيادة على أنها محصلة تفاعل بين مواقف تستدعي الابتكار والإبداع وبين مهارات إنسانية قادرة على التفاعل مع هذه الوظائف.[20] وترى هذه النظرية أن القائد:" لا يظهر إلا إذا تهيأت له الظروف في المواقف الاجتماعية واستخدام إمكاناته في القيادة والجانب الأساسي هنا هو القائد والجماعة والموقف كلها مجتمعة فجميع هذه المتغيرات لها تأثير متبادل بينها.[21]

أي أنها عبارة عن علاقة طردية فإذا كان القائد مؤثرا على المرؤوسين كانت استجابتهم تتشكل من خلال طبيعة التفاعل بين القائد والمرؤوسين وبين خصائص الموقف أو البيئة وبذلك يتشكل التفاعل والتبادل لنمط القيادة المؤثرة في التنظيم.[22]

II. أنواع القيادة :

هناك العديد من أساليب القيادة التي تحدد بالعوامل الموقفية التي تتعلق بالقادة، شخصياتهم، خبراتهم من ناحية، بطبيعة الجماعات التي يقودونها، المستوى التعليمي لأفرادها، نمط شخصياتهم، وطبيعة بيئة العمل من ناحية أخرى.

وكل هذه العوامل تؤدي إلى تعدد الأنواع القيادية والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي على النحو التالي:[23]

1) القيادة التسلطية (الأوتوقراطية) :

وهذا النوع يكون متمركز حول القائد، أي أن القائد يكون أوتوقراطيا في قراراته، أي أنه هو مركز اتخاذ القرارات،" فالقائد هو الذي يتخذ القرارات والمرؤوسين ينفذون فقط دون مناقشة وما على المرؤوسين أو التابعين سوى قبول أفكاره، وقراراته، وتنفيذها، فنادرا ما يتشاور ذلك القائد التسلطي مع من يعملون تحت إشرافه"[24]. وهذا الصنف من القادة لديهم الرغبة في التحكم والسيطرة على ما يحيط بهم من أحداث وأشخاص وعادة ما يميل هؤلاء الأفراد، إلى استخدام القوة والنفوذ للتأثير في الآخرين وتحقيق أهدف التنظيم.[25]

وقد استخدم هذا الأسلوب في عهد الثورة الصناعية، حيث كان ينظر للعامل على أنه آل، كذلك هذا النمط يتماشى مع ما ورد في نظرية (X) وأن فئة العمال لا يوثق بهم في تركهم لإنجاز عملهم اليومي ولذلك يجب على المدير أن يشرف على أداء العاملين وتحديد طريقة تنفيذ العمل.

نجد أن هذا النمط من القيادة يأخذ بدوره عدة أشكال إما أن تكون قيادة تسلطية متشددة بمعنى القائد يستخدم الأساليب السلبية والعقابية بدرجة كبيرة ولا يعتمد على أي نوع من المشاركة وقد تكون قيادة تسلطية خيرة والقائد هنا يستخدم

وسائل ترغيبية كالثناء والمدح ولا يلجأ للأساليب العقابية، وقد يلجأ أحيانا لإشراك العاملين في اتخاذ القرارات. (26)

أما النوع الآخر فهو القيادة التي تعتمد على المناورة والاحتواء ويلجأ القائد هنا إلى إيهام المرؤوسين بأنه مهتم بهم وأن آرائهم تهمه وهو يأخذ بآرائهم بعين الاعتبار مع العلم بأنه قد اتخذ قراراته مسبقا. (27)

والجدير بالذكر أن هذا النوع من القيادة يؤدي إلى تدهور العلاقة بين القائد والتابعين وينعكس ذلك على مستوى أداء العاملين وأداء التنظيم ككل.

2) القيادة الديمقراطية :

يهدف هذا النوع من القيادة إلى إيجاد نوع من المسؤولية لدى المرؤوسين ومحاولة مشاركتهم في اتخاذ القرار ويعتمد بصفة أساسية على العلاقات الإنسانية السليمة بين القائد ومرؤوسيه. (28)

وذلك بهدف تشجيعهم على أداء وظائفهم، بحيث أن القائد في ظل هذا النمط القيادي لا يمكنه أن يصدر الأوامر إلا بعد مناقشة الأمور مع المتعاملين، فالقائد يتحمل القرار لكن يتشاور مع أتباعه غالبا ما يميل إلى آرائهم لأنهم أقرب منه إلى العمل وهذه العملية تهدف إلى رفع الروح المعنوية للأفراد وزيادة ولائهم والتزامهم، كما يشعر الفرد بأهميته وقيمته داخل المؤسسة ولقد أوضحت دراسات فيدلر أن المجموعات التي يقودها قائد ديمقراطي هي أكثر المجموعات رضا وأكثرهم أداء للعمل بطريقة إيجابية ومنظمة وبذلك ينعدم الصراع والعداء بينهم وحتى إن وجد يكون بأشكال بسيطة.

3) حالة لا القيادة (القيادة المائعة):

في هذا النوع تتحول القيادة إلى مظاهر من التسيب بحيث أن القادة يقفون خلف الكواليس(29)، ويسمحون للموظفين بالقيام بمهامهم ووظائفهم بكل حرية دون إشراف أو توجيه.

والملاحظ على هذا النمط القيادي أنه يولد حالة عدم الرضا بين العاملين ويقلل من همتهم في أداء العمل وذلك لأنهم يرون أن الإدارة لا تفرق بين العمال الناشطين والعمال الكسالى وهو ما يدفعهم إلى الخمول وحالة عدم الدافعية.

وعليه يجب على القائد الابتعاد عن هذا النوع من القيادة وتبني أسلوب آخر يكون فيه التقييم عملية مستمرة لآداء ومردود العمال، كما يجب على القائد تطوير مهمته القيادية وترجمتها إلى رؤية وممارسة فاعلة.

ثالثا–المناهج والتقنيات المستخدمة في دراسة الموضوع:

1) المناهج المستخدمة:

تحاول هذه الدراسة التعرف على مختلف الآليات التي تستخدمها القيادة كأسلوب لتطوير الموارد البشرية وطرق التأثير عليها.

وتم استخدام المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات والغرض من استعماله هو وصف الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في "دور القيادة في تطوير الموارد البشرية "وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب الأساسية والمتمثلة في أساليب تطوير وتنمية الموارد البشرية.

وقد تم استخدام المنهج المقارن من خلال مقارنة القائد المسير بالقائد غير المسير وكذلك مقارنة القائد بالمدير (الرئيس).

2) التقنيات المستخدمة:

تم استخدام مجموعة من التقنيات في هذه الدراسة وقد تمثلت هذه التقنيات فيما يلي:

أ. **الملاحظة** :حيث تم توظيف هذه التقنية عند القيام بالزيارات الأولية للمؤسسة، التي تمت فيها الدراسة وذلك بغرض جمع الانطباعات الأولية من أجل تكوين فكرة واضحة حول الموضوع ومن بين نتائج الملاحظة هو الاهتمام الكبير والمتزايد بالمتعاونين والموارد البشرية عموما والعمل على تطويرها وتنميتها وزيادة كفاءتها.

ب. **الاستجواب** :وقد تم استخدام نوعين من الاستجوابات:

a) **الاستجواب الحر**: والذي تم استخدامه كخطوة أولى بعد تحديد مجال الدراسة الميدانية بهدف التعرف على أهمية القيادة في المؤسسة ومعرفة المعطيات

الأولية حول المصالح الموجودة في المؤسسة مثل :الهياكل التنظيمية، عدد المستخدمين وأهمية القيادة...

b) **الاستجواب نصف الموجه** :وتم استخدامه من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول القيادة ودورها في تطوير الموارد البشرية من خلال ترك الحرية للشخص المستجوب في إبداء رأيه ولاسيما في الجوانب غير المحددة في الموضوع.

وقد ساعدتنا هاتين التقنيتين على تصميم الاستمارة ودليل المقابلة.

3) **الاستمارة:** تم استخدام الاستمارة وكانت أسئلتها موجهة للإجابة على السؤالين الفرعيين الأول والثاني من اشكالية الدراسة.

وكانت أسئلة الاستمارة معظمها أسئلة مفتوحة، وزعت على مجموعة من المحاور والمتمثلة فيما يلي:

المحور الأول: يضم البيانات الشخصية لعينة الدراسة المتمثل في: الجنس، السن، منصب العمل.

المحور الثاني: خاص بصفات المسير داخل مؤسسة ARCELOR MITTAL -الجزائر وقد ضم أربعة أسئلة.

المحور الثالث: خاص بالصفات التي تبحث عنها المؤسسة وقد ضم سؤالا واحدا.

4) **دليل المقابلة:** وقد كان دليل المقابلة موجه إلى مساعد مدير الموارد البشرية المكلف بفرع تطوير القيادة واستخدم للإجابة على السؤال الفرعي الثالث من إشكالية الدراسة.

5) عينة الدراسة:

يبلغ عدد المستخدمين 6148 مستخدما.

أما بخصوص العينة التي تم اعتمادها في دراستنا هذه، فقد كانت عينة قصدية مكونة من أربعة وعشرين (24) إطارا موزعين على مجموعة الأقسام التي تمت فيها الدراسة وكانت هذه العينة موزعة كالتالي:

- بالنسبة للإطارات مسيرة فكان عددها02.

- بالنسبة للإطارات سامية فكان عددها09.
- بالنسبة للإطارات المتوسطة فكان عددها13.

وقد كانت هذه العينة موزعة على كل من الأقسام التالية:

قسم التأمين والنوعية، قسم التنمية المستدامة، قسم تسيير الموارد البشرية (فرع تطوير القيادة وتتوزع عينة الدراسة حسب الجنس على النحو التالي :

جدول رقم**1** : متوسط الجنس لدى عينة الدراسة.

الفئة صفة الجنس	إطار متوسط		إطار سام		إطار مسير		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الذكور	10	76.92	7	77.77	2	100	19	79.76
الإناث	3	23.07	2	22.22	/	/	5	20.83
المجموع	13	100	9	100	2	100	24	100

لقد اتخذنا البيانات الشخصية حلقة انطلقنا منها وفهم مجتمع الدراسة، على اعتبار أن البيانات الشخصية هي التي تحدد لنا خصائص وسمات أفراد العينة، وتفسر متغيرات الظاهرة البحثية وفي هذا السياق، تبين التحليلات الإحصائية المتعلقة بالجنس الواردة في الجدول السابق أن ما نسبته % 79.16 من أفراد العينة يندرجون ضمن فئة الذكور أي النسبة الغالبة. وما نسبته % 20.83 من أفراد العينة يندرجون ضمن فئة الإناث.

أما فيما يخص الميزة الثانية لعينة الدراسة المتمثلة في متوسط السن، فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم 2: متوسط السن لدى أفراد العينة:

الفئات متوسط السن	إطار متوسط		إطار سامي		إطار مسير		المجموع		الفئة
	A1 ت	%	A2 ت	%	A3 ت	%	Aت	%	A
35-40	2	15.38	3	23.07	/	/	5	20.83	37.5
40-45	7	53.84	2	22.22	/	/	9	37.5	24.5
45-50	2	15.38	3	33.33	2	100	7	29.16	47.5
50-55	1	7.69	1	11.11	/	/	2	8.33	52.5
55-60	1	7.69	/	/	/	/	1	4.16	57.5
المجموع	13	100	9	100	2	100	24	100	/

متوسط السن لدى فئة الإطارات المتوسطة:A1

ومنه متوسط السن لدى فئة الإطارات المتوسطة هو 44 سنة.

متوسط السن لدى فئة الإطارات السامية:A2

A2= 43.61 A2= 43.

ومنه فمتوسط السن لدى فئة الإطارات السامية هو 43 سنة.

متوسط السن لدى فئة الإطارات المسيرة A3

A3= 47.5 A3= 47.

ومنه فإن متوسط السن لدى فئة الإطارات المسيرة هو 47 سنة.

وبذلك فإن متوسط السن لدى أفراد العينة هو :

ومنه فإن متوسط السن لدى عينة الدراسة هو 45 سنة.

❖ **مجال الدراسة:**

إن تحديد مجال الدراسة من أهم الخطوات في البناء المنهجي لأنه يساعد الباحث على قياس مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي ولكل دراسة مجالين اثنين هما:

أ. **المجال المكاني** :نظرا لكون الدراسة تهدف إلى الكشف عن دور القيادة في تطوير الموارد البشرية، فقد قمنا باختيار مجموعة من الأقسام داخل مؤسسة أرسيلور ميتال الجزائر لإجراء التربص والمتمثل في:

1. **قسم التأمين والنوعية:** وتتمثل مهامه فيما يلي:

- القيام بالعمليات بين وحدات المؤسسة بهدف المحافظة على جودة المنتوج.
- تحسين روح العمل الجماعي والجدية، وذلك لإنتاج أحسن منتوج من اجل إرضاء الزبون.
- رفع المؤسسة إلى أعلى مستوى التسيير.

2. **قسم التنمية المستدامة** :وتتمثل مهامه فيما يلي:

الحفاظ على الإنتاج المستمر مع التركيز على النوعية الإنتاجية.

تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة أي الإنتاجية المستمرة بأعلى مقاييس الجودة، مع الحفاظ على موارد المؤسسة.

3. **فرع تطوير القيادة (قسم الموارد البشرية):** وتتمثل مهامه فيما يلي:

تسيير المورد البشري داخل المؤسسة بشكل جيد.

الحفاظ على المورد البشري داخل المؤسسة.

العمل على تكوين المورد البشري.

صقل المواهب وتجهيز المورد البشري المبدع والحفاظ عليه داخل المؤسسة.

ب. **المجال الزمني**: نقصد به الوقت المستغرق في الدراسة، وبالنسبة لنا استغرقت الدراسة ككل أربعة (04) أشهر مقسمة إلى مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى**: استمرت ثلاثة (03) أشهر تم من خلالها فهم جوانب الموضوع .

- **المرحلة الثانية:** استمرت شهرين حيث قمنا بالتنقل داخل المؤسسة بغاية إجراء تنفيذ الاستمارة ودليل المقابلة في شكلها الحالي وقد انقسمت هذه المرحلة بدورها إلى مرحلتين فرعيتين وهما:

المرحلة الأولى: عبارة عن جولات استطلاعية، قمنا من خلالها بالتعرف على المؤسسة وعمالها وقد سمحت الدراسة الاستطلاعية بجمع المعلومات عن مجال الدراسة.

المرحلة الثانية :حيث تم إجراء عدد من المقابلات مع القادة وقد ساهمت آراؤهم في ترتيب بناء الإشكالية، مما سمح بتحديد أدق لمعالم الاستمارة ودليل المقابلة.

الخاتمة:

في ظل تعاظم الدور الذي تقوم به القيادة داخل المؤسسات نجد أن هذه الأخيرة أصبحت تولي اهتماما بالغا لموضوع تطوير القيادة ومن ثم تطوير الموارد البشرية. ولقد تعرضنا بالدراسة لهذه الإشكالية البارزة في المؤسسات عموما وفي المؤسسة الجزائرية على وجه خاص من خلال مؤسسة أرسيلور ميتال – الجزائر-.

ولقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

أ. الصفات الحالية للقائد داخل مؤسسة البحث:

وصلت الدراسة إلى أن صفات القائد الحالية بالمؤسسة تتميز حسب إجابات أفراد العينة بكونها صفات إيجابية وهي مرتبة تنازليا على النحو التالي:

القائد الحالي داخل المؤسسة يتميز بالقدرة على الاتصال والتشاور كما يتميز بالكفاءة والفعالية والقدرة التقنية بالإضافة إلى جودة التسيير والقدرة التحليلية.

وفي المقابل نجد أن جزء من عينة الدراسة (25 %) يرى أن هذه الصفات تتميز بكونها سلبية حيث يتميز القائد الحالي في المؤسسة بـ:

نقص في الكفاءة، وغياب الفعالية وغياب مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات.

مع الإشارة أن الشريك الأجنبي (أرسيلور ميتال) حسب غالبية أفراد العينة قد سنح للقيادة الحالية بأن تكتسب مهارات جديدة من خلال الاحتكاك بالخبرات الأجنبية.

وهذا ما يؤدي بنا إلى فكرة أن صورة القائد الحالي بمؤسسة البحث هي صورة ايجابية حسب غالبية أفراد العينة.

ب الصفات التي تبحث عنها مؤسسة البحث في القيادة:

وفيما يخص تمثلات العينة لصفات القائد التي تبحث عن تحقيقها مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة فيمكن حصرها تنازليا على النحو التالي:

- قيادة ذات كفاءة في التسيير.
- القيادة التي تضمن مبدأ المشاركة.
- القيادة التي تصمن التطور المستمر.
- القيادة التي تهتم بتكوين الأفراد والقدرة على الاتصال.
- القيادة القادرة على تحقيق الأهداف.
- القيادة التي تملك قوة الشخصية.

ج البرامج الهيكلية التي تستخدمها المؤسسة لتطوير القيادة (وبالتالي تطوير الموارد البشرية):

تنحصر الإجراءات الهيكلية التي تستخدمها مؤسسة البحث بغية تطوير القيادة وبالتالي تطوير الموارد البشرية في النقاط التالية:

- اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة على هيئة خاصة تابعة لمديرية الموارد البشرية تتكفل بمسؤولية تطوير القيادة في المؤسسة.
- الاعتماد على مبدأ تكوين القادة داخل المؤسسة مما يساهم في تكوين الموارد البشرية لأن نسق تكوين القادة ينعكس بالضرورة على المتعاونين عموما، وكذلك الاعتماد على مبدأ تقييم الأداء والحفاظ عليها.
- بالإضافة إلى الإعتماد على خطة الاستخلاف بغاية ضمان استمرارية تمرير الكفاءات داخل المؤسسة وهذا بغاية أسمى وهي الوصول إلى درجة الريادة واحتلال المراتب الريادية كما تصبو مؤسسة البحث لذلك.

وهذا ما يعطينا فكرة واضحة عن الدور الفاعل الذي تلعبه القيادة داخل مؤسسة أرسيلور ميتال لتطوير نفسها وبذلك تطوير الموارد البشرية على وجه عام مما يسمح بأن تؤدي المؤسسة دورا فاعلا من خلال التأثير الايجابي في محيطها الداخلي والخارجي.

الهوامش:

1) نجم الغزاوي، **التدريب الإداري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص13 .

2) حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص15 .

3) سهلية محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية**-مدخل إستراتيجي-، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص19 .

4) Maurice Thévenet et Autres, **Fonction Ressources Humaines**, Pearson éditions, Paris, 2007, p02.

5) Joe Tidd et Autres, **Management de l'Innovation** intégration du management organisationnel-, de Boeck , Québec, 2006, p 574

6) عمر محمود غباين، **القيادة الفاعلة والقائد الفعال**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص206 .

7) J.L. Bergeron et autres, **Les Aspects Humains de l'Organisation**, Gaétan Morin, Québec, 5eme édition, 2005, p 233.

8) عبد الغفار حنفي، **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص426 .

9) مؤيد سعيد السالم، **إدارة الموارد البشرية** -مدخل إستراتيجي-تكاملي-، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،2008 ، ص14 .

10) هاشم فوزي، دباس العبادي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي**-مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر-، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص223 .

11) Pierre G. Bergeron, La Gestion Moderne-Théorie Et Cas-, Gaëtan Morin, Editeur, Montréal, 1989, P352.

12) حسين عثمان محمد عثمان، **أصول علم الإدارة العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص39.

13) بالتصرف عن: محمد قاسم القريوتي، **السلوك التنظيمي** – دراسة السلوك الإنساني والفرد الجماعي في المنظمات المختلفة–دار الشروق، عمان، 2003، ص184.

14) بالتصرف عن: ماهر محمد وصالح حسين، **القيادة** – أساسيات ونظريات ومفاهيم–، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 32–40.

15) بالتصرف عن: صالح مهدي وآخرون، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، دون تاريخ نشر، ص .434

16) بالتصرف عن: محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 184.

17)Peter Drucker, **L'Avenir du Management**، traduit par Jack Fontaine, Editions village mondiale, paris, 1999, p80.

18) بالتصرف عن: صبحي جبير العبتي، **تطور الفكر والأساليب في الإدارة**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص ص 181–183.

19) محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص185.

20) بالتصرف عن: ماهر محمد صالح محسن، مرجع سابق، ص 439.

21) بالتصرف عن: موسى العوزي، **التطوير التنظيمي** –أساليب ومفاهيم حديثة–، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص 537.

22) صالح مهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 439.

23) بالتصرف عن: محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص ص187–188.

24) عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ص 134–136.

25) بالتصرف عن: تيصفا جبير ميدن، بيتر شافير، مرجع سابق، ص 32.

26) بالتصرف عن: محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 188.

27) بالتصرف عن: تيصفا جبير مدين، بيتر شافير، مرجع سابق، ص 33.

28) بالتصرف عن: حسين عثمان محمد عثمان، أصول علم الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2007، ص 10.

29) بالتصرف عن: تيصفا جبير ميدن، بيتر شافير، مرجع سابق، ص35.

الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الجزائري: التدرجية المتصاعدة للخطر

حسـام حمزة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

وباحث زائر بجامعة باريس 8.

الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الجزائري: التدرجية المتصاعدة للخطر

ملخص:

يتمحور هذا المقال حول الإرهاب في الســـاحل كتهديد للأمن القومي الجزائري. ومن خلال مســـار تتبعي لتطوّر الظاهرة الإرهابية وديناميكياتها القطرية والإقليمية منذ نهاية التســـعينيات إلى غاية الآن، واعتمادا على الإحصـــائيات والأرقام حول العمليات التي قامت بها التنظيمات الإرهابية المتموقعة في الإقليم، يصـبو هذا المقال إلى إثبات المنحى التصـاعدي للأخطار المنبعثة عن التهديد الإرهابي والتحوّلات التي شـهدها هذا التهديد على مرّ عقدين تقريبا وكيف أن التمظهرات الجديدة التي أخذها قد تكون في حجمها أخطر على الأمن الجزائري من تمظهراته القديمة. قد يتســـرّع البعض بـالحكم بتراجع تداعيات التهديد الإرهـابي على الأمن الجزائري معتمدين على "الدولة" كمســـتوى للتحليل، لكنّ هذا الحكم يفقد جزءا من مصـــداقيته إذا أخذنا الحقائق الماثلة على المستوى الإقليمي الساحلي بعين الاعتبار. من هذا، يحاول هذا المقال إثبات فرضية أنّ التهديد الإرهابي للأمن الجزائري تراجع قطريـــا لكنه توسّع وانتشر إقليميا وعلى التخوم المبـاشـــرة للجزائر وزاد من حـدّة التبعيـة الأمنيـة التي تعـاني منهـا الجزائر تجـاه جوارهـا الســـاحلي ودوله، وفي ظلّ اســـتمرار العجز الدولتي والحوكمة شـــبه المنعدمة للأقاليم الصحراوية في مالي والنيجر، وهي الشروط نفسها التي سمحت للكيانات الإرهابية المحلية باللجوء إلى الصـحراء كملاذ وسـاعدتها على الانتشـار والسـيطرة على فضـاءات واسـعة منها، فإن التهديد الإرهابي للأمن القومي الجزائري ســـيبقى قائما وقد يأخذ أشـــكالا جديدة في المســـتقبل ربما أخطرها هو الاندماج بين الكيانات الإرهابية المتواجدة هناك تحت لواء واحد قد يكون لواء "داعش".

مقدمة:

إلقاء نظرة على خريطة الإرهاب في الساحل تؤكّد أنّ المنطقة الجنوبية لأمن الجزائر تشهد انتشارا متواصلا للإرهاب بفعل التزايد المطرد في عدد الكيانات التي تمارسه وأنّ الجزائر تواجه تدرّجية متصاعدة في حركية التهديد الإرهابي في الساحل منذ سنة 2003، وهي السنة التي شهدت بداية مسار إعادة تموقع التنظيمات الإرهابية الجزائرية المحليّة (**الجماعة السلفية للدعوة والقتال Salafist Group for Preaching and Combat *SGPC***) جغرافيّا عبر نقل مجال عملها من مدن الداخل الجزائري إلى الصحراء وتبنيها نهجا عملياتيا جديدا يقوم على مدّ تحرّكاتها ونشاطاتها إلى دول الساحل المتاخمة للجزائر (مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد) وتنويع تكتيكات العمل للتكيّف مع بيئة تموقعها. كان لهذا التحوّل أثر على مكانة التنظيمات الإرهابية في ميزان القوى الإقليمي بما أنّ تمركزها الجديد خوّلها مع الوقت اكتساب قوّة إضافية أعطت زخما أكبر لعملياتها. ثمّ جاءت الفوضى التي حدثت نتيجة الحراك الذي شهده جزء واسع من الإقليم المغاربيّ والأقاليم المجاورة له منذ سنة 2011 لتكون بمثابة نقطة تحوّل أخرى في نمط الفعل الإرهابي وإستراتيجيته ومكانة الفواعل التي تمارسه في ميزان القوى الإقليمي، إذ استغلّت هذه الفواعل الفراغ الأمني الذي خلّفته الفوضى الأمنية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي لمدّ انتشارها وإنعاش قوّتها العسكرية. أخيرا، شهد الإقليم وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف بـ "داعش" إلى ليبيا واستطاع رويدا رويدا السيطرة على مدينة سيرت وإقامة معسكرات لتدريب مقاتليه في مدينة هون معقّداً بذلك هواجس الجزائر الأمنية الإقليمية بالنظر إلى ميزتي سرعة التمدّد وضخامة التمويل اللتان تميّزان هذا التنظيم.

I. الإرهاب في الساحل: بدايات الانتشار الإقليمي

الذين يعتمدون تحليلا تتبّعيّا لمسار وصول التهديد الإرهابي إلى الساحل يبدؤون بالتأريخ له سنة 1999، عاما واحدا بعد تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال على يد حسّان حطاب[1] واندماج جماعة مختار بلمختار معها بعد انشقاقه عن الجماعة

الإسلامية المسلّحة. نشأت عن هذا الاندماج فكرة التخطيط لشنّ هجوم على رالي باريس–داكار الذي كان يعوّل إجراؤه في جانفي 2000 وكان من المفروض أن يمرّ بالنيجر، لكن النشاط الاستخباراتي في المنطقة، لا سيما الفرنسي، سمح باستباق التهديد وقدّر مصداقيته وموضوعيته قبل وقوعه. قرّرت الحكومة الفرنسية على إثر ذلك نقل السلطة التقريرية للتعامل مع الرالي والتهديد الذي تلقاه إلى وزارة الدفاع، ولم تتردّد الأخيرة في إلغائه خوفا من حجم الخسائر والمأزق أمام الرأي العام الداخلي الذي كانا يمكن أن ينتجا عنه.

قبل هذا الحدث، يعتبر الاستراتيجيون والأمنيون أنّ ما كان يجري في تخوم الجزائر داخل المنطقة الممتدّة بين شمال شرق مالي وشمال غرب النيجر في سنوات التسعينيات لم يكن يصنّف على أنّه جبهة جديدة للإرهاب الدولي بقدر ما كان يعتبر رافدا من روافد الإرهاب الداخلي الجزائري. العدد القليل لمسلحي الجماعة الإسلامية المسلحة (**Armed Islamic Group *AIG***)، تركيز نشاطها أكثر على الشمال الجزائري، قلّة الأسلحة التي كانت تصلها من السودان، عجزها عن تعبئة التوارق المنخرطين بالأساس في النزاع مع حكومتي نيامي وباماكو، فضلا عن دخولها في فترة من التفكّك في منتصف التسعينيات، كلّ هذه المعطيات لم تسمح للجماعة الإسلامية المسلحة بمدّ نشاطها نحو الصحراء[2]، ولم يبرز اسمها في الصحراء إلا مع مختار بلمختار على رأس كتيبة صغيرة في النيجر منذ سنة 1996 تقريبا، بعد نجاحه في حبك علاقات مع جماعات الجريمة العابرة للحدود وعصابات تهريب السجائر الناشطة على الحدود بين الجزائر ومالي والنيجر تأسّست على اتفاق يقضي بمدّ بلمختار بالدعم المالي واللوجيستي (لاسيما التموين بالوقود وتصليح عربات الدفع الرباعي) الذي يحتاجه مقابل تجنيد مقاتليه لحماية قوافل المهرّبين الناشطة عبر الحدود.

قُيّد إلغاء رالي باريس–داكار كنجاح نسبي للجماعة السلفية للدعوة والقتال في أولى مخطّطاتها في منطقة الصحراء والساحل، حتّى وإن لم ينفّذ التهديد، وذلك قياسا إلى الخسارات المالية والاقتصادية التي خلّفها بالنسبة للمنظمين وكذا سكّان المنطقة الذين كان الرالي يشكل مصدر رزق بالنسبة لهم. بالنسبة للجزائر، قدّر هذا الحدث أمنيّا

على أنّه خطوة نحو انتقال التهديد الإرهابي من المستوى الوطني إلى المستوى عبر–الوطني ونزوعه نحو الانتشار إقليميا، وبالتالي، كان هذا الحدث سببا في لفت الانتباه أكثر إلى الوتيرة المتصاعدة للتهديد الإرهابي في الصحراء والانشغال الدولي الذي بدأ يثيره بالمنطقة. حتّى مصالح الاستخبارات الأمريكية بدأت تأخذ تهديدات الجماعة السلفية للدعوة والقتال على محمل الجدّ منذ جانفي 2000، وبدأ اهتمامها بالمنطقة يتزايد، أمر سار عكس تطلّعات الجزائر ومصلحتها القومية التي تربطها بضرورة بقاء القوى الأجنبية بعيدة عن التعقدات والاشكاليات الأمنية للمنطقة وتفاعلاتها.

تأكّد هذا الانشغال الأمريكي بعد أحداث 2001/09/11 بعد أن صنّفت دوائر القرار الأمريكية الساحل كـ"منطقة رمادية" (**Gray area**) في قائمة المناطق المحتمل تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية فيها بسبب احتوائها مواقع "للجهاديين" وإمكانية تحوّلها مع الوقت إلى "أفغانستان جديدة"، أي منطقة لاستقطاب الإرهاب الدولي. جسّد هذا الانشغال فعليّا في مبادرة عموم الساحل (**Pan Sahel Initiative *PSI***) التي أطلقت في أكتوبر 2002، وهي عبارة عن برنامج واسع النطاق لتكوين وتجهيز قوّات من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد في مواجهة تمدّد الشبكات الإرهابية على أقاليمها خصّصت له ميزانية قدرت بـ07 ملايين دولار، واختيرت داكار (السنغال) لاحتضان مقر قيادتها العملياتية. تعزّز هذا الاهتمام بمبادرة أخرى سنة 2005 أخذت زخما أكبر ووجّهت لنطاق جغرافي أوسع تضمّن الجزائر أيضا سميّت بـ"المبادرة عبر – الصحراوية لمكافحة الإرهاب" (**Transsaharien Counterterrorism Initiative *TCI***)، وبميزانية أكبر بكثير من سابقتها قدرت بـ 500 مليون دولار. بالنسبة الجزائر، شكّلت هذه الخطّة حتما تحديا أمريكيا جديدا فُرض عليها ضمن إقليم يعتبر امتدادا لمنطقة أمنها الوطني وكان لزاما عليها التكيّف معه ومع ارتداداته المتوقّعة. أما في سياق حديثنا عن تدرجية تطور الخطر الإرهابي في الساحل، فإن هذه الخطة الأمريكية تعدّ مؤشرا قويا عن جديّة التهديد الإرهابي الذي أدخل إقليم الساحل في ديناميكية جديدة من التفاعلات.

حدث أبرز أسّس لنقلة جديدة في نسقية التهديد الإرهابي ومنطقه الوظيفي وأعطى صورة أكثر وضوحا عن مدى القوّة المتنامية للجماعة السلفية للدعوة والقتال في الساحل كان عملية اختطاف 32 سائحا أوربيا (بينهم 09 ألمانيين، 04 سويسريين وهولندي واحد) في الصحراء الجزائرية بين مدينتي جانت وإليزي على الحدود الجزائرية-الليبية في أفريل 2003، عملية قادها عمار الصايفي (المكنى بعبد الرزاق المظلي) وحصل على فدية ضخمة (05 ملايين أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم.

عبّر هذا الحدث غير المسبوق عن التموقع الجديد للجماعة السلفية للدعوة والقتال من جهة، وأثبت مرّة أخرى المنحى التصاعديّ لحركيّة التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري والأمن الإقليمي الساحلي. كان استعمال الجماعة لتكتيك جديد هذه المرّة في عمليتها (الاختطاف والرهن ثم المطالبة بالفدية) برهاناً عن تحوّل في المنطق الوظيفي لاستراتيجيتها في العمل. حتى اختيارها للهدف كان غير معتاد مقارنة بعملياتها السابقة باعتبارها استهدفت رعايا أجانبا متواجدين على إقليم الجزائر وهو ما حقّق لها مكاسب مادية ومعنوية لاحقا. كان لهذه السلوكات أثر على إدراك الجزائر للتهديد الإرهابي في الإقليم وكذا إدراك الفواعل الإقليمية والأجنبية المهتمّة بالإقليم، بما أنّها أعطت صورة أكثر تجسيدا عن النهج الجديد الذي ستستخدمه الجماعات الإرهابية في الساحل كتكيّف مع تموقعها الجغرافي الجديد.

في 2004، قادت قوّات خاصة تابعة للجيش التشادي عملية مطاردة ضدّ عبد الرزاق البارا وجماعته الذين كانوا يتواجدون في حالة فرار هناك إنتهت لاحقا بإلقاء القبض على قائد أكبر عملية اختطاف تمّت في الساحل من قبل متمردين من "حركة الديمقراطية والعدالة في التشاد" سلّموه لاحقا إلى ليبيا. تمّت هذه العملية بقيادة مباشرة من القوّات الخاصّة الأمريكية التي كانت تتابع الوضع هناك بواسطة طائرة استطلاع كانت تحوم حول المنطقة تمكّنت من رصد اتصالات بين الإرهابيين، وهو ما اعتبر مؤشّرا عن نجاح مبادرة عموم الساحل الأمريكية من وجهة نظر استراتجية. وإن كانت الجزائر قد استفادت من هذه العملية لأنّها في الأخير تسلّمت قائد عملية الاختطاف، فإنّ الواقعة جعلت الوضع أعقد بالنسبة إليها باعتبارها كانت أوّل عملية في إقليم الساحل تتمّ بتدخّل أمريكي

مباشر في الإقليم. تدخّل أجنبي من نوع آخر اكتشفته الجزائر لاحقا لا يخدم، مقاربتها الاستقلالية التي تريد إبقاء المنطقة بعيدة عن الأيادي الأجنبية، إذ أثبت الأرشيف المحجوز بعد استسلام الجماعة السلفية أنّ الإرهابيين التابعين لها لم يكونوا على صلة ببعض التوارق والسكان المحليّين فقط، بل كانت تربطهم أيضا علاقات ببعض المنظّمات غير الحكومية الراديكالية، الخليجية بالأساس، التي كانت تدعم هذه الجماعات بالأموال والأسلحة تحت مسمّى الجهاد. (3)

II. "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي": قطب إقليمي للإرهاب على تخوم الجزائر

11 سبتمبر 2006، أصبحت الجماعة السلفية للدعوة والقتال قطبا جديدا لتنظيم القاعدة العالمي مركزه المغرب العربي بعد أن أعلن أيمن الظواهري، قائد التنظيم، عن انضمام الجماعة إلى تنظيمه، وهو ما تأكّد بعد أربعة أشهر، وبالضبط في 25 جانفي 2007، بعد أن اندمجت مع "الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة" وقامت بتغيير اسمها رسميا إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ذلك أن تنظيم القاعدة يمنح للجماعة صدى أوسع على النطاقين الإقليمي والعالمي ويمنحها جاذبية أكبر لاستقطاب مقاتلين جدد.

لقراءة هذا الحدث، لابد من القول أنّ وصول القاعدة إلى الساحل هو محصّلة للمعطى الدولي الذي بدأت معالمه ترتسم منذ سنة 2001. فبفعل الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب التي أعلنت بعد هجمات نيويورك في سبتمبر 2001 وأدّت إلى إضعاف عدة دول وإلى تغييرات كثيرة في البنى الإقليمية، طرأت تحوّلات على جغرافيا الإرهاب في العالم. بدأت هذه التحوّلات مع تغيير تنظيم القاعدة تموقعه متأثرا بالضعف الذي أصاب نواته المركزية في أفغانستان نتيجة الحملة التي شنّت ضدّه مباشرة بعد هجمات 09/11. أوّل تغيير جغرافي جسده انتقال قيادة التنظيم إلى مناطق قبلية في باكستان، ثم استغل الفوضى التي شهدها العراق على إثر الاحتلال الأمريكي له سنة 2003 ليتوجه إلى هناك، ثم ما لبث أن امتد نحو اليمن، ثم إلى ما وراء خليج عدن نحو الصومال، وأخيرا، وصل إلى شريط الساحل الإفريقي.

إستطاعت الجماعة أن تفكّ العزلة التي فرضت عليها وعملت على مدّ منطقة نفوذها التي أصبحت تضمّ شمال النيجر، شمال مالي، شرق موريتانيا ومناطق في الصحراء الجزائرية. وفي الوقت الذي كان تنظيم القاعدة يعاني من الحصار والملاحقات في الشمال الجزائري، كان مختار بلمختار، قائد كتيبة الملثّمين في غاو (مالي)، قد حاز على تأييد أبو زيد على رأس كتيبة ثانية (كتيبة طارق بن زياد) تموقعت في شمال شرق مالي، جنوب ليبيا والنيجر، وشرع الرجلان في أفغنة الساحل عبر استقطاب المجندين من كل المناطق. مع مرور الوقت، وقياسا إلى الانتشار المتسارع للتنظيم في الصحراء، بدأ التفكير في تسريع وتيرة تغيير التموقع الجغرافي بالانتقال من الشمال الجزائري المحاصر نحو الساحل حيث الفراغ الاستراتيجي وفرص التمركز الناشئة عن غياب سيطرة ورقابة الدول الوطنية التي تتقاسم الإقليم.

شُرع في تنفيذ خطّة إعادة التموقع سنة 2009. بدأ مقاتلو تنظيم القاعدة المتواجدون في القبائل يخرجون في مجموعات صغيرة تدريجيّا نحو الجنوب وبالضبط إلى شمال مالي، في حين أنّ القيادة بقيت في الشمال. في سنة 2010، ذكر بعض المسؤولين التوارق في تصريحات صحفية وجود حوالي 1000 جهادي، أغلبيتهم جزائريون، في شمال مالي وفي شمال شرق النيجر وعلى الحدود مع موريتانيا.[4] استراتيجيا، يمكن قراءة هذا التغيير على أنه نجاح للسياسة الأمنية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في الشمال باعتبار أنّ عددا كبيرا من مجندي التنظيم في الشمال فروا إلى دول أخرى. نتيجة لهذه الحركية، طوّر التنظيم طريقة جديدة للتأقلم مع الفضاء الصحراوي-الساحلي: خرج من دوره كلاجئ فارّ من الحصار في الشمال الجزائري إلى جعل الساحل معقلا لحربه "المقدّسة" ولاستقطاب وتجميع وتدريب المقاتلين القادمين من المغرب العربي ودول الساحل المجاورة، وجعل من الصحراء نقطة الانطلاق لتنفيذ هجماته وعمليات الاختطاف. كان هذا بداية لتحقيق هدف أفغنة الساحل وتأسيس مركز جديد للقتال كقاعدة يمكن التحضير منها لهجمات ضدّ السواحل المغاربية وجنوب أوربا.

على صعيد عملي، فإنّ ما يعطي هواجس الجزائر من الإرهاب مصداقيّتها هو عدم توقّف نشاطات الجماعة السلفية للدعوة والقتال ثم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

الإسلامي عن استهدافها مباشرة أو استهداف الدائرتين المغاربية والساحلية لأمنها الوطني منذ سنة 2001 مثلما يبينه الجدول رقم 01. وتعدّ الجزائر أوّل المستهدفين بهجمات الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، إذ تعرّضت إلى 1662 هجوما إرهابيا على أراضيها بين سنتي 2001 و2014 من بين 1951 هجوما شهدته المنطقة كاملة، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي دول الإقليم. كما تعدّ الجزائر الدولة الأكثر تضرّرا من التهديد الإرهابي من بين دول الساحل، باعتبارها الوحيدة التي لم تشهد انقطاعا للنشاط الإرهابي على أراضيها منذ عشريتين وإلى غاية الآن على خلاف باقي الدول كما هو موضّح في الجدول أدناه.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	20	54	28	39	93	120	110	121	185	168	164	132	51	22
تشاد				3	6	28	14	6		1				
ليبيا						1						6	14	20
مالي			1	1	2	3	10	11	9	4	8	5	16	35
موريتانيا				1	3		4	4	6	2	7			
المغرب			2				5				2			
النيجر						1	18	9	4	3	3	1	1	4
تونس	1	1						1			1		17	27

الجدول رقم 01: الهجمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل (2001–2014) [5]

في السياق ذاته، يجب أن نشير إلى أنه مباشرة بعد الإعلان عن تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، صار التنظيم يعمل على جبهتين؛ القبائل والصحراء، وتمكّن في ظرف سنة واحدة من استهداف الأمن الجزائري ثلاث مرّات؛ الأولى في 11 أفريل حين نفذ هجوما انتحاريا ضدّ قصر الحكومة في الجزائر العاصمة، الثانية في 07 سبتمبر في محاولة لاغتيال رئيس الجمهورية الجزائرية خلال زيارته إلى ولاية باتنة، والثالثة في 11 ديسمبر، وكانت عبارة عن هجوم مزدوج ضدّ مقرّي المجلس الدستوري ومكتب المفوّضية العليا للاجئين التابع للأمم المتّحدة في الجزائر العاصمة. كانت هذه الهجمات رسائل قوية من التنظيم إلى الجزائر رسمت معالم نواياه ضدها، وسرعان ما التقطت أحكمت الحكومة الجزائرية الرسالة فأحكمت الحصار على منطقة القبائل، مقرّ قيادة التنظيم، بغرض تحصين العاصمة، وهو ما تحقّق لها فعلا ونجحت خطّتها الأمنية في تجنيبها هجمات جديدة ضد مواقع أخرى في العاصمة، لكن ذلك لم يحل دون نجاح التنظيم في القيام بواحدة من أكبر عملياته ضدّ الجزائر وهي الهجوم الانتحاريّ الذي استهدف الأكاديمية العسكرية بشرشال غرب العاصمة في 27 أوت 2011 والذي خلّف 36 قتيلا.

يوضح الشكل رقم 01 أدناه وتيرة التراجع المتواصل لعدد الهجمات الإرهابية على الإقليم الجزائري بعد أن وصلت ذروتها سنة 2009، وهو ما يعدّ مؤشّرا جيدا عن تراجع التهديد الإرهابي على المستوى القطري في الجزائر. لكن في المقابل، نلاحظ من الجدول رقم 01 أعلاه أنّ هذا التراجع واكبه انتشار للنشاط الإرهابي في الإقليم الساحلي وتصاعدٌ غير مسبوق للعمليات الإرهابية في ثلاث دول مجاورة للجزائر جوارا مباشرا؛ ليبيا، مالي وتونس، فأصبح أمن الجزائر محاطا بـ"قوس من اللا استقرار"[6] حاضن للإرهاب يمكن أن يهدد التقدم الملحوظ الذي حققته الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب داخليا.

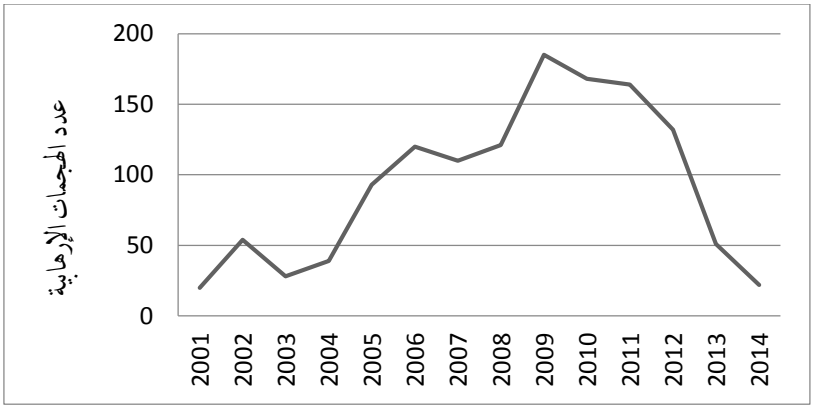

الشكل رقم 01: الهجمات الإرهابية على الإقليم الجزائري (2001-2013)[7]

III. الاختطاف والرهن: منطق وظيفي جديد للإرهاب في الساحل:

في مسعى استهداف الجزائر ودول المنطقة، فإنّ الاغتيالات والهجمات الانتحارية لم تكن الطرق الوحيدة التي استخدمها تنظيم القاعدة، إذ بدأت الأنظار تتركّز أيضا على عمليات الاختطاف المتكرّرة التي يقوم بها التنظيم والتي لم تتوقّف وتيرتها منذ سنة 2008، أي عاما واحدا بعد خلافته الجماعة السلفية للدعوة والقتال في المنطقة. ويبدو أنّ التنظيم عاد إلى استخدام أسلوب اختطاف الأجانب مقابل المطالبة بالفدية لتحريرهم وفي رصيد رجاله التجربة الناجحة لسنة 2003. أوّل عملية اختطاف بعد تلك التي قادها "البارا" في 2003 وقعت في 28 فيفري من سنة 2008، إذ نجح رجال تنظيم القاعدة في اختطاف سائحين نمساويين في جنوب تونس تمّ نقلهما لاحقا إلى شمال مالي عبر الجنوب الجزائري. وفي الشكل رقم 02 أدناه صورة عن تطوّر حالات اختطاف الأجانب التي نفّذها تنظيم القاعدة في كلّ من النيجر، مالي، موريتانيا، الجزائر وتونس بين سنتي 2008 و2013:

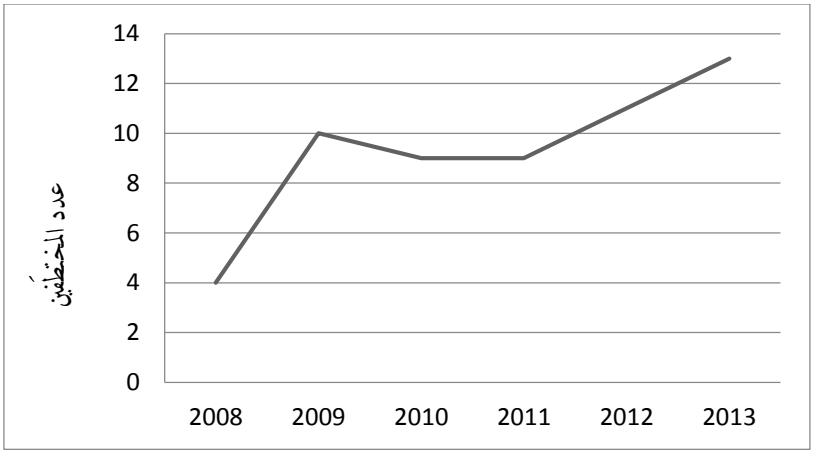

الشكل 02: حالات اختطاف الأجانب التي نفذها تنظيم القاعدة في دول الساحل (2008-2013) [8]

يرسم الشكل بوضوح صورة الارتفاع التدريجي لوتيرة عمليات الاختطاف في دول الساحل منذ تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد أن حوّلها إلى ركيزة من ركائز استراتيجيته العملياتيه. فوفق منطقه الوظيفي المبتكر، يعدّ الرهائن وسيلة لإعطاء بعد عبر-إقليمي وعالمي لنشاطاته بما أنّ الاختطاف يستهدف بالأساس رعايا أجانبا (أوربيين بالدرجة الأولى) في أغلب الأحيان، فضلا عن كون الرهائن سلعة يتمّ تبادلها مقابل الأموال التي يحتاجها التنظيم لتمويل ميزانيته وتسيير نشاطه. أكثر من هذا، فإنّ التنظيم يستخدم الرهائن كدروع تحميه من الحكومات وكأدوات ضغط عليها لتنفيذ مطالبه ودرئها عن المغامرات غير المحسوبة التي قد تكلّفها أرواح الرهائن، لذا يقوم التنظيم باحتجاز رهائنه في أماكن متفرّقة وبطريقة متناثرة تصعّب مهمّة تحريرهم دون المرور بالمفاوضات معه. من هذا المنطلق، صارت القاعدة في المغرب الإسلامي تحرص دائما على حيازة قدر كافٍ من الرهائن يضمن لها حماية نفسها من ردود الفعل (تدخلات عسكرية أو اعتقالات) التي قد تبادر بها دول الإقليم أو حتّى الدول الأجنبية عنه، لذا فإنّ كلّ عملية تحرير تتبعها عملية اختطاف جديدة، وكلّما زاد الضغط الدولي على التنظيم زاد عدد الرهائن.

ديناميكية الاختطاف غير المنقطعة والمتزايدة كما يوضّحه الشكل رقم 02، والمستمرّة إلى الآن، تعبّر عن عجز حكومات المنطقة عن الحيلولة دون استمرار تفاقم هذا التهديد الذي يسبّب لها حرجا مع حكومات البلدان الأصلية للمختَطَفين، كما يعبّر من ناحية أخرى عن قدرة التنظيم على التكيّف مع المعطى الجديد لبيئة عمله واستغلاله للفراغ الاستراتيجي في الصحراء، وسرعته في إيجاد بديل لتمويل نفسه بعد تجفيف جزء كبير من المنافذ التقليدية للتمويل التي كانت تعتمد عليها الجماعة السلفية للدعوة والقتال قبله.

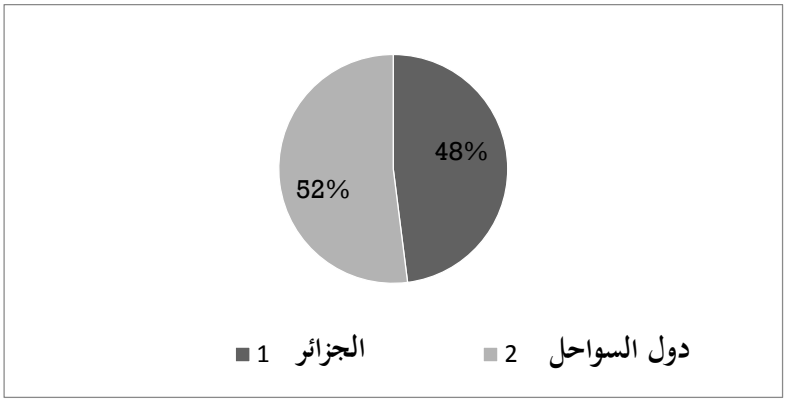

الشكل رقم 03: نسبة المختطفين على الأراضي الجزائرية قياسا إلى المختطفين في باقي الدول الساحل (2003–2013) [9]

لم تنج الجزائر من هذا التهديد وتبعاته فكانت أوّل من عانى منه، إذ كان إقليمها مسرحا لأوّل وأكبر عملية اختطاف لرعايا أجانب سنة 2003 مثلما ذكرنا سابقا. ويوضّح الشكل رقم 03 أنّ 48% من المختطفين الأجانب في الساحل في الفترة الممتدّة بين سنتي 2003 و2013 تمّ اختطافهم على الأراضي الجزائرية، وهي نسبة تكاد تساوي نسبة عدد ضحايا عمليّات الاختطاف التي تمّت في باقي دول الحزام الساحلي (52%) في الفترة نفسها. بيد أن هذا الرقم يحتاج توضيحا، إذ ينبغي القول أنّ العملية غير المسبوقة لسنة 2003 وعدد الرهائن الذين تمّ احتجازهم على إثرها أثّرت كثيرا على هذه الصورة،

وأنّ الجزائر، على خلاف دول الساحل الأخرى، تمكّنت من الحدّ من عمليات الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ هذه الواقعة، ولم تحدث أيّ عملية اختطاف أخرى على إقليمها إلى غاية سنة 2009 كما يوضحه الشكل رقم 04. حتى العودة لم تكن بذلك الزخم الذي بدأت به، فلم تسجّل إلا حالتا اختطاف فقط على الإقليم الجزائري بين سنتي 2009 و2012.

ويبدو أنّ فشل القاعدة في القيام بعمليات اختطاف على الإقليم الجزائري حرّض فيها الرغبة في استهداف الجزائر بهجمات غير مسبوقة. أوّل استهداف للجزائر كان في 05 أفريل 2012 حين اختُطِف سبعة (07) دبلوماسيين[10]، بمن فيهم القنصل العام الجزائري، من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو شمال مالي في الخامس أفريل 2012 على يد "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" وهي مجموعة معروفة بروابطها البنيوية مع كتيبة الملثّمين التي كانت تابعة آنذاك لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. أمّا الثانية، وهي محاولة الاختطاف الأخطر في تاريخ الجزائر والإقليم عموما، فحدثت في 16 جانفي 2013 حين هاجم مسلّحون من كتيبة "الملثّمين" وتنظيم "المرابطين" المركب الغازي الضخم بتيقنتورين (30 كم غرب عين أميناس في جنوب شرق الجزائر)، غير بعيد عن الحدود مع ليبيا.

قاد مختار بلمختار هذه العملية على رأس مجموعة تكوّنت من أكثر من 32 مسلحا من جنسيات مختلفة (جزائرية، تونسية، مالية، نيجيرية، مصرية وكندية) ينتمون إلى كتيبة "الملثّمين" التي انشقّت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتعاون مع مجموعة "المرابطين"، وهي المجموعة نفسها التي قامت بعملية اختطاف 03 عمال إغاثة (إسبانيان وإيطالي) من مخيّم الرابوني في تندوف سنة 2011. رهنت المجموعة 834 شخصا، بينهم 134 أجنبيا من جنسيات مختلفة، قُتِل منهم 48

(11 جزائريّا و37 أجنبيّا بينهم 03 أمريكيين، 03 بريطانيين و10 يابانيين) على إثر عملية التحرير التي قامت بها قوات الجيش الجزائري. كان الهدف الرئيس لهذه العملية هو رهن أكبر قدر ممكن من الرعايا الأجانب والفرار بهم خارج إقليم الجزائر نحو ليبيا ومالي.

هذا التهديد الذي استهدف أكبر مصنع بأكبر حوض غازي جزائري برهن عن نقلة نوعية في التهديد الإرهابي للأمن الجزائري وتطوّر في أهداف التنظيم. كما أنّ تعدّد جنسيات المجموعة التي قامت بالهجوم أكدّت جدّية سيناريو "الأفغنة" الذي باتت تعيشه المنطقة الخلفية لمنطقة الأمن الجزائري. وإن كانت الجزائر قد أفشلت سيناريو الاختطاف في ظرف قصير مقابل خسائر عديدة في الأرواح، تمسّكا بمبدأ الرفض المطلق للتفاوض مع الإرهابيين، فإنّها لم تستطع تجنّب تداعياته الحتمية على اقتصادها الوطني.[11]

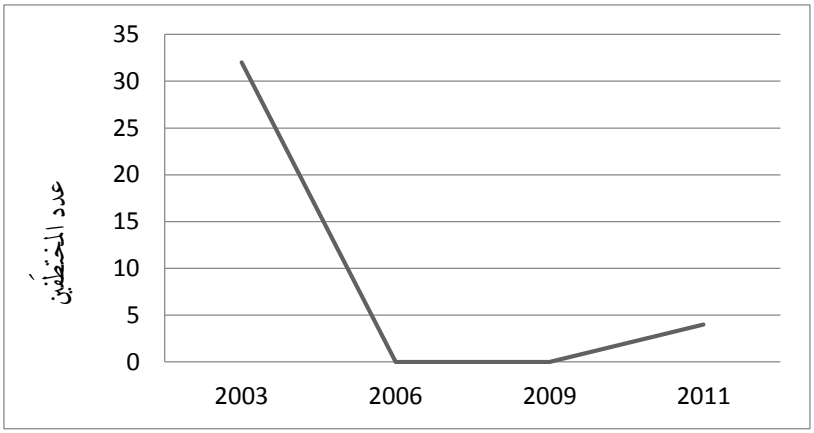

الشكل رقم 03: حالات اختطاف الأجانب على الأراضي الجزائرية (2003–2011) [12]

IV. تجربة انفصال "الأزواد" 2012: سقف أعلى لأهداف القاعدة في المغرب العربي

كان الهجوم على المنشأة الغازية لتيقنتورين تأكيدا عمليا لارتفاع سقف أهداف التنظيم الذي لم يخف جدّية نواياه في تعزيز تواجده ومضاعفة سيطرته على الصحراء حين شارك في تجربة الانفصال الذي أعلنته "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" (**National Movement for the Libertation of Azawad *NLMA***) في أفريل 2012 مستغلاّ بذلك حالة الفوضى التي عمّت مالي منذ انقلاب باماكو في مارس 2012. من المؤكّد أنّ تنظيم القاعدة لم يكن صاحب المبادرة في هذه الحادثة، لكن

مشاركته كانت فارقة، بما أنه مدّ المتمردين بالأسلحة وبالمجندين الذين استقطبهم من دول المنطقة ومن دول غربية وساهم في عمليات التدريب وفي التمويل.[13] كانت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" مستعدّة للتحالف مع أيّ تنظيم يساعدها في تحقيق مطلب الانفصال فلم تستطع التفريط في الخدمة التي وفّرها لها التنظيم. أمّا الأخير فقد اعتبر حاجة الحركة إليه بمثابة فرصة من غير العقلاني ألا يستغلّها لتحقيق ـ لما لا ـ ما فشل في تحقيقه في أفغانستان: حلم إنشاء "دولة للخلافة" كما يسمّيها.

شملت عملية الانفصال ثلاث مدن كبرى في شمال مالي على الحدود مع الجزائر؛ غاو، تومبوكتو وكيدال، تشكّل في مجموعها ثلثي مساحة مالي، ومع الوقت حدث شبه استبعاد لحركة المتمرّدين التوارق وصارت المدن الثلاث خاضعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتحالف مع عدّة مجموعات تقاسمه الأيديولوجيا والتفكير (**Like minded groups**) [14]؛ أنصار الدين[15]، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وكتيبة الملثمين المنشقة عنه فضلا مسلحين عن حركة "أنصار الشريعة" في ليبيا. ناهزت الرقعة التي سيطرت عليها هذه الجماعات مساحة أفغانستان وكانت أكبر من مساحة فرنسا، وبدأ الوجه الجغرافي للمنطقة يتغيّر على مدار سنة مع بدايات تفكّك للدولة المالية وتأسيس دولة جديدة "للأزواد" تحوز الجماعات الإرهابية جزءا كبيرا من السلطة فيها تحت قيادة تنظيم القاعدة. لتعزيز وجوده، شرع الأخير في استقطاب مجنّدين جهاديين جدد من عدّة بلدان في المنطقة، بما في ذلك مخيّمات الصحراويين في تندوف التي تديرها البوليساريو في الجزائر، وعمد إلى تطبيق قوانين جديدة على المدن الثلاث الواقعة تحت سيطرته وعلى سكّانها. كان المشروع الانفصالي بقيادة القاعدة ماضٍ في الانتشار والزحف نحو المدن الكبرى في الجنوب بعد السيطرة على مدينة "كونا" وتهديد القاعدة الجوية الاستراتيجية بـ"جبالي" التي كانت تعدّ آخر حصن قبل باماكو، ولم يتوقّف الزحف إلا مع بدايات سنة 2013 على وقع التدخّل العسكري الذي نفّذته فرنسا على معاقل التنظيمات الإرهابية في شمال مالي وهو التدخّل الذي تمّ بتفويض أممي بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2071/2012).

إنّ هذا المسار لحركية تنظيم القاعدة المتصاعدة يدفع إلى القول بأنّه أصبح فاعلا إقليميا حقيقيا لا يمكن التغاضي عنه وأكبر من أن يتمّ اختزاله في "جماعة مجرمين"[16] كما تصفه خطابات بعض مسؤولي دول المنطقة. مهما كانت درجة الاستقلالية في الصحراء مقارنة بالقيادة العملياتية للتنظيم في الشمال الجزائري، فإن التنظيم يعمل كآلة متناسقة تسعى إلى الانتشار في الصحراء وإفريقيا الغربية كلها ولم يخف نيّته في تحقيق هدف سيادة الصحراء سيادة مطلقة لا سيما المناطق المهملة والمتروكة من قبل حكومتي باماكو ونيامي. في سبيل تحقيق ذلك، عمد التنظيم إلى نسج علاقات تعاون متبادل وفق استراتيجية تحالف مع أمراء محلّيين من المنطقة ومع جماعات نشأت على أرض الصحراء مثلما برهنت عنه تجربة انفصال شمال مالي حين أثبتت شبكة الروابط بين التنظيم ومجموعتي "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" و"أنصار الدين". تشكّل هذه الأخيرة حلفاء استراتيجيين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لما لديها من قدرات لوجيستية وما تمدّه به من مقاتلين وتساعده في تحقيق هدف ترسيخ وجوده نحو سيادة الصحراء سيادة مطلقة. [17] ربط التنظيم أيضا علاقات عملياتية عبر-إقليمية مع مجموعات "الشباب" في الصومال، و"بوكو حرام" و"الفرع المنشق عنها "أنصارو" في نيجيريا، كما يمتلك عدّة روابط مع خلايا إرهابية في أوربا، في الشرق الأوسط، وفي المنطقة الأفغانية الباكستانية.

V. الجزائر و"سراب" تنظيم "الدولة الإسلامية":

إنه في سياق هذا الترابط الذي أنشأ شبكة كثيفة من الكيانات الإرهابية تتّفق في أهدافها وطرق عملها وتتحالف فيما بينها، بدأ يلوح في أفق الإقليم سراب تهديد عبر قومي جديد يجسّده تنظيم "الدولة الإسلامية" (الذي عُرف أيضا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو "داعش") في ليبيا التي أصبحت تعد قاعدة للإرهاب والتطرف في شمال إفريقيا والساحل.

يعدّ تنظيم داعاش التنظيم الأكثر تمويلا وانتشارا في العالم في الوقت الراهن. تحدو هذا التنظيم أهداف توسّعية تلغي حدود الدول الوطنية وتسعى إلى تأسيس دولة للخلافة عابرة للحدود تشمل المشرق العربي، إفريقيا، أوربا وآسيا. إن التجذّر الذي

حقّقه هذا التنظيم في العراق وسوريا، ضخامة مصادر تمويله، قدرته الكبيرة على مواجهة ومقاومة الضربات التي استهدفته في سوريا والعراق زيادة على التسليح الضخم الذي يحوزه وغياب سلطة مركزية مقتدرة في ليبيا بما يتيح له فرصة التمدّد ودعم مكانته، كلّها مؤشّرات مهمّة عن جديّة التهديد الذي يشكّله بالنسبة للجزائر ودول المنطقة عموما في حال استمرّ تواجده وامتدّ في ليبيا. (18)

الحادث الأول الذي أثبت تواجد هذا التنظيم في ليبيا كان في طرابلس بعد الهجوم على فندق كورينثيا بداية سنة 2015، ثم مع مرور الوقت صارت مدينة سيرت تشكل النواة الأولى لمشروع داعش في المنطقة بعد أن تمكن من السيطرة عليها تدريجيّا منذ دخوله إليها في منتصف فيفري 2015، ومع مرور الوقت صار المستحوذ الأوّل على السلطة والصلاحيات المطلقة في هذه المدينة ويسيطر على 230 كلم من سواحلها.

بدايات انتشار هذا التنظيم في الإقليم بدأت مع مبايعة عدّة جماعات له تبنّت لاحقا هجمات في سيناء المصرية وليبيا. في الجزائر أيضا، أعلن تنظيم "جند الخلافة" المنشقّ عن "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" مبايعته لتنظيم داعش وقام بأوّل عملية له في جبال منطقة القبائل تمثّلت في اختطاف الرعية الفرنسي هيرفي غوردال (**Hervé Gourdel**) وإعدامه في سبتمبر 2014، وهي العملية التي قابلها ردّ فعل قويّ من الحكومة الجزائرية التي استطاعت تفكيك خليّة هذا التنظيم في منطقة القبائل والقضاء على أميره عبد المالك قوري في ظرف وجيز. لكنّ خطورة هذا التنظيم على الأمن القومي الجزائري تبقى قائمة بما أنه مستمر في التمدّد في ليبيا ويغذي استفحال الإرهاب في المنطقة. في هذا الصدد، ثبت أن تنظيم داعش يدير معسكرات للتدريب في مدينة هون الليبية وهي معسكرات مخصصة بالأساس لتدريب مقاتلي التنظيم وكذا مقاتلين لصالح تنظيمي "بوكو حرام" في نيجيريا و"المرابطون" (19) في موريتانيا اللذين أعلنا مبايعتهما لزعيم التنظيم أبو بكر البغدادي في 15 ماي 2015.

VI. محصّلات تطور الإرهاب في الساحل: التمظهرات الجديدة للتهديد

إنطلاقا من المسار السابق لتطور الظاهرة الإرهابية في الساحل، يمكن الحكم بأن تقاطع دائرة الأمن القومي الجزائري بالدائرة الساحلية والإفريقية وضع الجزائر وجها لوجه أمام تعدّد وتزايد في عدد الفواعل الباعثة للتهديد الإرهابي مقابل تراجع أكبر في مكانة الدولة الوطنية لا سيما في مالي وليبيا والنيجر، وضع ينذر بتعقّد أمني أكبر في المستقبل في حال استمراره. إن حقيقة الماثلة الآن هي أن الجزائر في الساحل وفي تخومها الشرقي–الجنوبي لم تعد مهدّدة من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فقط بل تهدّدها أيضاً كيانات سياسية واجتماعية متطرّفة أخرى استغلت غياب الدولة والغياب شبه المطلق للحوكمة في المنطقة الصحراوية، وأن هذه الكيانات دون القومية مترابطة على نحو متزايد فيما بينها نسجت علاقات وشراكات عبر–إقليمية مع جماعات إرهابية تنشط ضمن الفضاء الجيوسياسي ذاته وبالأخصّ جماعات "بوكو حرام" و"أنصارو" في نيجيريا، "الشباب" في الصومال و"الجنجويد" في السودان. [20] هذا المعطى يؤكد أن الجزائر محاطة بـ"بؤر ساخنة للإرهاب" (**Hot spots of terrorism**)[21] تتميّز بكثافة في الكيانات الإرهابية شكّلت "تحالفا مقدّسا" فيما بينها، بصيغة رسمية أحيانا وغير رسمية أحيانا أخرى، تمارس القتل والخطف والتطرّف العنيف وتتوسّع ضمن قوس من عدم الاستقرار يمتدّ من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ويتوغّل عموديا نحو إفريقيا الوسطى.

يجب القول أيضا أن ديناميكيات تطور التهديد الإرهابي والكيانات الباعثة له في الساحل أفرزت خريطة جديدة لانتشار الإرهاب في المنطقتين المغاربية والساحلية، ففي مقابل تراجع الإرهاب كتهديد للأمن الجزائري على المستوى الوطني نشهد انتشارا له ضمن كامل الإقليم المغاربي والساحلي. وتؤكّد الأرقام حول الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا هذا الاستنتاج، فمن مجموع 289 هجمة وقعت في شمال إفريقيا ودول الساحل سنة 2014، 22 منها فقط حدث على الإقليم الجزائري مقابل 201 في ليبيا، 35 في مالي و27 في تونس.[22] يقدّم هذا الرقم دليلا عينيّا عن مسار إعادة توزيع خارطة الإرهاب وتموقع الجماعات الإرهابية في الساحل وشمال إفريقيا، وبعد أن كانت

الجزائر بؤرةً للإرهاب مطلع الألفية وإلى غاية العقد الأخير، أصبحت في الراهن الدولة الأكثر استقرارا في المنطقة والدولة الأكثر تهديدا من الجهتين الشرقية والجنوبية.

لقد واكب هذا الانتشار وإعادة التموقع أيضا تغير في المنطق الوظيفي وما يسمى بـ"أنواع الترويع" التي تتبناها الجماعات الإرهابية الناشطة في الإقليم، فبعد أن ابتكرت أسلوب الاختطاف والرهن والمطالبة بالفديات لتمويل نشاطاتها وتسلحها، فإنّ استفادة الجماعات الإرهابية من الديوع غير المسبوق للأسحلة في الإقليم بعد تفكّك النظام الليبي السابق رفع قدراتها الهجومية والدفاعية في مواجهة الجيوش النظامية. مستفيدة من الأسلحة التي استولت عليها من مخازن السلاح الليبية، تسير مخططات الجماعات الإرهابية بالمنطقة نحو "حروب هجينة" تستخدم فيها أساليب عملياتية متطوّرة ومعقّدة تستخدم عادة من قبل الجيوش النظامية وتعتمد على نشر القوّة ومركزتها في مناطق ارتكاز تستخدم كمنطلق لاستهداف دول المنطقة في المستقبل. لقد أكّدت الأحداث الأمنية في الساحل أيضا أنّ الجماعات الإرهابية مرتبطة عضويا ونسجت "علاقات متينة مع شبكات المتاجرة بالأسلحة والمخدّرات وتبييض الأموال وكذا مع فروع القرصنة وأشكال أخرى من الجريمة المنظّمة"[23]، وهو ما يعد مؤشرا عن تراكب تهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة واندماج بينهما على قاعدة من المصالح المتبادلة و"التغذية العكسية".

خـــاتمة:

قياسا إلى هذه الحركية المتصاعدة والنسق العام للتهديد الإرهابي والفواعل الباعثة له، يمكن الحكم بأن التحدي الأخطر الذي ستواجهه الجزائر مستقبلا في سياق مكافحتها للإرهاب يتعلّق بالاندماج بين الجماعات الناشطة في إقليم الساحل تحت لواء تنظيم واحد ذو أهداف توسعية أكبر. الفوضى التي تعيشها الدولة الليبية وإفرازاتها السلبية على كامل الإقليم والتي تنذر بتدخل أجنبي جديد، هشاشة الدول الساحلية وعجزها عن حوكمة الأقاليم الصحراوية المنضوية تحت سيادتها، فقدان إندماج أمني وحوكمة أمنية مشتركة بين دول الإقليم وبدايات انتشار تنظيم "الدولة الإسلامية" كلها عوامل مواتية لبقاء التهديد الإرهابي ولتدهور الوضع أكثر وتحفّز على استشراف هذا السيناريو.

حتى الترتيبات المستندة إلى مبدأ الاعتماد على الذات التي أنشأتها الجزائر (مثل هيئة القيادة المشتركة للأركان) [24] أو ترافع من أجلها تبدو بلا نجاعة في ظل هذه الظروف ولن تؤتي ثمارها إلا على المدى الطويل في حال طبّقت بالنظر إلى غياب الشروط الموضوعية والأوّلية لنجاحها حاليا. لا شك أن استمرار هذا التدهور واللا استقرار في "الفناء الخلفي" لمنطقة أمن الجزائر يبقيها عاجزة عن مسايرة الوتيرة المتصاعدة للتهديد الإرهابي في المنطقة ويضعف من قوة مقاربتها في مقابل المقاربات الأخرى القائمة على النزعة التدخلية المباشرة. إنّ قوّة الأطراف الدولية التي تتبنى مبدأ التدخل لمواجهة العجز المحلي عن مواجهة الإرهاب تشكل تحديا آخرا بالنسبة للجزائر، لأن الأخيرة، بطرحها الاستقلالي، تناقض مواقف أكبر قوى النظام الدولي.

قـائمة المراجع:

1- *ALEXANDER, Yonah, «Terrorism in north Africa and The Sahel in 2013», Fifth annual report, Arlington, Intern university center for terrorism studies, January 2014.*
2- *ALEXANDER, Yonah, «Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014», Sixth annual report, Arlington, Intern university center for terrorism studies, February 2015.*
3- *NKWI, Walter Gam, «Terrorism in west Africa history: a 21st century appraisal», Brazilian Journal of strategy and international relations, vol.04, n°08, December 2015.*
4- *PORTER, Geof, « Le non-interventionnisme de l'Algérie en question», Traduit par : Valentine Deville-Fradin, politique étrangère, Vol.80, Automne 2015.*
5- *RAILLANE, Jacques, «Du GIA à AQMI », 20/12/2012, sur le lien: http://www.vilain.de/spip.php?article69, consulté le : 12/01/2016.*

الهوامش:

1) إنشقّ عن الجماعة الإسلامية المسلّحة سنة 1996 وأسس الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال سنة 1998.

2) Jacques Raillane, «Du GIA à AQMI », 20/12/2012, sur le lien http://www.vilain.de/spip.php?article69 , consulté le : 12/01/2016.

3) أغلبها من الخليج العربي، مثل منظمة "الحرمين" التي كانت تنشط في الشيشان وثبت تورطها أيضا في عمليات تمت في كينيا أين تم منعها سنة 1998 وتعرضت لعدة عقوبات دولية. أنظر: Ibid.

4) Ibid

5) من إعداد الباحث إعتمادا على: Yonah Alexander, "Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014", Sixth annual report, Arlington, Intern university center for terrorism studies, February 2015, p.11.

6) Yonah Alexander, "Terrorism in north Africa and The Sahel in 2013", Fifth annual report, Arlington, Intern university center for terrorism studies, January 2014, p.02.

7) من إعداد الباحث إعتمادا على: Yonah Alexander, "Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014", op.cit, p.11

8) من إعداد الباحث إعتمادا على: Géopolitique du Sahel, «Les prises d'otages», 01/01/2013, sur le lien : http://www.vilain.de/spip.php?article99 , consulté le: 23/02/2016.

9) من إعداد الباحث إعتمادا على: Géopolitique du Sahel, op.cit.

10) أفرجت جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عن ثلاثة من الدبلوماسيين المختطفين في 15 جويلية 2012 وأعدمت واحدا منهم (الطاهر تواتي) في أوت من السنة نفسها، ثم أفرجت أخيرا عن دبلوماسيَيْن آخرَين في أوت 2014، في حين توفي القنصل العام بوعلام

سايس على إثر مرض مزمن قبل أن يحرّر وذلك وفق بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية صدر يوم 30 أوت 2014.

11) كان الهجوم على مركّب تيقنتورين مكلّفا جدّا بالنسبة للجزائر من ناحية اقتصادية. فبالإضافة إلى التوقّف شبه الكامل للنشاط السياحي بصحرائها، تراجع إنتاج الجزائر للغاز بنسبة 04% كمحصّلة لتقلّص إنتاج مركب تيقنتورين الذي تراجع ليتراوح بين 18 و19 مليون متر مكعّب يوميا بعد أن كان ينتج 30 مليون متر مكعب. وتتّضح صورة الخسارة التي لحقت بالأمن الجزائري في بعده الاقتصادي أكثر إذا عرفنا أن مصنع تيقنتورين ينتج 18% من صادرات الجزائر من الغاز و12% من إجمالي إنتاجها الوطني، ما يعني خسارة بملايير الدولارات للاقتصاد الجزائري ولإمكانيات الجزائر المادية ومواردها المالية.

12) من إعداد الباحث إعتمادا على: Géopolitique du Sahel, op.cit.

13) Walter Gam Nkwi, «Terrorism in west Africa history: a 21st century appraisal»,Brazilian Journal of strategy and international relations, vol.04, n°08, December 2015, p.86.

14) Yonah Alexander, op.cit, p.03.

15) من الجماعات السلفية في الساحل أسسها إياد آغ غالي في تومبوكتو محاطا بعدّة قيادات من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

16) Jacques Raillane, op.cit.

17) Walter Gam Nkwi, op.cit, p.85.

18) Geof Porter, «Le non-interventionnisme de l'Algérie en question», Traduit par: Valentine Deville-Fradin, politique étrangère, vol.80, Automne 2015, p.47.

19) نشأت جماعة "المرابطون" عن اندماج جماعتي "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" ومجموعة "الملثمون" التي يقودها الجزائري مختار بلمختار والمنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وحدث انشقاق داخل المرابطون على إثر مبايعة قائدها عدنان أبو الوليد الصحراوي لأبو بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش، وهو ما رفضه مختار بلمختار الذي أكد التزامه ببيعة أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة.

20) Walter Gam Nkwi, op.cit, p.84.

21)Yonah Alexander, 2015, op.cit, p.03.

22)Ibid, p.04.

23) في كلمة للوزير الجزائري عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، ألقاها في أشغال منتدى كرانس مونتانا ببلجيكا، 2015/03/08. على الرابط: http://www.djazairess.com/echchaab/ 24285

24) وظّفت الجزائر ثقلها الإقليمي من أجل إنشاء "لجنة قيادة أركان مشتركة مكلّفة بالعمليات" في أفريل 2010 بتمنراست والتي ضمّت في عضويتها ممثّلين عن الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، وتم تدعيمها في مرحلة لاحقة بـ"وحدة الاندماج والاتصال" التي تعدّ الذراع الاستخباراتية للجنة.

أمن الأنظمة السياسية العربية على ضوء المتغيرات العالمية للمرحلة التالية للحرب الباردة

أ.ميهوب وسام

جامعة سكيكدة

أمن الأنظمة السياسية العربية على ضوء المتغيرات العالمية للمرحلة التالية للحرب الباردة

أ.ميهوب وسام

جامعة سكيكدة

مقدمة:

على اعتبار تموقعها الجيوستراتيجي وأهميتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية والحضارية على خريطة العالم؛ تعد الأنظمة السياسية العربية من أكثر المناطق التي ظلت تتأثر بالتحولات والتغيرات في الفضاء العالمي.

لم تؤثر المتغيرات المتأتية من البيئة العالمية في إحدى جوانب أمن الأنظمة السياسية العربية إنما بسطت بتأثيراتها على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ حيث شهد الوضع الأمني للأنظمة العربية تغيرات هامة نتجت بالأساس عن حدوث تحولات في العلاقات الدولية وكذا ضعف القدرة من الجانب العربي على التكيف مع تلك المتغيرات التي خلقت عديد التحديات الأمنية خاصة مع غياب رؤية استراتيجية عربية واضحة المعالم لمواجهتها.

وبالعودة إلى حجم التحولات التي حدثت على مستوى المجالات المختلفة لأمن الأنظمة السياسية العربية سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وكيفية تأثرها بالمتغيرات المنبثقة عن محيطها العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تبعها من تغيرات تُطرح الإشكالية التالية: كيف تأثر أمن الأنظمة السياسية العربية بمختلف المتغيرات المنبثقة عن البيئة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

وسنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال النقاط التالية:

- ✓ أولا: مفهوم الأمن القومي العربي والأنظمة السياسية العربية
- ✓ ثانيا: أثر المتغيرات العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية
- ✓ ثالثا: مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية في ظل المتغيرات العالمية المتجددة

أولا: مفهوم الأمن القومي العربي والأنظمة السياسية العربية

تسعى كافة الوحدات السياسية في النظام الدولي إلى تحقيق ما يسمى بالأمن الذي يأتي على رأس التراتبية الهرمية لأولويات السياسات العليا للدول هذه الأخيرة ترتبط بما يصطلح على تسميته المصلحة الوطنية على المستوين الداخلي والخارجي. وعلى هذا الأساس فقد حاز مفهوم الأمن والأمن الوطني على اهتمام العديد من الباحثين؛ أين ارتبط الأمن الوطني في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية للتصدي للأخطار التي تهدد وحدتها واستقرارها، ثم أخذ المفهوم يتسع مع الدراسات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة أين أصبح يشمل أبعادا أخرى غير عسكرية منها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية...

تعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية مصطلح الأمن الوطني على أنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"، غير أن هناك من يرى أنه: "مفهوم أوسع وأكثرا تعقيدا من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب لأن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل وفيما بين الدول إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية..."[01]، وبذلك يمكن استخلاص مكونات الأمن الأساسية التي تتحدد في المكون العسكري والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والقمع الثقافي والحضاري. [02]

يرى (باري بوزان–Barry Buzan) أن الأمن يعني العمل على التحرر من كل أشكال التهديد أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية. [03] كما قد ميّز بين أربعة أبعاد أساسية للأمن: العسكري، السياسي، الاجتماعي والبيئي[04] وهذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة ومترابطة فيما بينها.

وإذا حاولنا ربط مفهوم الأمن الوطني بالأمن القومي العربي فإن هذا الأخير لم يكن الفكر السياسي العربي قبل 1945 (سنة تأسيس جامعة الدول العربية) يدرك مدى

حاجة العالم العربي له، وهو ما جعل جميع الوثائق الرسمية التي اعتُمدت في المراحل السابقة لقيام الجامعة تخلو من الإشارة الصريحة أو التلميح لموضوع الأمن القومي العربي، بل إن المصطلح كان ضمنيا من خلال دعم حركات التحرر الوطني في العالم العربي والتي كانت تتخذ الصيغة القومية، وعلى هذا الأساس كان شعورا قبل أن يكون ميثاقا أو معاهدة.(05)

لم يظهر مصطلح الأمن القومي العربي في وثائق جامعة الدول العربية بهذه الصيغة إلا عام 1980 حينما اعتمدته الوثائق الاقتصادية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد بعمان أيام 25 و26 و27 نوفمبر عام 1980 في ميثاق العمل الاقتصادي القومي وهنا بدأ مفهوم الأمن العربي يخرج من شقه العسكري ليصبح مفهوما مجتمعيا شاملا مرتكزا على الأمن والتنمية.(06) يمكن القول إن الأمن القومي العربي يرتبط بثلاثة مستويات رئيسية: الأمن القطري، الأمن القومي، الأمن الجهوي.(07)

هذا ولا يمكن الحديث عن الأمن القومي العربي دون ربطه بطبيعة وخصوصية الأنظمة السياسية العربية، إذ نالت المواضيع ذات العلاقة بهذه الأنظمة حظها من الدراسة والتحليل ولأنها تنبع من الأفراد والجماعات المكونة لها فإنها تكتسب ذاتيتهم وخصوصيتهم ومميزاتهم، لذلك تشترك في مجموعة سمات أهمها: التجربة الاستعمارية، خاصية التبعية والمشكلات الاقتصادية... ويرى الدكتور (عمر هاشم ربيع) أن الأنظمة السياسية العربية تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها لخصها في ستة أزمات رئيسية: أزمة الهوية، أزمة بناء الأمة، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة توزيع الموارد القومية.(08)

ونظرا للمميزات والخصائص الاستراتيجية للأنظمة السياسية العربية فقد عرفت تأثيرات هامة من البيئة العالمية أثرت بأشكال مباشرة أو غير مباشرة على أمنها واستقرارها.

ثانيا: أثر المتغيرات العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية

تعددت المتغيرات المنبثقة عن البيئة العالمية المحيطة بالأنظمة السياسية العربية وتباينت بين متغيرات سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية، جاءت كنتيجة للتحولات الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي مست هيكل النظام الدولي ومختلف التفاعلات

والفواعل فيه، وهي بذلك ألقت بظلالها على الأنظمة السياسية العربية وترجمت في العديد من المشاريع التي استهدفت على النحو التالي:

- **مشروع الشرق الأوسط الجديد– The New Middle East Project:** يمكن اعتبار نهاية حرب الخليج الثانية وفتح باب المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل منذ 1991 الخطوة الأكثر تقدما لبلورة النظام شرق الأوسطي، وأدت تلك الأحداث إلى بداية مسار السلام في المنطقة بتطبيع سياسي واقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، وهو ما كرسته عدة اتفاقيات وخطوات سياسية أهمها: اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 سبتمبر 1993، اتفاق واشنطن بين الأردن وإسرائيل في 25 جويلية 1994، تبادل مكاتب الاتصال بين المغرب وإسرائيل وإقامة مكاتب لرعاية المصالح بين تونس وإسرائيل عن طريق بلجيكا وذلك خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1994. [09]

كان منطلق الفكر الإسرائيلي في تحديد مفهوم الشرق الأوسط الجديد من فكرة أساسية أن" المنطقة ليست عربية أو إسلامية بصورة خالصة بل متعددة الأديان والثقافات والأعراق والقوميات"، [10] حيث أن المعنى العام للشرق أوسطية يوحي بقيام (سوق شرق أوسطية) تلعب فيها إسرائيل الدور الريادي[11]، ويحاول الوزير الاسرائيلي الأول السابق (شيمون بيريز) أن يحلل في كتابه (الشرق الأوسط الجديد– The New Middle East) دور العقل والتكنولوجيا الإسرائيلية في تغيير وجه المنطقة بإقامة العديد من مشاريع.

- **مشروع الشرق الأوسط الكبير– The Great Middle East Project**: طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشرق الأوسط الكبير على الدول الصناعية الثماني خلال قمة المجموعة في جوان 2004على صياغة شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، على

اعتبار وجود تدهور كبير في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها مما يدفع لضرورة البدء بالإصلاح.

تنادي المبادرة بضرورة عملية الإصلاح والتغيير في الشرق الأوسط بدءا من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين بتكاثف للجهود الدولية، لهذا حددت ثلاثة أهداف أساسية هي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع معرفي، توسيع الفرص الإقتصادية، لكن جاءت المشاريع شرق الأوسطية دون إشارة لدور الأنظمة السياسية العربية الرسمية في صياغتها أو حتى التشاور حول بنودها وأهدافها. (12)

توجد دوافع عديدة تقف وراء إطلاق مبادرات الشرق الأوسط منها: محاولة التأثير على البنية الثقافية للأنظمة السياسية العربية التي تشكل خطرا على الغرب، إذ ركزت المبادرة جهودها لإعادة هيكلة البنية المعرفية والفكرية العربية بغرس مبادئ وقيم الليبرالية، إضافة إلى تشجيع التغيير لضمان التوجه أكثر نحو الديمقراطية لصد أي توجهات أخرى مخالفة خاصة المرتبطة بتيار الإسلام السياسي، من جهة أخرى التوجه لدمج إسرائيل بشكل قسري في الفضاء العربي. (13)

مع الدور الذي أضحى يضطلع به العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية انعكس دوره هو الآخر على أمن الأنظمة السياسية العربية بالشكل التالي:

- **المنظمة العالمية للتجارة (WTO):** نشأت عن اتفاقية مراكش يوم 15أفريل 1994، ووقعت عدّة دول عربية على الوثيقة الختامية للجولة منها: مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، كما قدمت دول عربية أخرى طلباتها للإنضمام مثل: المملكة العربية السعودية، السودان، لبنان، سلطنة عمان بينما تجري إلى اليوم المفاوضات حول انضمام الجزائر إليها.

بناءا على ذلك قدمت بعض الدول العربية مثل دول المغرب العربي قوائم محددة بالإلتزام بفتح أسواقها المحلية بتثبيت التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية والسلع المصنعة... (14) ويلاحظ أنها انضمت إلى المنظمة في إطار أحادي وليس جماعي ما أدى لآثار سلبية على مصالح الأنظمة العربية باعتبارها دولا

مستوردة من الدرجة الأولى للمحاصيل الزراعية وبالتالي ترتفع تكاليف الاستيراد برفع الدول المنتجة دعمها وبالتالي جرها للتبعية والارتباط بالشمال والخسارة، وربما اضمحلال الاقتصاديات العربية نظرا لاعتمادها في الصادرات على النفط. [15]

- **صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB):** بدأ الصندوق ممارسة أعماله في 01 مارس 1947 على إثر اتفاقية (بريتون وودز- Bretton Woods) سنة 1944 كما جاء البنك الدولي حتى يكون مكملا لعمل الصندوق. [16] ترِبط صندوق النقد والبنك الدوليين علاقات مالية ضخمة بالأنظمة السياسية العربية بواسطة برامج التكييف وإعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي إضافة لعمليات الخصخصة التي تفرض قائمة من الشروط القاسية مما يزيد إشكالية المديونية، على غرار ما وقعت فيه الجزائر فترة التسعينات.
- **الشركات متعددة الجنسية (MNC'S):** يتزايد عددها بشكل مطرد وهي متمركزة في أقوى الدول ارتبطت بقطاع البترول العربي باعتبارها شركات احتكارية طبقا لعقود امتياز، وهذا نظرا للافتقار العربي للتكنولوجيا والإمكانيات على المستوى الوطني، وبالنظر للقوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية فلها العديد من الآثار على الأنظمة العربية:
  - ممارسة أدوار مختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدول العربية المضيفة.
  - تمثل هذه الشركات جزء منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها وبالتالي تضغط على الدول المستقبلة.
  - تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول العربية المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول العربية المضيفة. [17]
  - إضافة إلى تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل بطرق غير مباشرة.

- الشراكة الأورومتوسطية: أقر البيان النهائي لندوة برشلونة التي عقدت في 27 و28 نوفمبر 1995 في محوره الأول المعنون بـ (شراكة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار) فكرة مبدئية أساسها الوصول إلى شراكة بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة.

وأقر هذا المشروع بالإجماع [18] بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة بين دول المتوسط من أجل تدعيم مجال سلام واستقرار في المنطقة، وبصفة عامة فدوافع الأنظمة الأوروبية تطغى عليها الاعتبارات الذاتية أما مواقف الأنظمة السياسية العربية فكانت عبارة عن ردود أفعال محدودة القوة، فالأزمات المتعددة في دول جنوب الحوض لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعبت دورا كبيرا في توفير المناخ الملائم لدفع العلاقات العربية الأوروبية ودعوة الجامعة العربية لمساندة مشروع (المتوسطية) والتخفيف من حدة هذه الأزمات.

- **سياسة الجوار الأوربي– European Neighbourhood Policy (ENP)**: تم إطلاق مسار التوسيع وسياسة الجوار في مارس 2003 من خلال إعلان اللجنة الأوربية، ويقترح المشروع معالجة العلاقات بين الإتحاد الأوربي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية له حيث أنها الفضاء المفضل أين يمكن تجسيد شكل أكثر دقة ومرونة لإدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي. [19]

تقوم سياسة الجوار الأوربية على ثلاثة مبادئ:

- الملاءمة أي عدم فرض هذه السياسة على الغير بل مناقشتها مع كل بلد.
- التمايز بأخذ الإتحاد بعين الإعتبار الملامح الخاصة بكل بلد.
- التدرج عن طريق ربط المساعدة بالعمل المنجز.

يقوم مبدأ عمل هذه المبادرة وفقا لطبيعة 27+1 بمعنى كل دول الاتحاد مع دولة جارة واحدة ولهذا يبرز مصدر قوة الطرف الأوربي مقابل ضعف الأطراف الأخرى.

- **الإتحاد من أجل المتوسط– Union For The Mediterranean**:

هو مبادرة فرنسية مع البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان وقبرص ويدعم هذا الإتحاد الجديد دور تركيا وفقا لثلاثة دعائم: وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة، مواجهة التحديات البيئية، التنافسية المشتركة والتبادل الحر، وبعد وصول (ساركوزي) إلى سدة الحكم في فرنسا وافق الإتحاد على المشروع في قمة بروكسل 14/13 مارس 2008 وتم إعلانه من طرف المفوضية في ماي 2008 كبرنامج إنعاش لمسار برشلونة. (20)

مع توسع الاتحاد الأوربي إلى دول أوربا الوسطى والشرقية وتهميش الدول المغاربية بالتركيز على الجانب الأمني في العلاقات البينية لا سيما ما تعلق بالهجرة غير الشرعية والإرهاب قدمت الدول المتوسطية عموما مجموعة اعتراضات:

- سياسة الكيل بمكيالين: بمقارنة الشراكة الأورومغاربية مع اتفاق الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ من خلال إزالة الحواجز أمام تبادل السلع ووضعها أمام انتقال الأشخاص وربطها بمسائل الإرهاب والهجرة وغير الشرعية.
- الإصرار على المشروع سيكون عقبة أمام الصناعة التحويلية العربية مستقبلا وكذا استفحال البطالة، كما يستبعد المشروع المتوسطي على غرار نظيره الأوسطي العراق وليبيا وإيران ويدمج إسرائيل في المنطقة. (21)
- العلاقات الاقتصادية الأمريكية–المتوسطية: لطالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مركز الأحداث في هذه المنطقة خصوصا فيما تعلق بالقضية الفلسطينية إذ لا زالت أمريكا تلعب دورا مهما ومنحازا لإسرائيل في القضية والمنطقة المطلة عليها من سوريا ولبنان والأردن لإدراكها بأهميتها الإستراتيجية.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي فللولايات المتحدة الأمريكية مصالح جيوستراتيجية هامة متعلقة بـ (أمنها الطاقوي–**Energy Security Strategy**)

حيث تبلورت هذه الاستراتيجية في المنطقة لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وتوفير الوسائل المالية وسيتعلق الأمر بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على التقوية المستديمة للروابط الاقتصادية في المغرب العربي". [22]

- الأزمة المالية العالمية: تعددت التحليلات حول أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية التي انفجرت عام 2008، وقد تأثرت الأنظمة العربية بها من خلال: تراجع تحويلات العاملين في الخارج، انخفاض التدفقات الاستثمارية، انخفاض عائدات السياحة، انخفاض عائدات الصادرات، تزايد البطالة وحالات الفقر وضعف خلق فرص عمل جديدة، انخفاض أسعار النفط حيث انهار سعر البرميل الواحد من 150 دولار للبرميل في 2008 إلى نحو 40 دولار في العام 2009، التعرض للخسارة المالية جراء استثمار الأموال في المؤسسات المالية الأمريكية،[23] ارتفاع معدلات التضخم مما انعكس على الزيادة في أسعار المواد الغذائية ومواد البناء، خسارة بعض الأنظمة العربية صناديقها السيادية المتواضعة مثل ليبيا والجزائر وموريتانيا، تراجع تحويلات العمالة العربية من الدول العربية الغنية (من مواطني مصر، اليمن، فلسطين، الأردن، السودان) والدول الأوروبية (من مواطني تونس، الجزائر، المغرب) والتي تقدر بأكثر من 30 مليار دولار أمريكي (باستثناء التحويلات العينية) حسب تقديرات العام 2007، ضعف المعونات الخارجية والمساعدات الإنمائية من الدول الغربية وصندوق النقد والبنك الدوليين للدول العربية الفقيرة.[24]

في مجال السياسات والإجراءات الإصلاحية اتخذت الأنظمة العربية خطوات ومواقف متباينة ومتعددة للتخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، وإن رأى المحللون أن الاستجابة العربية كانت غير كافية مقارنة بحجم المشكلة حيث أنها كانت استجابة جزئية

وافتقدت إلى النظرة طويلة الأجل كما ركزت على الفوائد في المدى القصير على حساب الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل كما عملت على قطاعات بعينها ولم تكن شفافة وتبنتها الحكومات في غياب مشاركة القطاع الخاص كما أنها لم تلق القبول العام. (25)

لا يمكن أن ننكر تأثر الأنظمة السياسية العربية بالتغير في البيئة العالمية على المستوى الاستراتيجي والأمني من خلال ما مس حلف الناتو من تحولات في أدواره إضافة إلى ظهور تهديدات أمنية تعرف باللاتماثلية:

- **توجهات أدوار (حلف شمال الأطلسي– North Atlantic Treaty Organisation)** نحو المنطقة العربية: تعد معاهدة شمال الأطلسي بمثابة امتداد لإطار معاهدة بروكسل حيث عبرت هذه الخطوة عن التأكيد الأمريكي للصلة الوثيقة بين أمنها والأمن الأوربي في إطار مهمة (الأمن الجماعي– **Global Security)** لأعضائه.

يرى الطرفان الأمريكي والأوروبي أن نهاية الحرب الباردة لم تضع نهاية للأخطار الأمنية التي يمكن أن تهدد أوربا، لوجود أخطار جديدة تفرض مواجهتها صياغة منظور أمني جديد وبالتالي لا تنهي أدوار الحلف كمنظمة أمنية بل تفرض مراجعة أدواره بما يستجيب للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية. (26)

بدأ اهتمام حلف الناتو بمنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط منذ 1991 عقب قمة قادة دول الحلف في روما ومن ثم ما أقره بيان قمة واشنطن 1999 على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط من أولويات الحلف بناء على اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية ومكافحة الإرهاب، كما يمكن القول بأن الحلف وجد أسسه الجديدة بعد التغير السياسي في العراق في قمة اسطنبول جوان 2004 وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف في نيس في منتصف فيفري 2005 ثم في مؤتمر روما في منتصف مارس 2005 حول الدور الواجب اعتماده في منطقة (الشرق الأوسط الكبير) وعلى هذا

الأساس تقع المنطقة العربية تحت المظلة الأمنية والسياسية والعسكرية للحلف وتصبح ضمن مجاله الحيوي. (27)

- **تدخل الحلف في العراق:** حصل نقاش معمق بين أعضاء حلف شمال الأطلسي في قمة براغ عام 2002 حول تعاطي حلف شمال الأطلسي مع المشكلة العراقية وأكدوا دعمهم لجهود مجلس الأمن في تطبيق القرار 1441 وضرورة تعاون العراق مع اللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة المحرمة. اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2002 أن خيارات التعامل مع الملف العراقي محددة والخيار العسكري مطروح بقوة إلا أن الموقف الأمريكي لم ينته إلى موقف موحد بل قوبل بالرفض خاصة من قبل فرنسا وألمانيا بل وعجزت في الحصول على تفويض من مجلس الأمن والمشاركة الفاعلة لأعضاء الحلف، غير أنها اتخذت القرار بشأن حربها على العراق في 20 مارس 2003، وقد عجل الهجوم على العراق والخلافات خلال الإعداد له في بروز انشقاق عميق بين أعضاء الناتو.

هذا وقد قام الحلف بمهام إرسال فريق في سبتمبر 2004 للتخطيط لتدريب قوات الأمن العراقية، وإرسال فريق تدريب آخر في ديسمبر 2004 إلى المنطقة الخضراء للقيام بمهام التدريب داخل العراق كما أعلن نهاية فيفري 2005 تعهد بإنشاء كلية التدريب العسكري في بغداد. (28)

- **علاقة الحلف بدول حوض المتوسط:** أثير موضوع دور حلف الناتو في حوض المتوسط في الاجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في أثينا جوان 1993، وكذلك في بروكسل 1994 وأعرب الوزراء الحاضرون عن وجهة نظرهم القائلة بأن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في الأمن الأوربي ككل.

قرر مجلس الحلف في 08 فيفري 1995 إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف لتقوية عوامل الاستقرار في المنطقة حيث أجرت

قيادة الحلف لقاءات مع ممثلين عن خمسة دول متوسطية: مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، إسرائيل في بروكسل ثم انضمت الأردن للحوار نهاية 1995 وهذا حول بعض المسائل مثل: تبادل المعلومات، زيارات الضباط المتبادلة، تقديم مساعدات فنية للإدارات المدنية من قبل الحلف عند حدوث طوارئ وفي لقاء آخر عقد في روما 1996 أقر أنه سينحصر نشاطه في مسائل تتعلق بالأمن مثل تبادل المعلومات والحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة.

لدى استقراء العقيدة الاستراتيجية الجديدة للحلف التي ترتكز على إدارة الأزمات خارج نطاقه الإقليمي ونظرا لوجود إسرائيل كشريك مع الدول العربية الخمس فذلك يؤدي إلى تدخل الحلف في المنطقة عموما بغطاء قانوني رسمي سواء بوجود أزمات أو في حالات السلم. (29)

- **انعكاس تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية:** تواجه أيضا الانظمة السياسية العربية مجموعة من التهديدات الأمنية غير التقليدية المتعددة الأشكال والأنماط؛ تتراوح بين التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها:
  - **الإرهاب– Terrorism:** ومن تداعيات الظاهرة على أمن الأنظمة السياسية العربية أن راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى وملايير الدولارات من الخسائر في البُنى التحتية حسب تقدير العديد من الإحصائيات، حيث عملت هذه الجماعات من خلال تكثيف أنشطتها الإجرامية على عزل الأنظمة السياسية العربية على الصعيد الدولي والدبلوماسي والتأثير على علاقاتها الخارجية بالقيام بعمليات اختطاف الأجانب للحصول على فديات لشراء الأسلحة وتمويل الجماعات الإرهابية.
  - **الجريمة المنظمة – Organized Crime**: وتعتبر من أكثر الجرائم اللاتماثلية التي تهدد أمن الأنظمة السياسية العربية لأنها تمس الإقتصادات الوطنية والموارد المادية للدولة مباشرة وتستعمل جماعاتها

مختلف الوسائل لتحقيق أهدافها وغاياتها كالتخويف والتهديد والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع جماعات أخرى كالإرهاب.[30] كما وأن لهذه الجماعات امتدادات عبر وطنية خاصة مع دول الساحل الإفريقي ودول الجوار، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية: تهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- **الهجرة غير الشرعية –Illégal Immigration**: يعد العالم العربي بمثابة مناطق عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية مرورا بالدول العربية في شمال إفريقيا وصولا إلى الجنوب الأوربي، أو من آسيا مرورا بدول الخليج العربي وصولا إلى روسيا وشرق أوربا، ويصل عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوربا عبر دول المغرب العربي 55 ألف مهاجر غير شرعي يجني منه المهربون حوالي 100 مليون دولار أمريكي.

تعمل الظاهرة على زعزعة الاستقرار الوطني للأنظمة السياسية العربية خاصة وأنه تنتج عنها مظاهر الفساد المالي والأخلاقي والصحي ناهيك عن الأمراض الخطيرة، واقتران شبكات التهريب بالجرائم المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وتزوير العملات التي تروج في السوق الموازية تهريب الآثار والتحف الفنية والتاريخية والمساس بالتراث الثقافي وهو ما يؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن التأثير على علاقاتها الخارجية بين الدول العربية الطاردة والدول الأخرى الجاذبة. [31]

عملت أغلب الأنظمة السياسية العربية على مواجهة مختلف التهديدات باتباع مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لمكافحتها والحد من انتشارها.

لا يمكن الحديث عن أمن الأنظمة السياسية العربية دون الخوض في الجوانب الاجتماعية والثقافية إذ يواجه الأمن الثقافي العربي تحديات علمية تتجلى في قدراته المتواضعة في مجال البحث العلمي وأبحاثه التطويرية الضئيلة بفعل ضعف الميزانية المخصصة

له بما يعادل 0.2% من ناتجها الإجمالي خاصة في ظل تواجد معوقات تتمثل في: غياب سياسة عربية واضحة المعالم متسقة الأهداف على الصعيد العربي، قلة عدد الباحثين مقارنة بمتوسط المعدل العالمي، ضعف البنية المؤسساتية العلمية على الصعيدين القطري والجهوي، هجرة الأدمغة العربية إضافة إلى غياب إستراتيجية عربية شاملة لمعالجة أزمة الأمن العلمي العربي.[32] ولهذا يرى العديد من الباحثين أن العولمة تسعى إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية العربية بما يشكل خطرا على خصوصياتها على المدى الطويل. [33]

ويمكن القول بأن الأنظمة السياسية العربية مازالت تعرف تأخرا في المشهد الثقافي العالمي الجديد رغم المجهودات المبذولة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما ارتفاع نسبة الأمية التي تتراوح بين 13% و56% من إجمالي سكان العالم العربي إلا دليل على ذلك، وإذا نظرنا إلى موقع العالم العربي في السوق العالمية للثقافة فإننا نلتمس ذلك الفرق بينه وبين التجمعات الإقليمية الأخرى.

ومع أن الأنظمة السياسية العربية ومجتمعاتها الوطنية بحاجة إلى التحديث لكن مع ضرورة مقاومة الاختراق وحماية الهوية القومية العربية والخصوصية الثقافية من الانحلال والتلاشي.

ثالثا: مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية على ضوء المتغيرات العالمية

على ضوء مختلف التطورات والتحولات للفترة التالية للحرب الباردة التي أفرزت متغيرات على المستوى العالمي فإنه بالإمكان افتراض سيناريوهين أساسيين هما:

- **سيناريو التفكك والانهيار:** ستواجه الأنظمة السياسية العربية تحديات وتهديدات في القرن الحالي سياسيا وأمنيا اقتصاديا واجتماعيا خصوصا بعد فتح المجال أكثر أمام أدوار القوى الخارجية، ويشير سيناريو التفكك والاندثار إلى تفتت وتناثر الأنظمة السياسية العربية في ظل تبني ترتيبات إقليمية جديدة

تمكن من تجزئة العالم العربي مستقبلا إلى مناطق نفوذ لقوى عالمية وإقليمية من خلال خلق نظم استقطاب جديدة.

ستتعرض الأنظمة الإقتصادية العربية لهاجس الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي في حالة المشروع شرق الأوسطي وبالاقتصاد الأوروبي في حالة الشراكة الأورومتوسطية، لأن التشابك بين الاقتصاد الإسرائيلي والإقتصادات العربية قد يصبح عامل ضغط في بدء إسرائيل للتوصل إلى مكاسب سياسية واقتصادية منها تطبيع العلاقات مع الأنظمة السياسية العربية وإعادة تشكيلها بصفة تسمح لها بالتحكم فيها ومن ثم التفوق النوعي في مجالات عديدة ولا سيما التكنولوجيا العسكرية. (34)

استمرار عدم الاستقرار في العالم العربي خصوصا منذ ظهور ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي مطلع سنة 2011 ستقود إلى إحداث ضبابية بشأن امتدادات وحدود التحولات الجارية، وهذا في مجمله يجعل عملية الاستقرار أكثر تعقيدا محليا وإقليميا ويجعل كل بلد منشغل بأوضاعه الداخلية، لذلك تواجه احتمالات عالية من الصراع الأهلي خاصة مع التحديات التي تواجهها دول الربيع. (35)

1. سيناريو الإصلاح وإعادة البناء:

يعتبر سيناريو التفكيك واندثار الأنظمة السياسية العربية السيناريو المرجح إذا لم تدخل اعتبارات جديدة تعيد تشكيل هياكل السياسات العربية، غير أن هناك حاجة موضوعية ملحة لإصلاح وإعادة بناء أنظمة سياسية عربية موحدة وإلا سوف يتمزق المجتمع العربي وتضيع في سياق ذلك الهوية الموحدة للمجتمعات العربية، ويقصد بالمسار النهضوي ضرورة الأخذ بنموذج للتكامل والاندماج الإقليمي، والإصلاح وإعادة البناء في ظل الظروف العالمية الراهنة يستدعي العمل على محورية تكثيف تبادلية المصالح بين الأقطار العربية من خلال مراعاة وظائف التكيف والتكامل والأمن الخارجي وتحقيق الأهداف وكذا خلق حس التوحد مع الرابطة الإقليمية: من خلال ضمان تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات وتكامل العمل التنموي وضمان الأمن الخارجي والتماسك الداخلي وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عبر وجود قيادة إقليمية موحدة.

وبناء على ما تطرحه الببيئة العالمية من متغيرات من الضروري أن تتماشى درجة وعي الأنظمة السياسية العربية لهذه المتغيرات لابد من:

- عدم المغالاة في التركيز على الفوارق القائمة بين الأنظمة السياسية العربية لأنها تقف عائقا أمام روح الوحدة التي تعتبر سبيلا للنهضة المشتركة.
- تثمين الثروات والموارد والإمكانات والقدرات التي تمكن الأنظمة السياسية العربية من صناعة بيئة مستقبلية آمنة قائمة على الوحدة في الأهداف والغايات وتهدف للتطور الاقتصادي وتحقيق العدالة والرخاء للجميع.
- تطوير الأنظمة السياسية العربية القطرية عن طريق قيام وحدات مؤسسية ناجحة تسمح ببناء مجتمع عربي متكامل قادر على تحمل المسؤولية.
- الاتجاه إلى إصلاح الأنظمة السياسية العربية مع مراعاة ضرورات التحديث والمعاصرة من جهة والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الداخلية من جهة ثانية.(36)

خاتمة:

أفرز انتهاء مرحلة الحرب الباردة جملة من التداعيات ترتب عنها متغيرات أدت إلى تنميط طبيعة التفاعلات العالمية وضبط فضاء منظومتها القيمية وتشكيل مناخ جديد يستدعي مسايرة ومجاراة الوضع القائم، كما أن جيوبوليتيكية العالم العربي جعلت منه همزة وصل بين عدة عوالم: عربي إسلامي، إفريقي، أوروبي ومتوسطي فإذا كانت المنطقة العربية بإمكانها أن تكون نقطة إلتقاء حضارية فهي أيضا بإمكانها أن تشكل خط مواجهة أو تصادم.

في ظل الأوضاع العالمية يبرز مشروع يحمل بعد خارجي بحت يسعى لاحتواء الأنظمة السياسية العربية باستغلال التناقضات القائمة بين هذه الوحدات السياسية من جهة واستثمار ورقة إسرائيل في تنفيذ هذا المخطط، وبالتالي محاولة إحكام الهيمنة والاحتواء على المنطقة العربية حيث جاءت استجابة الأنظمة السياسية العربية للمتغيرات العالمية بصورة اضطرارية وأدت إلى التأخر وعدم القدرة على تقديم البديل إضافة إلى حالة الجمود والتعثر في استراتيجيات التعامل العربي.

يمكن القول أن مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية يتوقف بشكل أساسي على مدى توفر الآليات التي تسمح بالتكيف مع المؤثرات العالمية من خلال الاعتماد على إدارة علمية ذات كفاءة خاصة وأن العالم العربي ينفرد بقدرات قيمية وجيوسياسية وموارد هائلة تنتظر التفعيل الجيد بغية تحقيق تنمية مستدامة قائمة على الخصوصيات العربية المحلية.

وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة السياسية العربية قد تكون اليوم خارج المسار المطلوب بالنسبة لبعض الأهداف التي تصب في مصلحة العالم العربي إلا أن المنطقة عموما يمكن أن تعوض على ذلك باعتماد المبادرات الملائمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

❖ قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. جاد، عماد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام، 1998.
2. دغبار، عبد الحميد، **جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير. وآمل التغير**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
3. ياسين، السيد، **المتغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجية، 14 مارس 1994.
4. الكيلاني، هيثم، **مفهوم الأمن القومي العربي، في الأمن العربي :التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996.
5. المشاط، عبد المنعم وآخرون، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
6. ميليستاين، مايكل، **شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل**، سلسلة ترجمات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2011.
7. ثابت، أحمد، **المخطط الأمريكي-الصهيوني عن النظام الشرق أوسطي**، جامعة ناصر، عن: **الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، مصراتة: منشورات دار الازدهار للطباعة، 1995.
8. خلف، فليح حسن، **العولمة الاقتصادية**، ط1، الأردن: جامعة أل البيت، عالم الكتب الحديث، 2010.

الدوريات:

1. بوعمامة، زهير، **السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي**، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخامس، مارس 2010.
2. حروري، سهام، **سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية**، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثامن، نوفمبر 2012.
3. مسعداوي، يوسف، **الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 365، يوليو 2009.
4. السامرائي، محمد أحمد، **العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي**، مجلة الفكر السياسي، سوريا: دمشق، العدد 13 و14، ربيع وصيف 2001.
5. السليمي، منصف، **إعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، مارس 1995.
6. عطوان، خضر عباس، **حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 16، خريف 2007.
7. العناني، خليل، **الشرق الأوسط الكبير**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 39، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 156، د.س.ن.
8. فرحاتي، عمر، **الأنظمة السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.

المذكرات:

1. حجير، جهاد، **المنظمة العالمية للتجارة :الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1998-1999.

2. كاتب، أحمد، **خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000-2001.

3. سالم حمودة، المختار، **الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000.

4. العايب، أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

5. عياد، سمير، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2003-2004.

6. غزال، أحمد، **أثر العولمة على الدولة القومية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008.

الملتقيات العلمية:

1. مسلم، بابا عربي، **علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي: الأبعاد والرهانات،** في أعمال الملتقى الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008.
2. ناجي، عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. UNDP, **Arab Human Développement Report**, **2009**.
2. Bishara Khader, **Le Partenariat Euro-méditerranéen après la Conférence de Barcelone**, Paris : Harmattan , 1997.
3. Booth , Ken, **Theory Of Security,** First Published, New York: Cambridge University Press, 2007.
4. Buzan, Barry, **People States And Fear ;An Agenda For Dites National Security Studies In The Post Cold War Era**, 2 Ed, Boulter Lynne Rienner Publishers,1991.
5. Monique Comandré, **Penser La Formation De Demain : Prospective Et Scénarios Pour La Formation Ouverte**, Montpellier : Centre D'études Et De Recherche Sur L'information Et La Communication, 2002.

6. Bahmani, Mansour, **Nato's Involvement In Iraq And Euro–Americain Relations**, Iranian Journal Of International Affairs, Iran : Institute for Political and International Studies (IPIS), N° 4, Winter 2005.
7. Sobh, Samir, **Vers Un Maghreb Américain**, Arabies, N° 153, Septembre 1999.
8. Saif, Ibrahim And Choucair, Farah, **Arab Countries Stumble In The Face Of A Growing Economic Crisis**, Middle Eastern Programme, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

Barry Mirkin , **Arab Spring** : **Demographies In A Region In Transition**, Arab Human Development Report, Available Online At : Http://Www.Arab-Hdr/Publications/Other/Ahdrps/Ahdr%20eng%20spring%20mirkinv3.Pdf

إدارة الجودة الشاملة المفهوم من خلال رؤية رواد الجودة.

حمزة مبرك

جامعة الجزائر

إدارة الجودة الشاملة المفهوم من خلال رؤية رواد الجودة.

حمزة مبرك

جامعة الجزائر

تقديـــم:

مما لا يخفي على أحد فإن طبيعة المناخ الإقتصادي وما يتميز يه من منافسة شديدة في قطاع الإنتاج والخدمات، وتنوع في الأساليب والتقنيات المستخدمة، وأيضا تسارع حركة التغيير بصورة غير مسبوقة يجعل الشركة أو المؤسسة في حالة بحث دائم لتضمن لها حصة أو مكانة في السوق ضمن مجال عملها، وهذه الصفة أصبحت مرافقة لكل أنواع الخدمات والقطاعات وأيضا على كل مستوياتها سواء كانت منشآت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة.

فالتحديات العالمية المعاصرة تحتم على المنظمات الاقتصادية وكذلك على الإدارات الحكومية أو المصالح الخدماتية انتهاج الأسلوب العلمي الواعي في مواجهتها، واستثمار الطاقات الإنسانية الفاعلة في ترصين الأداء التشغيلي والتسويقي بمرونة وبأكثر كفاءة وفاعلية، ونتيجة لذلك فقد ظهرت عدة مفاهيم مرافقة لهذه الأجواء التنافسية، وهذه المفاهيم تشكل وسيلة للدخول والاستمرارية في عالم المنافسة بقوة وتمكّن، وهي في حال تطبيقها واتخاذها كأسس راسخة في التعامل تضمن للجهة الثبات والتقدم والمردودية.

ومن أكثر المفاهيم الإدارية الهادفة إلى تحسين الأداء والتي تحرص المنشآت على تبنيه نجد مفهوم **إدارة الجودة الشاملة**، التي أصبحت –وبفضل الكم الهائل والتطور المتسارع في مجال المعلومات وتقنيات الاتصال–سمة مميزة لمعطيات الفكر الاقتصادي الحديث وهي تعمل على ترشيد الاستهلاك وحسن استغلال الموارد، وكذلك تفعيل استراتيجيات تحسين

الأداء... وهذا ما يمكن ملاحظته في المؤسسات الصناعية والهيئات والمنظمات الناجحة بشكل عام.

ولذلك استوقفنا هذا المفهوم المثير للاهتمام، والذي لا يزال يرتبط في ذهنياتنا بالمنشآت الاقتصادية الإنتاجية فقط، بينما هو مفهوم يمكن تطبيقه كذلك على المؤسسات الادارية والخدماتية، والمؤسسات الصحية، إضافة إلى المؤسسات التعليمية والجامعات، وكذلك على المؤسسات الإعلامية... ، وهذا ما يدفعنا إلى محاولة التطرق لهذا المفهوم بشيء من التفصيل والاقتراب إليه من خلال رؤية رواد الجودة له، إذ ما من شكّ أنّ السياقات السياسية والاقتصادية خلال بداية ومنتصف القرن الماضي كانت لها البصمة الراسخة في تكوُّنِ معالم هذا المفهوم، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل المشروع حول طبيعة مفهوم الجودة، وإدارة الجودة الشاملة، حسب رؤية رواده، والمرتكزات والمتطلبات التي رأوا ضرورة توفرها من أجل تطبيقه بطريقة سليمة، والتأكد من نجاحة، وكذلك ما هي انعكاساته وتأثيراته على المؤسسات؟.

وقبل أن نستعرض بعض تعاريف الجودة الشاملة، يسترعي انتباهنا ارتباط مصطلح الجودة في اللغة العربية بالإتقان في العمل، والتميز في الصنائع، والتحسين في النوعية، وهي مفاهيم لا تبتعد كثيرا عن أهداف إدارة الجودة الشاملة، وهذه المعاني لها مكانتها في تراثنا العربي والاسلامي، إذ نجد أن الرسول الكريم قد حثّ على إتقان العمل بقوله: (**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ**)، **وفي مثل هذا السياق توجد العديد من الآيات القرآنية التي تحث على اتقان العمل والتفاني فيه**، والإتقان يعنى الجودة في أكمل صورها، إذا فموضوعنا ليس بالغريب عنا أو الدخيل على مجتمعاتنا، إنما هو الإطار العلمي والسياق المعرفي المشكّل للمنظومة التي وجد بها المفهوم، والجودة شأنها في ذلك شأن جميع مفاهيم العلوم الإنسانية، إذ ليس ثمة تعريف محدد لها، بل كثرت تعريفاتها وتعددت مفاهيمها وذلك بحسب النظر إليه من جوانب متعددة، والأطر والمداخل النظرية التي أطرت سياقها.

I. المفاهيم:

1. مفهوم الجودة:

أولا تعرّف الجودة على أنها مجموعة الخصائص والمواصفات التي يتمتع بها المنتج والتي تؤثر في قدرته على تلبية الحاجات المعلنة والضمنية من استخدامه (مواصفات مطابقة / متميزة / راقية...الخ).

تترجم هذه الحاجة إلى خصائص ومعايير وتتضمن هذه الحاجات: صفات الأداء، قابلية الاستعمال وسهولته، والسلامة والمطابقة مع المتطلبات الاقتصادية. (01)

إنّ الجودة تعني التخلص من العيوب، بمعنى أنّ معدّل الأخطاء يجب أن يكون قليلا جدا سواءً في تصميم المنتج أو الخدمة، أو في تقليل إعادة العمل الخاطئ، ونسبة معدلات التفتيش.

كما تعرف على أنها عمل الأشياء بطريقة صحيحة من المرة الأولى، وبطريقة أفضل في المرة التالية، والقيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح ومن أول وهلة، مع الاعتماد على تقييم العميل في معرفة مدى تحسن الأداء. (02)

ويمكننا إجمال بعض التعاريف لمختلف رواد الجودة في العالم كما يلي:

- تلبية احتياجات العملاء بأقل تكلفة ممكنة. (جوتشر وكوفي).
- ملائمة الاستعمال (جوران وغرينا).
- الصفات المميزة لمنتج أو خدمة ما، التي يقرن المستفيد بها قيمة هذه الصفات بالجودة (جابلونسكي).
- إنجاز الأعمال الصحيحة بشكل صحيح. (ليبوف وارسوز).
- إنّ الجودة قد يتسع مداها لتشمل جودة العمل والخدمة والمعلومات والتشغيل والنظام وجودة عمل الموظفين، وجودة الشركة وغير ذلك، مما يجعل مُناظرة الجودة وأبعادها المتعددة من الأدوات الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة. (إيشيكاوا).

- الجودة تعني التخلّص من العيوب، بمعنى أنّ معدّل الأخطاء يجب أن يكون قليلا جدا، سواء في تصميم المنتج أو الخدمة، أو في تقليل إعادة العمل الخاطئ، ونسبة معدلات التفتيش (جوران).
- ملائمة المنتج أو الخدمة للاحتياجات والمطابقة لاحتياجات متلقي الخدمة (جوران).
- الجودة عبارة عن تخفيض مستمر للخسائر وتحسين مستمر للعمل في جميع النشاطات (ديمنغ).

2. مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين، بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل. (03)

أو هي أنشطة المؤسسة للوصول إلى هذه المواصفات (التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة لتحقيق درجة من التميز في المنتج أو الخدمة)، وتشمل هذه الأنشطة: التصميم والتنفيذ والقياس والتحسين.

كذلك تعرّف إدارة الجودة الشاملة على أنها فلسفة لإدارة المؤسسة تعتبر أنه لا يوجد أيّ فصل بين حاجات الزبون وأهداف المؤسسة، وهي قابلة للتطبيق في جميع القطاعات، لأنها تضمن أعظم فاعلية ومردودية للعمل وتحقق التميز وتمنع الأخطاء والهدر مع التطوير المستمر لأهداف المؤسسة.

والفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كلّ إحتياجات المستهلك (العميل) وأهداف المؤسسة معا(04) يعرفها البعض بأنها "شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل، ويؤدى تطبيقها وفقاً لهذا المفهوم إلى تقليل العمليات الإدارية والمكتبية، وتبسيط نماذج العمل وتخفيض شكوى

العملاء، كما يؤدى أيضاً إلى الالتزام الإداري، ويمكن تطبيقها في المنظمات الصناعية والخدمية وفى المنظمات الحكومية". (05)

ومن وجهة نظر شاملة أيضاً تعرف إدارة الجودة بأنها "تكامل مجهودات ونشاطات الجماعات والأقسام المختلفة في المنظمة من أجل إنجاز النوعية التي تلائم حاجات ورغبات العملاء.

وعرفها البعض الآخر عن طريق تحديد مكوناتها حيث يرى أن "نظام الجودة الشاملة يحتوى على جودة التكنولوجيا المادية وجودة التكنولوجيا البشرية وجودة البيئة ووضع معايير محددة لمدى جودة العناصر الثلاثة لإمكانية التحكم فيها" ويقصد بالتكنولوجيا المادية درجة التقدم في الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج المباشرة وغير المباشرة وأيضاً التقدم في العمليات وطرق الصنع وتوليفة الخدمات، أما التكنولوجيا البشرية فيقصد بها كل ما من شأنه الارتفاع بالعمال فنياً وإدارياً وسلوكياً، والاهتمام بهذه المكونات الثلاثة يؤدى إلى جودة المنتج وإلى تحسين وضع المنشأة ومركزها في السوق.

وعبّرت وزارة الدفاع الأمريكية عن رؤيتها لإدارة الجودة الشاملة بالقول: إنها تحسين مستمر للأنشطة يقوم على إشراك كل الأفراد في التنظيم مدراء وعاملين بجهد متكامل وشامل نحو تحسين الأداء في مختلف المستويات، والهدف من هذا التحسين المستمر في التقنيات الإدارية المختلفة هو رضا العميل.

نستطيع القول بأن إدارة الجود الشاملة تشكّل نظاماً يتضمن مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة والأدوات الإحصائية والعمليات الإدارية المستخدمة لتحقيق الأهداف، ورفع مستوى رضا العميل والموظف على حد سواء، وذلك من خلال التحسين المستمر للمؤسسة وبمشاركة فعَّالة من الجميع من أجل منفعة الشركة والتطوير الذاتي لموظفيها، وبالتالي تحسين نوعية الحياة في المجتمع.

ويشير **جابلونسكي** إلى أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة كغيره من المفاهيم الإدارية التي تتباين بشأنه المفاهيم والأفكار وفقاً لزاوية النظر من قبل هذا الباحث إلا أن هذا التباين

الشكلي في المفاهيم يكاد يكون متماثلاً في المضامين الهادفة إذ إنه يتمحور حول الهدف الذي تسعى لتحقيقه المنظمة والذي يتمثل بالمستهلك من خلال تفاعل كافة الأطراف الفاعلة فيها. وتعتبر كل مؤسسة حالة فريدة بحيث لا يمكن اعتبار مؤسستين أنهما متشابهتان حتى ولو كانتا تمارسان نفس النشاط .كما هو الحال في المؤسسات التربوية . سواء كانت عامة أو خاصة، صناعية أو خدماتية، تعمل على أساس الربح أم لا.

وتشكِّل كل شركة أو مؤسسة ثقافة مشتركة والتي تعتبر حالة فريدة ومنفصلة ومختلفة عن الآخرين، وما يجب عمله هو بناء ثقافة مؤسسية تكون فيها الجودة بشكل عام هي القيمة الموجهة لنشاطات الأفراد. ويتحقق هذا عندما تتخذ الإدارة الخطوات الضرورية لتحسين أداء المديرين والإداريين والموظفين داخل المؤسسة.

II. أهم رواده إدارة الجودة وإسهاماتهم في بلورة المفهوم:

هناك العديد من رواد الجودة الذين لمعت أسماؤهم سواء في مجال الصناعة أو مجال الخدمات مثل: "جوزيف جوران" و"ادوارد ديمنغ" و"فيليب كروسبي" و"لترشوهارت" و"دونا بيديان"، والذين لا يمكن الحديث عن إدارة الجودة دون ذكر أسمائهم، حتى أنّ بعض الدول مثل اليابان وبعض الدول الغربية والتي شهدت ولادة وازدهار هذا النمط الاداري، وساهمت بشكل كبير في نشر ثقافة الجودة وتطوير مفاهيمها، قد اهتمت بهؤلاء الرواد ليس فقط بتشجيعهم وتبني أفكارهم ونقلها إلى فلسفة حكومية، ولكن أيضا من خلال إنشاء جوائز تشجيعية تحمل أسماء بعض من هؤلاء، منها (جائزة ديمينغ للجودة)، و(جائزة مالكولم بالدريدج)...

ومن المناسب قبل الدخول في تفاصيل إسهامات رواد الجودة وتعاقبهم التاريخي، أن نعرف أولاً ما المقصود برائد الجودة (Quality Guru)؟ وللتوضيح بأن الـ (Guru) هو الرجل الحكيم، الجيد، المعلم، وعلى وجه أدق هو الذي يمتلك مزيج

الأوصاف السابقة بالإضافة إلى توجهاته ومداخله ذات الأثر في مجال الجودة وانعكاساتها على الأعمال والمنظمات في حياته وبعد مماته.

هناك مجموعه من الرواد يمكن تصنيفهم إلى ثلاث مجموعات منذ عقد الاربعينيات من القرن العشرين وهي:

- **المجموعة الأولى**: وهم الرواد من الولايات المتحدة الامريكية الذين أشاعوا ونقلوا رسالة وفلسفة وتطبيقات الجودة لليابان في عقد الخمسينيات من القرن الماضي وأبرزهم:
  1. إدوارد ديمنغ w. Edwards Deming
  2. جوزيف جوران Joseph M. Juran
- **المجموعة الثانية**: وهم اليابانيون الذين طوروا تطبيقات جديدة في فلسفة ورسالة الجودة التي نقلها لهم الرواد الأمريكيون وكانت إسهاماتهم في ستينيات القرن العشرين، ومن أبرزهم:
  1. كاورو ايشيكاوا Kaoru Ishikawa
  2. غينيتشي تاغوشي Genichi Taguchi
- **المجموعة الثالثة**: وهم الرواد الغربيون الذين يمثلون الجيل اللاحق لليابانيين والذين تابعوا النجاحات اليابانية في الصناعة.

ومن أبرزهم:

1. فيليب كروسبي Philip B. Crosby
2. توم بيترز Tom Peters

وسنقوم خلال هذه الدراسة بالتعرّف إلى أهم هؤلاء الرواد وهم كل من (**جوزاف جوران**) و(**وليام إدوارد ديمينغ**) و(**فيليب كروسبي**)، حيث أنّ أفكار هؤلاء وإضافاتهم هي التي شكّلت المعالم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة مفهوما وتطبيقا:

- **جوزيف جوران –** Joseph Juran (**1904–2008**):

يعد جوران من الرواد الأوائل الذين ساهموا في إرساء إدارة الجودة الشاملة، ولد جوران في رومانيا وهاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1912، بعد أن فضلت الشركة التي يعمل بها الاعتماد على النظام الإحصائي في الادارة ورفضت نظام إدارة الجودة انتقل إلى اليابان وذلك عام 1954 حيث ساهم في تعليم اليابانيين كيفية تحسين الجودة، وقد تقلّد وسام إمبراطور اليابان اعترافا بفضله في الرقابة الاحصائية للجودة، وتجسدت اهتماماته في إدارة الجودة الشاملة منذ عام 1950 عندما أصدر كتابه "**السيطرة النوعية**"، وقد لعب الدور الرئيس في نقل الصناعات اليابانية نقلة نوعية لمنافسة الصناعات الأمريكية والأوربية في الجودة والسعر وذلك عن طريق البدء في تدريب الطبقة العليا والوسطى من الإدارة.

يعدّ جوران من أوائل من عمل بالجودة وقد قام بتأليف الكثير من الكتب والمقالات العلمية فيها، ففي عام 1951 أصدر أكثر كتبه شهرة وهو بعنوان: مراقبة الجودة (Quality Control Handbook)

وفي عام 1979 قام بتأسيس معهد باسمه متخصص في إدارة الجودة.

يعرّف جوران الجودة بأنها: "**الملاءمة للاستعمال**"، وينتج عن ذلك مبدآن مهمّان:

1- أنّ الجودة تعني تقليل معدل الأخطاء إلى أقل حد ممكن في كل مراحل العمل، التصميم، الانتاج، البيع، للوصول إلى منتج لا يحوي أي عيب.
2- أنّ الجودة تعني توفر الصفات والخصائص التي تلبي احتياجات متلقي الخدمة وتوقعاته في المنتج و/أو الخدمة.

وقد رأى بأنّ رسالة إدارة الجودة يجب أن تكون على مستويين:

3- رسالة المؤسسة: (الملاءمة للاستعمال Fitness for use)
4- رسالة الأقسام: (الانتاج حسب المواصفات المصممة).

أي العملية التي يقاس من خلالها أداء جودة حقيقي، ومقارنته بالمعايير والعمل على تلافي مواطن الخلل والاختلاف عن المعايير.

إنّ الجودة حسب "جوران" تعني التخلّص من العيوب، بمعنى أنّ معدّل الأخطاء يجب أن يكون قليلا جدا سواءً في تصميم المنتج أو الخدمة، أو في تقليل إعادة العمل الخاطئ، ونسبة معدلات التفتيش.

وقد لخّص جوران مبادئه عن الجودة فيما يلي:

1- تحديد أهداف عملية التحسين.
2- اعتبار عملية التحسين كجزء من نظام المؤسسة.
3- الاهتمام بعملية التنظيم لتحقيق أهداف الجودة عن طريق وضع الإجراءات، وتكوين مجلس للجودة النوعية وتشكيل فرق العمل ومنسقي الجودة.
4- زيادة درجة وعي الموظفين بأهمية عملية التحسين.
5- الاهتمام بالتدريب.

- **وليام إدوارد ديمنغ** - W. Edwards Deming (**1900-1993**)

يعد ديمنغ بمثابة الأب الروحي لجودة الإنتاج ورقابة الجودة، وهو مهندس تصنيع أمريكي، حصل على الدكتوراه في الرياضيات والفيزياء، وقد قاد ثورة الرقابة الاحصائية عام 1947، ومن خلال عمله أدرك ديمنغ أنّ الموظفين هم وحدهم الذين يتحكمون بالفعل في عملية الانتاج، وقدّم ما يسمى بدائرة ديمنغ التي طورها عن دائرة **شوهارت** التي تبنى على أربعة محاور (خطط-نفذ-افحص-باشر)، ونادى بها كوسيلة لتحسين الجودة.

كما اشتهر ديمنغ باستخدام علم الاحصاء في مجال الجودة وخاصة بما يتعلق بالعينات، كما يرى أنّ استخدام الأساليب الاحصائية البسيطة سيسهّل تشخيص الأسباب الجوهرية للمشكلات ومن ثمّ حلّها.

تَمَّ تجاهُل ديمنغ من قِبل قادة الصناعة الأمريكيين وذلك في أوائل الأربعينيات، وهو أستاذ بجامعة نيويورك، سافر إلى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بناءً على طلب الحكومة اليابانية لمساعدة صناعاتها في تحسين الإنتاجية والجودة.

نجح ديمنغ في مهمته إلى درجة أنّ الحكومة اليابانية أنشأت جائزة باسمه، تمنح سنويا للشركة التي تتميز من حيث الابتكار في برامج إدارة الجودة.

والجودة بالنسبة لديمنغ عبارة عن: "تخفيض مستمر للخسائر وتحسين مستمر للعمل في جميع النشاطات"، والإدارة هي المسؤولة عن فهم نظام العمل وتماسك وثبات الإجراءات ودعم التحسين.

ومن أجل تطبيق إدارة الجودة يضع ديمينغ 14 نقطة هي:

1. وجوب ثبات هدف المؤسسة بتحسين جودة خدماتها ومنتجاتها.
2. تبني فلسفة جديدة لمفهوم الجودة لرفع الانتاجية وتقليل التكاليف.
3. التوقف عن استخدام التفتيش لغرض تحسين الجودة والتحول لاعتماد الوسائل الاحصائية لمقارنة العملية الانتاجية.
4. الاهتمام بتدريب العاملين باستخدام الأدوات الحديثة للتدريب أثناء العمل.
5. استخدام الطرق الحديثة في عملية الاشراف على العمال.
6. الابتعاد عن سياسة تخويف العمال، وجعل جو العمل مشجعا على الابداع.
7. التخلص من الحصص الكمية للإنتاج لكل عامل أو آلة.
8. التوقف عن اتباع فلسفة الشراء المعتمدة على الأسعار فقط بل التركيز على جودة المشتريات.

9. استخدام الوسائل الاحصائية لتحديد المشكلات ومصادرها وكذلك استخدامها لتحسين الأداء.
10. القضاء على الحواجز بين أقسام العمل المختلفة، واعتماد فريق العمل في الانتاج.
11. المراجعة الدورية لمعايير العمل.
12. رفع الحواجز التي تمنع العامل من أخذ فرصته في الافتخار ببراعته في العمل، وعدم توجيه اللوم للعمال على الأخطاء التي تحدث في المؤسسة حتى لا يصابوا بالإحباط، والتقليل من طرح الشعارات وإسداء النصائح.
13. رفع كفاءة العمال بوضع برنامج جيد للتعليم والتدريب على مهارات جديدة.
14. اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق عملية التحول من خلال تطبيق محتويات النقاط الآنفة الذكر.

- **فيليب كروسبي (Philip Grosby):**

يعد كروسبي أحد المفكرين البارزين في إدارة الجودة الشاملة واشتهر بطرحه مصطلح "**صناعة بدون عيوب**" وعلى هذا الأساس فقد حثّ المؤسسات أن تكافح باستمرار لتحقيق الهدف النهائي للجودة وهو نسبة صفر من الأخطاء، كذلك أسس كلية للجودة، وكتابه (**الجودة مجانية – Quality is Free**) الذي ألفه سنة 1979 من أكثر الكتب مبيعا ورواجا في ذلك الوقت، وقد ركّز فيه على أساليب التطوير الجودة وتخفيض تكاليفها.

وأبرز ما قدّمه هو خطوات التحسين المستمر المتمثلة بأربع عشرة خطوة كما يلي:

1. إلتزام الإدارة بالجودة التزام طويل الأجل.
2. زيادة الوعي بأهمية الجودة والتزام الموظفين بها.
3. حل المشاكل فور حدوثها والتزام الموظفين بها لتصحيح الخلل وتفادي ما قد يحدث.

4. تقدير تكاليف الجودة، وتوضيح كيفية استخدامها كأداة إدارية.
5. تأسيس برنامج إداري خال من العيوب.
6. تشكيل فرق للجودة ذات أهداف محددة وواضحة.
7. تحديد المشاكل الحالية ومكان وجودها وكذلك المشاكل المحتملة.
8. تدريب المشرفين على النهوض بمسؤوليات برنامج الجودة.
9. التوضيح المستمر لأهمية التخلّص من العيوب منذ البداية.
10. تحديد أهداف التحسين، وتشجيع الأفراد والفرق على تحقيقها.
11. تشجيع الموظفين على إبلاغ الإدارة عن العقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق أهداف الجودة.
12. تحفيز الأفراد على مشاركتهم ومنحهم التقدير اللازم.
13. إطلاع مجالس الجودة على دورها لتنمية الاتصالات المستمرة.
14. التثقيف المستمر بأن تحسين الجودة عملية مستمرة لا تقف عند حدّ معين ولا نهاية لها.

إنّ كروسبي أول من نادى بما يطلق عليه ثوابت الجودة الأربعة (Four Absolutes of Quality) وهي:

1. إنّ تعريف الجودة هو التطابق مع متطلبات العملاء.
2. إنّ نظام الجودة هو المنع والوقاية وليس مجرّد اكتشاف الأخطاء.
3. إنّ معيار الجودة هو اللاخطأ أما ما يطلق عليه Zero Defect
4. إنّ مقياس الجودة هو التكلفة.

- **تطور نظام إدارة الجودة:**

تطور وتأكيد مفهوم الجودة بعد سنوات الحرب العالمية، حيث شهد هذا الأخير عدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

- **الفحص:** فصل المنتجات المعيبة عن المنتجات المقبولة، بحيث لا يزال 15% من المنتجات المعيبة تقبل كمنتجات جيدة. (1930-1940).
- **ضبط الجودة:** تخطيط فحص العمليات منذ بداية إنتاج المنتج / الخدمة مما ساعد على كشف الأخطاء مبكراً لكن لم يمنع من تكرار حدوثها. (1940-1970)
- **تأكيد الجودة** : بالتركيز على متطلبات العميل والذي أصبح هدف ومحور عمل المؤسسات نشأ عنه سهولة تعريف وتفادي المشاكل منذ البداية، مما زاد من تأكيد الجودة للمستهلك / العميل. (1970- 1985)
- **إدارة الجودة:** التأكد من أن متطلبات العميل قد تم تحقيقها بالطريقة التي تضمن للشركة تحقيق أهدافها. (1985- للآن)

ومنذ ذلك الوقت فقد اتخذت إدارة الجودة الشاملة عدة معاني. منها:

1. بأنها القيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح ومن أول وهلة مع الاعتماد على تقييم العميل في معرفة مدى تحسين الأداء.
2. ومن أبسط التعاريف، أن إدارة الجودة الشاملة هي "أسلوب إداري لتحقيق النجاح طويل الأمد من خلال إرضاء الزبائن"

وتعتمد إدارة الجودة الشاملة على مشاركة جميع أعضاء المؤسسة في تحسين العمليات والمنتجات والخدمات والبيئة الثقافية للعمل، وتعود إدارة الجودة الشاملة بالفائدة على أعضاء المؤسسة والمجتمع، ويعتبر تعبير "النجاح على المدى البعيد من خلال إرضاء الزبائن" هو الهدف المطلق الذي تحاول إدارة الجودة الشاملة تحقيقه.

إنّ هذا ما يدفعنا إلى محاولة تتبع الفروقات بين عناصر الإدارة الشاملة والإدارة التقليدية وذلك من خلال العنصر الموالي:

المقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة:

عناصر المقارنة	الإدارة التقليدية	إدارة الجودة الشاملة
الهيكل التنظيمي	هرمي	أفقي مسطح
اتخاذ القرارات	غير مؤسس، مركزي، مبني على معرفة الأفراد في قمة الهرم.	مؤسس، غير مركزي، مبني على البيانات والإجراءات العلمية والمشاركة التامة.
حل المشاكل	تجنب المشاكل وتفاديها، وعدم محاولة إصلاح شيء إلا إذا تعطّل تماما، إتّباع أسلوب رد الفعل والتفتيش.	البحث عن المشاكل التي تعيق التحسين المستمر وترقبها، إتباع أسلوب الفعل لكشف المشاكل ومنعها قبل حدوثها.
مصدر المشاكل	العاملون هم مصدر المشاكل الإدارية دائما لذلك فالمديرون يديرون الأفراد.	العمليات والإجراءات والنظام الإداري مصدر المشاكل، لذلك فالمديرون يديرون العمليات الإدارية والنظام الإداري.
الأخطاء والإهدار وإعادة الأعمال	يمكن التعامل معها وتحملها لدرجة معينة، والأخطاء عادة يتم اكتشافها وتصحيحها.	لا يمكن تحمّل أو قبول الأخطاء أو الإهدار أو إعادة الأعمال.
التخطيط	تخطيط قصير الأجل	تخطيط طويل الأجل.
التركيز	تركيز داخلي على تحقيق نتائج سريعة	تركيز داخلي وخارجي على العميل

جهود التحسين	تركيز داخلي على تحقيق نتائج سريعة	تركيز داخلي وخارجي على العميل
تصميم المنتجات والخدمات	المنتجات والخدمات يتم تحديدها وتصميمها من قبل الإدارات المختصة وفقا لمعرفة الخبراء	المنتجات والخدمات يتم تحديدها وتصميمها من قبل فرق عمل ممكنة وفقا لمعلومات وبيانات تم جمعها من عملاء الداخل والخارج.
المديرون والعاملون	المديرون يعرفون أكثر، والعاملون يستمعون للتعليمات وينفذونها حرفيا	الأفراد الذين يؤدون العمل يعرفونه أكثر، لذلك فالعاملون يشاركون في تحسين الإجراءات والعمليات الإدارية
الإنتاجية والجودة	الجودة مسؤولية العاملين ويلامون بشكل مباشر عند تردي الخدمة	الجودة مسؤولية الإدارة، ويلقى اللوم على الإدارة والنظام المتبع عند تردي الجودة.

لماذا الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة ؟

1. تطبيق نظام الجودة الشاملة متطلب أساسي للحصول على بعض الشهادات الدولية مثل الإيزو.
2. نظام الجودة يؤدي إلى تقليل التكلفة وزيادة الربحية (لأننا نسعى لعمل الأشياء الصحيحة بشكل صحيح).
3. تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات، مما أدى إلى التوفير وحسن إدارة الوقت وفي نفس الوقت إرضاء العميل.

4. يمكن الإدارة من معرفة احتياجات العملاء والوفاء بها.
5. تحقيق الميزة تنافسية في السوق.
6. المساهمة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة.
7. الترابط والتنسيق بين إدارات المنشأة أو المؤسسة ككل.
8. التغلب على العقبات التي تعوق أداء الموظف من تقديم منتج ذات جودة عالية.
9. تنمية الشعور بروح عمل الفريق الواحد والاعتماد المتبادل للخبرات والانتماء لبيئة العمل.
10. توفير مزيد من الوضوح للعاملين وكذلك توفير المعلومات المرتدة لهم وبناء الثقة بين أفراد المنظمة ككل.
11. زيادة ارتباط العاملين بالمؤسسة وبمنتوجاتها وأهدافها.
12. إحراز معدلات أعلى من التفوق والكفاءة عن طريق زيادة الوعي بالجودة في جميع إدارات المنظمة.
13. تحسين سمعة المؤسسة ونظر العملاء والعاملين.

- **مبادئ إدارة الجودة الشاملة:**

يتطلب تفعيل فلسفة إدارة الجودة الشاملة داخل مؤسسة ما سواء كانت إنتاجية أو خدماتية توفر عدّة مبادئ تتناسب وتتكامل فيما بينها لتحقيق أهدافها، والتي نعرض أهمها فيما يلي:

1) **دعم الإدارة العليا:** إنّ نجاح المؤسسة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، يعتمد على دعم الإدارة العليا والتزامها وقناعتها بتبني هذه الفلسفة في كل أنشطة وعمليات وأقسام المؤسسة.

وتقوم الإدارة العليا بدور قيادي لتنسيق الجهود وتوحيدها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ويكون التطوير والتنفيذ مهمة العاملين من خلال فرق العمل، انطلاقا من فرضية أنّ الأفراد أكثر قدرة على تطوير وتحسين الأعمال التي يؤدونها، ولكي يتحقق نجاح إدارة

الجودة الشاملة يجب أن تلتزم الإدارة العليا بهذا المفهوم الحديث، ولضمان ذلك الالتزام وإقناع الآخرين به لابدّ أنّ يبدأ التطبيق في قمّة الهرم التنظيمي، ثمّ ينحدر للمستويات الدنيا، وأن تلتزم القيادة الإدارية بدعم وتشجيع التغيير من الإدارة التقليدية إلى إدارة الجودة الشاملة من خلال تمكين فرق العمل من إجراء التغييرات المقترحة، ودون إلتزام الإدارة العليا بهذا المبدأ سيكون مصير إدارة الجودة الشاملة الفشل، ولن تكون هناك جدوى من الاستثمار فيها.

2) **التركيز على العميل**: يشمل مصطلح العميل في إدارة الجودة الشاملة كلا من العميل الداخلي والعميل الخارجي، ويقصد بالعميل الخارجي ذلك الفرد الذي تتمحور حوله كافة الأنشطة والجهود من أجل تحقيق رغباته، وتحفيزه على اقتناء المنتج، أما العميل الداخلي فيمثل الأفراد العاملين في الوحدات التنظيمية المختلفة للمؤسسة. وقد أشارت منظمة الجودة البريطانية للعملاء بشمولية أكبر، حيث عرفت العملاء بأنهم المستثمرون والموظفون وأصحاب المصالح والموردون والمجتمع بأسره وأي شخص له علاقة معينة بالمؤسسة.

ولذلك ينبغي على المؤسسة أن تضع في حساباتها الأنشطة التي من شأنها أن تحقق للعميل –سواء الداخلي أو الخارجي– الجودة العالية التي تنسجم مع ضرورة تعزيز الثقة بينه وبين المؤسسة إذ يعتبر كسب ولائه ورضاه وثقته الهدف الأسمى الذي ينبغي التركيز عليه في كافة الأنشطة التشغيلية التي تؤديها المؤسسة.

3) **التحسين المستمر**: إنّ إدارة الجودة الشاملة ليست برنامجا أو مسألة نصل إليها مرة واحدة، إنها وسيلة لتحقيق الجودة الشاملة في المؤسسة وعليه فهي عملية مستمرة جوهرها التحسين المستمر، ويشمل التحسين المباني والتجهيزات والمواد وطرق العمل، وأداء سلوكيات العاملين، وإن كان البعض أو كل ذلك سليما لا يعني أنه غير قابل للتحسين.

- **متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:**

إن تبنى فلسفة إدارة الجودة الشاملة تبدأ من اقتناع ودعم والتزام الإدارة العليا بالتحسين والتطوير الذي يترجم في صورة خطط ومواصفات ثم يلي ذلك التنفيذ الفعلي ومتابعة التنفيذ. لذا يجب على الإدارة القيام بالمطلوب وقيادة التغيير، ومحاولة التخلص من المعيقات التي تحول دون الأداء المناسب.

ويمكن تلخيص هذه المتطلبات كما يلي:

1. ضرورة وجود أهداف محددة تسعى المؤسسة إلى تحقيقها **هو المدخل الأول في إدارة الجودة الشاملة** (خطوة هامة وأساسية) يجب أن نحدد ماذا نريد؟ لنعرف كيف نحققه؟ وما نحتاج إليه لتحقيقه؟
2. يجب أن تكون الأهداف التي تسعى إليها الإدارة وتوجه إليها مواردها أن تكون أهداف طويلة الأجل أو المدى وليس فقط تحقيق ربح أو هدف سريع على المدى القصير.
3. ضرورة التأكيد على تعاون كافة أقسام المنشأة والتنسيق فيما بينها وذلك لتوحيد الجهود وتجميعها.
4. ضرورة إدخال التحسينات والتطورات على أساليب ونماذج حل مشكلات الجودة مع ضرورة تدريب المديرين والعاملين على كيفية استخدام هذه الأساليب والنماذج.
5. التقدير أو القياس، وهذا يعني أنه بالإمكان قياس التقدم الذي تم إحرازه في مسيرة الجودة. (باستخدام النماذج والأساليب المساعدة على الأداء.
6. ضرورة توافر وارتكاز فلسفة إدارة الجودة على قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات التي ترشد عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.
7. إعطاء الموظفين السلطة اللازمة لأداء العمل المنوط بهم ودون التدخل في التفصيلات..بهدف منح الموظف الثقة وتشجيعه على أداء عمله.

8. الابتعاد عن سياسة التخويف التي تؤدي إلى عدم مساهمة الموظف بأفكار جديدة وقتل روح الإبداع والابتكار لدى الموظف.
9. التدريب المستمر، يجب أن يكون الجميع وعلى اختلاف مستوياتهم يتلقون التدريب المناسب في مجال عملهم، وأن يتم دائما تدريبهم على الأساليب الجديدة المتبعة في العمل.
10. النظر إلى عملية تطوير وتحسين الجودة بأنها عملية مستمرة، الأمر الذي يتطلب وجود فرق عمل دائمة تكون مهمتها الاطلاع على آخر المستجدات لإدخالها في مجال خدمة الزبائن وعمل الشركة.

- **توصيات الدراسة من أجل تفعيل دور إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المختلفة:**

يمكننا في محصلة هذه الدراسة الخروج بالتوصيات التالية:

- عدم الاعتماد على المناهج التقليدية لتحقيق الجودة، بل لا بد من الاعتماد على المناهج الحديثة في هذا المجال.
- التركيز على دراسة التكاليف النوعية للإنتاج بهدف تحقيق الجودة المطلوبة وضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات الإدارية لتحقيق الجودة المثلى .
- ضرورة إعادة النظر بتصميم الهياكل التنظيمية في المؤسسات المختلفة والتي لها تأثير مباشر على تحقيق الجودة في هذه المؤسسات.
- التركيز على العمل الجماعي في المؤسسة بهدف تحقيق الجودة الشاملة فيها.
- لتحقيق الجودة العالية لا بد من توفير الدعم الحقيقي من الجهات العليا لبرامج الجودة الشاملة وتعاون كافة المؤسسات المعنية في هذا المجال.
- ضرورة استغلال المؤسسات المختلفة لمواردها بالشكل الأمثل لتحقيق الجودة الشاملة .

- تطبيق الجودة في كافة المؤسسات خيار استراتيجي لتلبية الحاجات البيئية والتنموية لأجيال الحاضر والمستقبل.
- لتحقيق الإصلاح الاقتصادي يجب تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الجودة بهدف احتواء الآثار السلبية الناجمة عن المنافسة المفتوحة.
- ضرورة تفعيل أنظمة المعلومات الإدارية في كافة المؤسسات لتحقيق الجودة فيها .
- ضرورة تطبيق المواصفات والمقاييس الخاصة في الجودة سعيا لتحقيق الميزة التنافسية لهذه المؤسسات.
- ضرورة تحفيز الباحثين والمؤسسات التي تسعى لتطبيق الجودة فيها ماديا ومعنويا .
- العمل على إيجاد وحدات مستقلة مختصة في مجال إدارة الجودة في المؤسسات بهدف تذليل صعوبات تطبيق الجودة في المؤسسات المختلفة.
- ضرورة سعي المؤسسات المتواصل للحصول على التكنولوجيا التي تسهم وتعزز من تطبيق الجودة فيها.
- ضرورة تطبيق الجامعات في مختلف الدول لبرامج الجودة الشاملة بهدف النهوض بمسؤوليتها وتحسين نوعية مخرجاتها.
- العمل على تطبيق معايير الجودة الشاملة يعتبر الأسلوب الأمثل لصنع مؤسسات ريادية قادرة على استمرارية الحياة والمنافسة .
- لتحقيق الجودة الشاملة في المؤسسات لا بد من تحقيق معايير الرضا الوظيفي للعاملين، وذلك إيمانا بأن الإنسان هو الصانع الحقيقي للجودة.
- ضرورة صنع القيادات الإدارية ذات الكفاية العالية والبحث عنها والتي يقع على عاتقها النهوض بمفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها.
- ضرورة تفعيل التعاون والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأخرى نظرا للدور الاقتصادي الهام في إدارة الجودة .
- التركيز على دور المعرفة في تطوير الجودة الشاملة في المؤسسات .

- ضرورة مراجعة وتقييم معايير الجودة بين فترة وأخري نظرا للتغيرات التي قد تحصل في البيئة الخارجية والتي قد تفقد معايير الجودة السابقة معناها ومصداقيتها.

الهـــواش:

1) بوحنية قوي، "**تنافسية مخرجات الجامعة في ظل العولمة: تطوير فلسفة وأداء التعليم العالي في إطار نظرية إدارة الجودة الشاملة (TQM)**"، **مجلة الحقيقة**، العدد السادس، جامعة أدرار، ماي 2005، ص 63.

2) معهد الجودة الفدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية، منشورات غير رسمية، 1993.

3) محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 39.

4) **مريم محمد إبراهيم الشرقاوي** إدارة المدارس بالجودة الشاملة، **ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002، ص56.**

5) فرانسيس ماهوني، وَكارل جي ثور، **ثلاثية إدارة الجودة الشاملة، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامى، ط2 : 2000م دار لفجر للنشر والتوزيع. ، القاهرة، ص53.**

6) سنان الموسوي، رضا آل صاحب، **مفاهيم إدارية معاصرة**، الوراق، عمان، 2002، ص24.

7) نفس المرجع.

8) قاسم نايف المحياوي، **دارة الجودة في الخدمات**، دار الشروق، عمان، 2006، ص143.

9) محمد عبد الوهاب العزاوي، **مرجع سابق.**

10)خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، ط1، 2005، ص87.

11)فيليب كروسبي، **الجودة بلا معاناة**، ترجمة محسن إبراهيم الدسوقي، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2006، ص57.

12)عادل الشبراوي، **الدليل العملي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة:** إيزو 9000، دار شعاع، القاهرة، 1995، ص101.

13)هبة الله بن موسى الخلف، **"ثالوث التميز: تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية"**، مجلة الإدارة العامة، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، ماي، 1997، ص124.

14)ريتشارد ويليمز، **أساسيات إدارة الجودة الشاملة**، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، 2005، ص36.

15)خضير كاظم حمود، مرجع سابق، ص104.

16) مريم محمد إبراهيم الشرقاوي، نفس المرجع، ص 34.

المراقبة الإلكترونية كآلية للتحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات في الجزائر: ما بين مقتضيات المكافحة واحترام حقوق الإنسان.

الأستاذ: فـوزي لـواتـي

جامعة الجزائر1

المراقبة الإلكترونية كآلية للتحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات في الجزائر: ما بين مقتضيات المكافحة واحترام حقوق الإنسان.

تقديـــم:

أمام استفحال الجريمة في العالم نتيجة التطور التكنولوجي المذهل، الذي كما ساهم في تسهيل حياة الفرد ساهم أيضا بشكل كبير في ظهور أنواع جديدة من الجرائم ،التي أصبحت تتميز بجملة من الخصائص تجعل من معاينتها وردعها شأنا صعبا للغاية خاصة و أن هذه الأنواع من الجرائم ليست حكرا على دولة من دول العالم بعينها.

وفي إطار تحديث المنظومة القانونية من أجل مكافحة هذا النوع من الجرائم ووضع المشرع آليات ووسائل فعالة تساير التطور المتزايد و المتسارع للجريمة لتكون كفيلة بالكشف عن مخططات الجماعات الإجرامية المنظمة والخفية التي تتميز بالتعقيد في نشاطاتها، وتمحورت هذه الآليات في تقنيات جديدة للبحث و التحري سميت " **بالأساليب الخاصة في البحث و التحري** "،أجيز بموجبها المراقبة الإلكترونية و التي أصطلح عليها " **باعتراض المراسلات** "

وبذلك يكون المشرع قد سمح باعتراض المراسلات و المكالمات الهاتفية والتنصت عليها وتسجيلها، كما أجاز في نفس الإطار استخدام وتثبيت التقنية والتقاط الصور بدون موافقة المعنيين بذلك، وحدد وفقا لذلك ضوابط وقيود تمارس وفقها الإجراءات ويراقب من خلالها عمل الضبطية القضائية لتحقيق توازن بين حقوق الصالح العام في مكافحة الجريمة وحماية الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان المكفول دستوريا.

وفي الحقيقة، فإن موضوع استخدام أساليب التحري الخاصة بصفة عامة وأسلوب المراقبة الالكترونية بصفة خاصة في إطار مكافحة جرائم المخدرات يطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المراقبة الالكترونية كإجراء مستحدث في مكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات؟

وعليه سنحاول في هذا المقال معالجة الموضوع من خلال محورين، حيث سنتطرق في المحور الأول إلى ماهية التسجيل الصوتي عبر الهاتف (التنصت)، أما في المحور الثاني فسنتناول شروط وإجراءات تسجيل المحادثات الشخصية في القانون الجزائري.

المحور الأول: ماهية التسجيل الصوتي عبر الهاتف (التنصت)

إن قدسية الحياة الخاصة وحرمتها منصوص عليها في كل دساتير العالم وهذا ما أكده الدستور الجزائري في المادة 39 منه على حرمة انتهاك الحياة الخاصة للأفراد. فالتسجيل الصوتي أو استراق السمع وتسجيل الكلام *Enregistrement* باعتباره اعتراض للمراسلات هو فعل يمس بحرمة الأشخاص من خلال الاستماع إلى محادثاتهم الشخصية التي تدخل في إطار الحياة الخاصة.

وبتفحص ما جاءت به التشريعات حول موضوع التنصت فإننا نجد أن التشريعات العربية اختلفت في تناول هذه المفردة في قوانينها، وخاصة المشرع الجزائري الذي لم يذكر صراحة كلمة التنصت ولكن تناولها القانون رقم 22/06 المؤرخ في 2006/12/20 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية تحث عنوان اعتراض المراسلات السلكية واللاسلكية وتسجيل الأصوات والتقاط الصور، حيث جاء في نص المادة65 مكرر 5 فقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية " وضع الترتيبات التقنية دون موافقة المعنيين من أجل التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في أماكن خاصة أو عمومية.

فالتسجيل الصوتي الذي يهمنا في هذا الإطار هو الذي يجريه رجال الشرطة القضائية للاستعانة به في مجال الإثبات الجنائي، و عليه فإن التسجيلات التي يقوم بها الأفراد بينهم لا تعد من قبيل الإجراءات الجنائية لكونها لم تصدر في شأن دعوى جنائية. كما يخرج من نطاق البحث كذلك تسجيل الأحاديث التي لا تتضمن اعتداء على حق من يتم تسجيل حديثه كما في حالة تسجيل الأحاديث الإذاعية أو التلفزيونية أو الصحفية متى تم ذلك طبعا بموافقة المعني.

والمقصود بتسجيل الأحاديث الشخصية كل حديث أو كل صوت له دلالة التعبير عن مجموعة من المعاني و الأفكار، فإذا كان هذا الصوت فاقد للدلالة على أي تعبير كالهمهمة أو الصيحات المتناثرة فلا يعد حديثا، كما لا يعد حديثا الصوت الذي و إن أعطى دلالة، لا يعطي دلالة التعبير عن مجموعة المعاني و الأفكار المرتبطة كاللحن و الموسيقى.أما تسجيل الحديث فيقصد به حفظ الدليل على جهاز معد لذلك للرجوع إليه عند الضرورة.

ورغم التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الأجهزة الإلكترونية ودقتها إلا إن هناك مجموعة من الاعتبارات تقلل من أهميتها في الإثبات الجنائي ، حيث أنها ومن الجانب الفني فإن استخدام مثل هذه الوسائل للكشف عن الجريمة و إثباتها قد أثار جدلا واسعا في مدى مشروعية استخدامها و مدى مشروعية الدليل المتحصل عليه عن طريقها و الذي يستند إليه في إقناع القاضي الجزائي، لأن هذه الأجهزة و رغم دقتها إلا أنه من الممكن التغيير أو الحذف أو النقل من موضوع إلى أخر على شريط التسجيل، و هو ما يصطلح عليه بالمونتاج *Le Montage*، كما أن الصوت المراد تسجيله قد يختلط بأصوات أخرى إذا كان التسجيل في مكان عام، علاوة على تشابه الأصوات.

بالإضافة إلى الإعتبارات الأخلاقية التي ترد على استخدام هذه الوسائل حيث تتعارض و قواعد الخلق القويم و مبادئ الحرية التي كفلتها الدساتير، كما تتعارض مع

قواعد الأخلاق المستقرة لدى الجماعة و قواعد الأخلاق العامة أن تسمع أحاديث الناس و هم في حديثهم و مناقشتهم يعتقدون أنها أحاديث تجرى في خصوصية تامة، هذا على فرض عدم المساس بسلامة الشريط المعتمد المسجل و عدم التعرض لعملية المونتاج وهو الأمر الذي يأباه الخلق.

أما من الناحية القانونية فإن هذه التسجيلات تباشر خفية دون علم من تباشر عليه ، حيث أن الشخص محل استراق السمع عليه، لا يعلم أن حديثه هو محل مراقبة لأنه لو علم مباشرتها عليه لما أفصح عما في تفكيره أو في مكنون نفسه أو ضميره. وعليه فإن القانون وحده الكفيل بحماية الحياة الخاصة وأن رفع ستار السرية من شأنه أن يمس كرامة الإنسان وهو ما تؤكده المادة 17 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

أ. موقف الفقه و القضاء الأجنبي من تسجيل المحادثات الهاتفية

إن احترام الحياة الخاصة للأفراد و عدم المساس بها أو تعريضها للخطر عن طريق تسجيل المحادثات الهاتفية أثار جدلا فقهيا انصب في مجمله حول الطبيعة القانونية للتسجيل الصوتي، هل يعتبر هذا الإجراء نوع من أنواع التفتيش، أم أنه إجراء ذو طبيعة خاصة أو أنه من قبيل ضبط الرسائل و الإطلاع عليها، لذا سنتناول هذه الفكرة من خلال مناقشة الآراء الآتية:

1. التسجيل الصوتي شبيه بالتفتيش

يرى أصحاب هذا الرأي أن التسجيل الصوتي لصيق و شبيه بالتفتيش، فكلاهما يهدف إلى الكشف عن حقيقة الجريمة المرتكبة كما أن محل مباشرة التسجيل الصوتي هو ذات المحل الذي ينصب عليه التفتيش مستندين في ذلك إلى اعتبارين أحدهما موضوعي و الآخر شكلي. فالمعيار الموضوعي يعتبر أن التفتيش و التنصت كلاهما يهدف إلى

الكشف عن سر الجريمة وبالتالي فالإجراءين يمسان بالحياة الخاصة للأفراد، أما من ناحية الاعتبار الشكلي فمضمونه التشابه في طبيعة كل من الإجراءين.

2. التسجيل الصوتي نوع من أنواع الضبط الصوتي و الإطلاع عليها

أتجه جانب من الفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا إلى اعتبار أن عملية اعتراض المراسلات وتسجيلها من قبيل ضبط الرسائل وتسجيلها، لأن الرسائل تتضمن حديثا كتابيا والمحادثات التليفونية تتضمن حديثا شفويا، وبالتالي فلا يوجد فرق بينهما والعبرة ليست بالشكل بل بالمضمون أي بالجوهر.

3. التسجيل الصوتي إجراء من نوع خاص

يذهب أنصار هذا الرأي أنه في فقه الإجراءات لم يرد في القانون جمع الأدلة على سبيل الحصر، وبوسع قاضي التحقيق أن يقوم بأي عمل آخر يفيد في إثبات وكشف الحقيقة، وعليه فالقصد من الحصول على الدليل القولي أنه يفيد في كشف الحقيقة وأن الغاية في التفتيش هي ضبط الأدلة المادية، بينما المراقبة قد تسفر عن دليل قولي باعتبار أن المحادثات ليس لها كيان مادي ملموس يمكن ضبطه.

4. موقف المشرع الجزائري من تسجيل المحادثات الهاتفية

بداية؛ وبالنسبة للاتجاه الذي يعتبر أن التسجيل الصوتي هو نوع من أنواع التفتيش فقد وجه لهم نقد على أساس أن أوجه الاختلاف بين الإجراءين جوهرية ومتباينة، فالغاية من التفتيش ليست مجرد المساس بحق السرية فحسب وإنما كذلك ضبط الأدلة المادية للجريمة، والعكس من ذلك فإن الحديث ليس له كيان مادي يمكن ضبطه، وهو ما يترتب عنه منطقيا بأن شريط التسجيل ليس هو الدليل نفسه بل هو وسيلة لحفظ الدليل من التلف والزوال.

أما الاتجاه الذي يرى بأن المراقبة إجراء من نوع ضبط الرسائل، فيمكن القول كذلك بأن هناك فارق بين الإجراءين يتمثل في أن الرسائل تمثل شيئا ماديا يصلح بأن يكون محلا للضبط، في حين أن الحديث المنقول أو المسجل لا يعتبر شيئا ماديا وهو لا يقبل الضبط بالمعنى القانوني.

ومما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذا الاتجاه الأخير، هو أنه وجد صدى كبيرا لدى الفقه الحديث، ففي فرنسا ومصر أفردوا لاعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات نصوصا مستقلة وضمانات خاصة لكل إجراء، وهو ما تجلى أيضا في الجزائر في تعديل المشرع لقانون الإجراءات الجزائية بموجب قانون 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، حيث اعتبر تسجيل الأصوات إجراء مستقل عن التفتيش وضبط الرسائل، وأفرد لكل إجراء نصوصا مستقلة وضمانات خاصة، وبذلك يكون المشرع الوطني قد أصاب فيما ذهب إليه بحذوه بالتشريعات المعاصرة كالتشريع الفرنسي والمصري.

ب مدى مشروعية الدليل المستمد من تسجيل الأحاديث وحجيته

لقد ساد اختلاف حول مدى مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي على أساس وجود جدل حول العلاقة بين استعمال هذه الوسائل المستحدثة في مكافحة الجرائم الخطيرة، وعدم انتهاك الحريات الفردية و الحق في الحياة الخاصة، لذلك أثير جدل فقهي بين مؤيد ومعارض لاستعمال هذه الوسائل والأساليب.

1. موقف الفقه والتشريع من مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي

أولا: الرأي الأول

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه يجب على العدالة أن تستعين بثمرات التطور العلمي، فالتسجيل الصوتي اكتشاف علمي يساعد على كشف الجرائم وتتبع الجناة وإثبات إدانتهم، كما أنه ليس في التسجيل انتهاك للحقوق والحرمات أكثر مما عليه في القبض

والتفتيش، وبالتالي فالاعتماد على الدليل المستمد من تسجيل الأصوات خلسة لا يعتبر إجراءا باطلا بل هو إجراء غير مشوب في مشروعيته، وقد استندوا في ذلك إلى جملة من المبررات نذكر منها:

- إن النظر الموضوعي للقاضي الجزائي هو من يحدد الأخذ بالدليل من عدمه ما دام القانون يأخذ بقاعدة الأدلة الإقناعية في الإثبات، وعليه فللقاضي السلطة التقديرية في رفض الدليل كله أو بعضه أو الأخذ به متى أطمأن إليه.
- إن التسجيل الصوتي شأنه شأن التنكر، فهو من الحيل المشروعة التي يجوز استخدامها في مرحلة جمع الاستدلالات.
- لا يكون التسجيل الصوتي باطلا إذا استمد من طريق يخالف القانون.

ثانيا: الرأي الثاني

يذهب أنصار هذا الرأي أن استعمال جهاز التسجيل خفية أمر يخالف القانون ويتعارض مع الأخلاق الكريمة التي تدعوا لها كل الشرائع، إذ يعد هذا التصرف بمثابة تلصص يحدث من شخص دخل خفية لاستراق السمع للظهور بعد ذلك في صورة شاهد، وهو ما يتنافى مع مبدأ الحرية المكفولة للأماكن والأشخاص.

إلا أنهم يرون بأن مشروعية الدليل المستمد من التسجيل خلسة لا تتوفر إلا إذا توفرت على نفس الشروط اللازمة والواجب توافرها للاستماع خلسة إلى المحادثات التليفونية، ويبرر أنصار هذا الرأي ما ذهبوا إليه بأنه:

- ما دامت إجراءات استعمال أجهزة التسجيل تحاط بضمانات وشروط مراقبة المحادثات التليفونية فلا داعي للخوف من سوء اتخاذ هذا الإجراء.
- هناك جرائم معقدة كالجريمة المنظمة يصعب كشفها وضبط مرتكبيها دون الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة.

- إن مراقبة المحادثات التليفونية تشكل انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة، ورغم ذلك فقد أباحها المشرع لضرورتها وفعاليتها في فك خيوط الجريمة المنظمة، وعليه فمن غير المنطقي التسوية بين الوسيلتين (أجهزة التسجيل من جهة ومراقبة المحادثات التليفونية من جهة أخرى).

ثالثا: الرأي الثالث

يرى أصحاب هذا الرأي أن التسجيل خلسة يعتبر باطلا ومهما كانت الدواعي إلى ذلك، ففيه انتهاك لحق الفرد في الخلوة أي حقه في أن لا يقتحم أحد خصوصيته.حيث أن التسجيل الذي يجري في مكان خاص يعد باطلا ولو كان الدخول إلى هذا المكان الخاص قانونيا أي بإذن من السلطة المختصة لأن الإذن بالدخول لا يتضمن الإذن بالتسجيل حتى ولو أذن به قاضي التحقيق متى كان فيه انتهاك لحق الخلوة.

رابعا : الرأي الرابع

يدعو أنصار هذا الرأي إلى وجوب التفرقة بين حالتين:

- إذا كان التسجيل لا يرتب اعتداءا على حق فردي كتسجيل أقوال شاهد فإنه لا مانع من قبوله.
- إذا اقترن التسجيل بما يجعله يقوم بوظيفة إجراء من الإجراءات الاستثنائية كالاستجواب والتفتيش فإنه يجب أن يطبق عليه الشروط التي يتطلبها القانون في هذا الإجراء بحيث يؤخذ به متى توافرت تلك الشروط ويستبعد متى لم تتوافر هذه الأخيرة .

2. مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي في القانون الجزائري والفرنسي

لقد ثار جدل فقهي قبل ظهور قانون 06-22 بخصوص مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي والتنصت الهاتفي لأن المشرع لم ينص على ذلك قبل التعديل. فهناك من الفقهاء من تبنى فكرة إمكانية مراقبة المحادثات الشخصية ومن ثمة شرعية إجراء التنصت على المحادثات الهاتفية، والدليل على ذلك أن القانون يخول لقاضي التحقيق أن يأمر باتخاذ جميع إجراءات التحقيق التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة.

في حين رأى جانب آخر من الفقه بأن المحادثات الهاتفية قد أحاطها المشرع بعناية تامة إذ لا يجوز الإطلاع عليها وإفشائها ورتب على ذلك عقابا جزائيا.

وقد فعل خيرا المشرع عندما عدل قانون الإجراءات الجزائية وبذلك يكون قد حسم الأمر ووضع حدا للجدل حول مشروعية التسجيل من عدمه ونص من خلاله على مشروعية اعتراض المراسلات السلكية واللاسلكية وكذا تسجيل الأصوات .

إذ نص المشرع على مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي بنص المادة 65 مكرر 2/5 من القانون 22/06 " وضع الترتيبات التقنية من أجل التقاط وبث تسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في أماكن خاصة أو عمومية.

غير أن المشرع الوطني لم يمر بالمراحل التي مر بها التشريع الفرنسي في تعديل قانون الإجراءات الجزائية حيث تطور موقف التشريع والقضاء بشأن مدى مشروعية الدليل المستمد من التنصت و التسجيل وهو ما تجلت فائدته بوضوح في مجال الجرائم المنظمة وجرائم الاتجار بالمخدرات و الاتجار بالنساء.

وقبل العمل بالقانون الصادر في 18 يوليو 1980 الذي جرم التنصت على الأحاديث التي تدور في أماكن خاصة كان الاتجاه القضائي يميل نحو مشروعية الوسيلة محل البحث، ورغم ذلك ذهبت بعض أحكام محاكم الدرجة الأولى إلى مشروعية التنصت الذي يصرح به قاضي التحقيق في مجال المقامرات الخفية أما في مرحلة الاستدلالات فكان المستقر عليه هو عدم قبوله، كما أن القضاء الفرنسي كان في البداية يتجه إلى قبول التنصت و تسجيل الأحاديث في مرحلة التحقيق باعتبارهما مجرد قرائن لا تبنى الإدانة عليها لوحدهما.

إن أحكام المادة 81 من الإجراءات الجزائية الفرنسي وكذا أحكام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان عند فصلها في مسألة تسجيل الأصوات قبل دخول قانون "*Perben2*" حيز التنفيذ قد أبدت في قرار "*Vetter*" ضد فرنسا المؤرخ في 2005/05/31 تحفظاتها حول وجود قاعدة شرعية لتسجيل الأصوات .

لذلك فإن التشريع الخاص بتسجيل الأصوات في مجال الجريمة المنظمة بفرنسا تم ضبطه بقانون "*Perben2*" في 2004/03/29 الذي تضمن مطابقة العدالة لتطورات الإجرام، فهو الذي منح الإطار القانوني للمراقبة الصوتية ووسع مجال التطبيق من حيث الأعمال التي تدخل في إطار البحث عن الأدلة.

إنه و من خلال مقارنة أحكام المنظومة القانونية الوطنية بنظيرتها الفرنسية يظهر جليا أن المشرع الوطني استنبط أسس وقواعد محاربة الجريمة المنظمة الواردة على سبيل الحصر بالقانون 06-22 المؤرخ 2006/12/20 المعدل و المتمم للقانون رقم 66-155 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي الصادر في 2004/03/09، وهذا بمقارنة أحكام المواد 65 مكرر5 لغاية المادة 65 مكرر18 من قانون الإجراءات الجزائية مع المواد 706 مكرر73 إلى غاية المادة 766 مكرر102 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، ومنه يتبين بأن المشرع الوطني قد حذا حذو المشرع الفرنسي في تحديد الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها مع تحديد كل عنصر من عناصرها.

إلى جانب الإجراءات القانونية للوقوف على الحقيقة والكشف عن أوكار الإجرام والإطاحة بالمجرمين بهدف بسط الأمن والأمان في الوسط الاجتماعي .

و الجدير بالذكر في هذا السياق هو أن المشرع الوطني كيَّفها حسب الواقع الاجتماعي السياسي والاقتصادي و الثقافي مضيفا عليها الطابع الجزائي، وهو بذلك يكون قد تفاعل مع بعض الأحكام المنظمة للإجراءات المتبعة في الكشف عن الجريمة المنظمة و مقترفيها باعتبارهم مشتبه فيهم، و لم يأخذ بنظام قاضي الحريات و الحبس كما فعل المشرع الفرنسي.

لكن و مع ذلك تبقى بعض الوظائف تخضع لإجراءات خاصة في التشريع الفرنسي بالنظر لمكانتها الاجتماعية المرموقة و خصوصيتها، في حين أن المشرع الوطني لم يتطرق إلى تلك الوظائف التي يطلق عليها إسم : **الوظائف المحمية**، كالبرلماني أو القاضي أو المحامي وفقا لأحكام المادة 100 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية، فيتعين في هذه الحالات اتخاذ إجراء أولي وجوبي قبل وضع خط البرلماني أو القاضي أو المحامي تحت المراقبة الهاتفية للتنصت و التسجيل، و هذا من خلال التماس الإذن المسبق تحت طائلة البطلان من رئيس الهيئة التي ينتمي إليها حسب الحالة.

المحور الثاني: شروط و إجراءات تسجيل المحادثات الشخصية في القانون الجزائري

إن شروط تسجيل المحادثات لا تختلف عن الشروط المتعلقة باعتراض المراسلات، حيث أن المشرع ذكر شروطا واحدة، و هي بذلك مشتركة في جميع الأساليب الخاصة بالبحث و التحري و المنصوص عليها في المادة 65 مكرر5، إذ لصحة الإجراءات و حتى تكون مشروعة فلابد من الحصول على إذن من قاضي التحقيق لمباشرة إجراء التسجيل الصوتي أثناء مرحلة التحقيق القضائي لتكون الإجراءات تحت مراقبته، و ذلك

في الجرائم الواردة حصرا في المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يصدر الإذن بالتسجيل أيضا من طرف وكيل الجمهورية إذا أذن به و تحث رقابته المباشرة .

و بذلك فإن صدور الإذن بالتسجيل الصوتي هو من قبيل احترام مبدأ الشرعية الإجرائية [16]، حتى ينتج الدليل المستمد أساسه و قيمته القانونية، و بذلك لا تشوب الإجراءات بالبطلان إذا كان الدليل المستمد باطلا.

وباعتبار أن شروط تسجيل المحادثات الشخصية هي نفسها شروط اعتراض المراسلات فسنركز أكثر في هذا الإطار على الضوابط الفنية لما لهذه الأخيرة من تأثير كبير يعود على مجريات التحقيق إذا كان الدليل المستمد من التسجيل فيه عيب من العيوب الآتي بيانها، وعليه سنتناول الشروط الفنية في النقطة الأولى، وفي النقطة الثانية سنتطرق إلى تثبيت الأجهزة التقنية و تفريغ و تحرير التسجيلات في الفقرة الثالثة.

1-الشروط الفنية في قبول الدليل الصوتي المستمد من تسجيل المحادثات الشخصية

إن التسجيل الصوتي و باعتباره من الأدلة التي تعرض على القاضي الجزائي و تساهم بشكل كبير في فك خيوط الجريمة و ملابساتها و التوصل إلى مقترفيها فلابد من سلامته و خلوه من العيوب الفنية ، لما له من فائدة في التحقيق القضائي و إسهامه في تكوين قناعة القاضي، و ذلك من حيث التأكد من فهم الصوت و تمييزه عن الأصوات الأخرى المستبعدة من التحقيق، أي أن الصوت المسجل يخص المتهم دون غيره، إضافة إلى التأكد من عدم وجود تعديل أو حذف أو مونتاج على الشريط حيث يكون التسجيل واضحا، و عليه سندرس هذه الشروط أو الضوابط تباعا وعلى النحو التالي:

أ– التأكد من أن الصوت يخص المتهم

إن التطور العلمي و ظهور أجهزة و برامج دقيقة أدى إلى إمكانية تقليد الأصوات أو تعديلها عن طريق المونتاج، إذ أصبح من الضروري معالجة بصمة الصوت و التي يقصد بها، أنها عينة من صوت المتهم يأخذها خبير الأصوات بأن يجعل المتهم ينطق الحروف العالية و المنخفضة من الألفاظ ثم يقوم بإجراء المضاهاة بين هذه العينات و التسجيلات للحكم على الصوت الموجود بالتسجيلات ببيان ما إذا كانت بصوت المتهم من عدمه [17].

و في ذلك يستعين التحقيق الجنائي بمهندسين وخبراء للصوت، فمهندس الصوت يشرف على الفحص الفيزيائي، أما فحص النطق و التخاطب فيتولاه خبير مختص في النطق و التخاطب[18]وهذا ما يمكن من معرفة خصائص البصمة الصوتية وتمييزها عن باقي الأصوات.

و لقد أيدت محكمة النقض المصرية حكما بالإدانة أستند إلى تقرير خبير الأصوات الذي أخذ بصمة صوت المتهم و قام بإجراء مضاهاة الصوت المسجل على الشريط فوجد أنه مطابق للبصمة الصوتية المأخوذة من صوته [19] و قررت محكمة النقض الفرنسية أيضا أنه يجوز للمتهم أن يطعن في صحة التسجيل الصوتي و له أن يطلب من قاضي التحقيق و المحكمة انتداب خبير لفحص التسجيل و مطابقة الصوت المسجل على صوته الحقيقي.

وقد أشار المشرع الوطني في المادة 65 مكرر 08 أنه يجوز لوكيل الجمهورية أو ضابط الشرطة القضائية الذي أذن له قاضي التحقيق أو ضابط الشرطة القضائية الذي ينيبه أن يسخر كل عون مؤهل له مصلحة أو وحدة أو هيئة عمومية أو خاصة مكلفة بالمواصلات السلكية و اللاسلكية للتكفل بالجواب التقنية للعمليات المذكورة في المادة 65 مكرر 5 ، و كان حري بالمشرع الوطني أن يحذو حذو التشريعات الأجنبية التي

أخذت بالبصمة الصوتية، ويورد نصوصا قانونية تنص صراحة على الأخذ بالبصمة الصوتية لتقدير الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية.

2- التأكد من عدم حدوث تعديل بالتسجيل الصوتي (المونتاج)

أدخلت أجهزة التسجيل الصوتي الحديثة الشك و الريبة في نفوس القضاة في بعض الأحيان لما تتميز به هذه الأخيرة من القدرة على الحذف و إعادة ترتيب الجمل في الحديث بمهارة فائقة، وما تشكله هاته الأجهزة من خطورة على إهدار الدليل أو التلاعب به و الذي يدخل أساسا في تكوين قناعة القاضي من عدمه [20].

و قد سبق للقضاء الفرنسي و إن استبعد بعض التسجيلات الصوتية كدليل في المحاكمة لما شابها من عيوب و ما احتوته من فراغات و ما جاء بها من شوشرة و ما يتبين من أصوات غير عادية جعلت المحكمة لا تطمئن إلى هذه التسجيلات، كما جاءت كلها خالية من تاريخ التسجيل مما تعذر تبيان متى كان التسجيل و ترتبيه [21] .

3- وضوح التسجيل الصوتي

لأجل قبول القاضي الدليل المستمد من التسجيل الصوتي و الاستناد عليه كدليل يساهم في تكوين قناعته بحيث يستطيع من خلاله الاستماع إلى الحديث المسجل بوضوح أن يستخلص الحقيقة منه فلابد أن يتسم التسجيل الصوتي بالوضوح، و عدم احتوائه على تشويش أو جمل غير واضحة أو عبارات غير مسموعة أو متداخلة تفقد الدليل قيمته.

و في حكم حديث لمحكمة النقض المصرية بخصوص التسجيل الذي يحتوي على أصوات متشابهة قولها " من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضي له بالبراءة فإذا كانت المحكمة قد قررت أن التسجيل المقدم ضد المتهم لا تطمأن إليه، فضلا عن أن المعروف أن الأصوات تتشابه

و كانت المحكمة قد أفصحت عن الأساليب السالفة التي من أجلها التفتت عن عملية التسجيل الصوتي [22].

4- تثبيت الأجهزة التقنية

إن عملية التسخير تندرج في إطار وضع الترتيبات التقنية لاعتراض المراسلات، لأن الجانب التقني لا بد له من مختصين في الميدان على اعتبار أن الترتيب التقني يتمثل في توفير و تركيب و تشغيل التجهيزات الخاصة بمراقبة المحادثات أو الاعتراض، و ما دام أن هذا الأخير يكون على المراسلات التي تتم عن طريق السلكية و اللاسلكية فإن النطاق التقني يتم على كل من :

ـ الشبكة الهاتفية الخطية الثابتة.

– Réseau Téléphonique Filaire

ـ الشبكة الهاتفية الخلوية.

ـ Réseau Téléphonique Cellulaire

ـ شبكة الفاكس.

–Réseau Fax

ـ المراسلات الراديو كهربائية عبر الموجات المركزية *– Correspondance Emises Par Réseau*

\

ـ شبكات الليزر .

– Système D'écoute A Distance Par Faisceaux Laser

ـ آلات البث المصغرة تشبه شرائح الهواتف النقالة، يتم وضعها في الهواتف أو موزعات البريد أو تركب على الخط الهاتفي، دورها التقاط و الإرسال.

- Les Microémetteurs A Branchement Sur Lignes Téléphonique

ـ جهاز معالجة المراسلات الملتقطة أو المحرفة لشبكة الاتصال السلكية و اللاسلكية.

-Dispositif De Traitement De Correspondances Interceptées Ou Détournées Des Voies De Télécommunications.

ـ أجهزة بث مصغرة تسمح بإرسال الصوت بالوسائل الهرتيزية الضوئية و هي أجهزة للتنصت عن بعد.

- Microémetteurs de Retransmissions de la Voix par Moyens Filaires, Hertzien, Optique.

ـ أجهزة التقاط إشارة المعطيات أو النسخ عن بعد.

-Dispositif D'interceptions De Signaux De Données Ou De Télécopie .

ـ أجهزة كشف المكالمات عن بعد.

. Détection De Conversation A Distances

-

و يوجب وضع الترتيبات التقنية للدخول إلى المحلات السكنية أو غيرها عدم اشتراط علم أو رضا أصحاب الأماكن، إلا أن الملاحظ أن المشرع عندما تطرق إلى دخول الأماكن الخاصة أو العمومية نص على أن القيام بالترتيبات التقنية تكون دون

رضا و دون علم الأشخاص الذين لهم حق على تلك الأماكن، ولكن و بالمقابل من ذلك فعندما تطرق المشرع إلى تسجيل الأصوات نص فقط "دون موافقتهم" فهل يعني ذلك انه يمكن أن يكون بعلمهم؟ و هنا يكمن التناقض؛ ذلك أن معظم الذين لهم الحق على الأماكن هم المقصودين بعملية تسجيل الأصوات و هنا يجدر التنبيه إلى إضافة كلمة "دون علمهم " لأن النص على "عدم الموافقة" يحمل على الاعتقاد أن هذا الإجراء قد يكون بعلم المعنيين، فيلجؤون إلى التكتم أو التحفظ على الكلام، لأن التسجيل الصوتي يتطلب السرية من جهة و التلقائية من جهة أخرى. بينما قد يكون إسقاط كلمة " دون علمهم" سهوا من المشرع، لكن في بعض الأحيان إذا تمت المكالمات في مكان خاص يصعب فيه تنفيذ المراقبة ففي هذه الحالات غالبا ما يلجأ المكلفون بذلك لاستخدام جهاز " *Micro Belles* "، و لدقة هذا الأخير في إرسال المحادثات الهاتفية و تسهيل عملية الاستماع التي تدور في الداخل كما يستعمل كذلك جهاز "*Micros Clous* " في عمليات التنصت على المحادثات الخاصة التي تكون خلف الحواجز المانعة [23] .

كما يستعمل كذلك رجال الضبط القضائي أجهزة و برامج متطورة بإمكانها تحويل الهاتف المراد التنصت عليه إلى جهاز إرسال، حيث تقوم بإرسال جميع المحادثات التي تتم، و تحويلها إلى الجهة المشرفة على عملية المراقبة .

و ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار هو أن غالبية القوانين لم تحدد الوسائل التي تتم بها عملية القيام بإجراء مراقبة و تسجيل المحادثات، ومن بينها الجزائر التي لم يحدد فيها المشرع نوع الوسائل المستخدمة في مثل هذه العمليات، بينما عالج القانون الإيطالي المسألة في المادة 268 من قانون الإجراءات الجزائية الإيطالي، حيث نصت على أن عمليات التنصت تتم بواسطة وسائل معينة توجد على مستوى النيابة العامة بالمجلس القضائي، و في حالة عدم توافر تلك الإمكانيات أو كانت تلك الوسائل و

الأجهزة غير ملائمة للقيام بالعملية، فيجوز للنائب العام المختص، أن يصدر قرارا مسببا بإجراء عملية المراقبة بواسطة أجهزة الشرطة القضائية، أو بوسائل الخدمة العمومية.

و مع ذلك تبقى بعض المحادثات الهاتفية من الصعب اختراقها من طرف مصالح الشرطة القضائية، مثل المكالمات المشفرة و الوسائل التي لا يمكن فك شفرتها، و السبب في ذلك راجع أساسا إلى استخدام المجرمين لأجهزة اتصال معقدة و محمية من الاختراق.

2- إجراءات تسجيل المحادثات الشخصية في القانون الجزائري

تتم تسجيل المحادثات الشخصية في القانون الجزائري عن طريق نسخ وترجمة التسجيلات ثم تحريزها.

أ- نسخ وترجمة التسجيلات

لم يرد في التعديل الجديد لقانون الإجراءات الجزائية الذي نظم من خلاله أحكام اعتراض وتسجيل الأصوات، كيفية تفريغ وتحريز التسجيلات، حيث أنه من الضمانات الهامة في تنفيذ عملية الاعتراض وتسجيل الأصوات وجوب تفريغ أشرطة التسجيل في محضر وتحريزها عقب ذلك، من أجل المحافظة على سلامتها ثم إتلافها بعد انتهاء الغرض المقصود منها، وإذا كانت الغالبية العظمى من التشريعات لا ترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة البطلان، إلا أن ذلك من شأنه أن ينقص من قيمة الدليل المستمد من التسجيل (24).

ففي فرنسا أوجب القانون رقم (91- 646) لسنة 1991 فتح محضر ببدء عملية المراقبة باليوم والساعة ومحضر آخر بنهاية هذه العملية باليوم والساعة أيضا، ويكون شاملا لكل العمليات التي نفذت في إطار التنصت والتسجيل.

ب- تحريز التسجيلات

كما يجب تحريز التسجيلات بشكل يضمن عدم تلفها وصونها من أي حذف أو إضافة، حيث يقوم بتفريغ هذه التسجيلات قاضي التحقيق أو مأمور الضبط القضائي في المحضر المعد لذلك، والذي يجب أن يشمل على المعلومات اللازمة لإظهار الحقيقة، ويودع هذا المحضر في ملف القضية وإذا كانت المحادثة بلغة أجنبية ترجمت إلى الفرنسية بالاستعانة بمترجم المادة (2/5/100) ق إ.ج .ف. كما حدد القانون الفرنسي مدة الاحتفاظ بالتسجيلات بمدة سريان الدعوى العمومية حسب م 706 /102 ق إ ج ف.

وتشير المادة 65 مكرر 9 و مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية إلى أن ضابط الشرطة القضائية يقوم بنسخ تسجيلات على المحاضر و يتم إرسالها إلى الجهات القضائية المختصة لضمها ضمن ملف الإجراءات القضائية [25]، و تجدر الإشارة أن هذه المادة مستلهمة من المادة 104 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي[26].

وعلى العكس من ذلك لم ينص المشرع الوطني على حكم تفريغ و تحريز أشرطة التسجيل و مصيرها بعد انتهاء الغرض منها، و من ثمة فالمشرع ترك فراغا قانونيا يلزمنا بالرجوع إلى القواعد العامة من خلال المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية التي تجيز إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات، و للقاضي أن يصدر حكمه حسب اقتناعه الشخصي، ما عدا الأحوال التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك، وبالتالي فإنه في

حالة سكوت المشرع فالأولى أن نطبق القواعد العامة التي تحكم الإطلاع على الرسائل و الأوراق المضبوطة و حفظها و فرزها.

الخاتمة

رغم فعالية الإجراءات المستحدثة في التصدي للجريمة إلا أنه أثيرت بعض الاعتراضات حول دور هذه الإجراءات الجديدة ومدى علاقتها بالاعتداء على حقوق الإنسان و المساس بالحريات الفردية، باعتبار أن رسالة القانون الجنائي بشقيه الموضوعي و الإجرائي ليست قاصرة على حماية حقوق المجتمع، بل تمتد لصيانة الحقوق و الحريات الفردية للأشخاص في نفس الوقت، وطالما كانت مهمة القانون صيانة المصلحتين العامة منها و الخاصة، لذا وجب بصفة عامة عدم إعطاء الأولوية لإحداهما على الأخرى، و العمل على إيجاد نوع من الملائمة بينهما بحيث لا تطغى الحقوق والحريات الفردية على حساب المجتمع ومصلحته، وأن لا تلغى مصلحة المجتمع والحريات الفردية بحجة تغليب أمن المجتمع ومصلحته على أمن الفرد وحقوقه، وإنما يجب أن يتمتع الأفراد في المجتمع بالحقوق و الحريات المقررة لهم، وعلى الدولة كفالة هذه الحقوق و الحريات و احترامها.

الهوامش

1)حفيظ نقادي، "التسجيل الصوتي"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية**، العدد 1، 2009، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ص.309

2)علي أحمد الزعبي، **حق الخصوصية في القانون الجنائي : دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ، لبنان، ص .534

3)نشرة القضاء، العدد 63، ص .94

4)سمير الأمين، **مراقبة التليفون و التسجيلات الصوتية** ، ط2 ، 2000، دار الكتاب الذهبي، ص .38

5)علي أحمد الزعبي، المرجع السابق، ص .534

6)نشرة القضاء، العدد السابق، ص .94

7)أحمد فتحي سرور. **الحق في الحياة الخاصة** . المرجع السابق، ص.48

8) حفيظ نقادي ، المرجع السابق، ص182.

9). ياسر الأمير فاروق، **مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية: دراسة تأصيلية تحليلية و مقارنة للتنصت على المحادثات التليفونية، والتي تتجرى عبر الانترنت و الأحاديث الشخصية نظريا وعلميا**، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية،2009 ص128.

10)جمال نجيمي، **إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي: دراسة مقارنة**، الجزائر : دار هومة ، ط 1، 2001 ، ص70.

11)سمير الأمين، المرجع السابق، ص .30

12)المرجع السابق، ص 31.

13)حق الخلوة أن يخلد الإنسان إلى نفسه ويتحدث معها ولو بصوت مسموع أو ينفرد بغيره ويفضي إليه بحديث خاص، فإنه لا ينتابه أدنى شك في أن أحدا يتنصت

عليه، إذ تعد الخلوة هي أقصى ما يمكن أن يهيأ لنفسه من أسباب الإلمام بأسرار أحاديثه، ارجع، ياسر الأمير فاروق، مرجع السابق، ص165.

14)قانون 22/06 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 20 ديسمبر 2006 يعدل ويتمم الأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ارجع نشرة القضاء، العدد 61 الجزء الثاني، ص130.

15)أحمد عوض بلال، **قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة في الإجراءات الجنائية المقارنة**، ط 2 منقحة، دار النهضة العربية، ص344.

16)والمقصود بمشروعية إجراءات التحقيق الجنائي في هذا المجال " إمكان استخدام هذه الإجراءات في سبيل الحصول على دليل " ، أما عدم مشروعية الإجراءات فهي "عدم اللجوء إليها وامتناع الاستناد عليها عند النظر في الدعوى الجزائية " ،أنظر، حسن صادق المرصفاوي ،**المرصفاوي في المحقق الجنائي** ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، طبعة 2، 1990 ، ص68.

17)ياسر الأمير فاروق، المرجع السابق، ص:658.

18) عبد الفتاح بيومي حجازي، **الجوانب الإجرائية لأعمال التحقيق الابتدائي في الجرائم المعلوماتية**، القاهرة: المصرية للطباعة و التجليد، الطبعة الأولى، 2009 ص45.

19) ياسر الأمير فاروق، المرجع السابق، ص659.

20) المرجع السابق، ص658.

21)المرجع السابق، ص.668

22) سمير الأمين، مرجع سابق، ص39.

23)ياسر الأمير فاروق، المرجع السابق، ص221.

24)المرجع السابق، ص.624

25)محمد حزيط ، **مذكرة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**، الجزائر: دار هومة، الطبعة الثالثة، 2008، ص ص 71-72.

26) سمير الأمين، مرجع سابق، ص 46 .

الثقافة السياسية الجديدة ودورها في تحقيق تنمية بشرية مستدامة

دراسة تحليلية لواقع المجتمع العربي

الأستاذة: مالكي مريم

جامعة عنابة

الثقافة السياسية الجديدة ودورها في تحقيق تنمية بشرية مستدامة

دراسة تحليلية لواقع المجتمع العربي

الملخص

يؤكد الكثير من الباحثين على اعطاء تعريف للثقافة السياسية المعاصرة و الحديثة باعتبارها مجموعة المعارف و الاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة و الحكم و الدولة, الولاء و الانتماء الشرعية و المشاركة بحيث تركز هذه الاخيرة في مفهومها الحديث على تعزيز التطور الديمقراطي و الحقوقي في المجتمع كما تحول دون بروز السياقات الثقافية و الاجتماعية و السياسية المؤسسة على الدكتاتورية و الاستبداد , فالمجتمع العربي حاليا يعاني العديد من المشكلات الداخلية التي تحتاج الى رؤيا جديدة تتجاوز النمط التقليدي في حلها,كما ان الاعتراف بوجود هذه المشكلات هو في غاية الاهمية ضمن الثقافة السياسية الجديدة التي تعمل على بلورة الافكار و تنمية الوعي السياسي وتكريس ثقافة سياسية ديمقراطية تمكن في الاخير من تجسيد اسس التنمية البشرية المستدامة ومواكبة جل التطورات الحاصلة محليا و دوليا .

ABSTRACT

It confirms many researchers to give a definition of modern political culture as a body of knowledge And trends About politics And governance and the state, loyalty and legitimacy of belonging and participation so that the focus in the modern concept to promote democratic development and human rights in society Also prevent the emergence of social and cultural contexts and the political establishment to dictatorship And despotism. Arab society is currently suffering from many internal problems that need a new vision to go beyond the traditional pattern of resolved It also recognizes the existence of these problems is extremely important within the new political culture that works to develop ideas and the development of political awareness and Consecration of a democratic political culture was able to embody the foundations for sustainable human development And keep up with the bulk of developments locally and internationally developments.

مقدمة

تعد الثقافة من أهم العوامل الأساسية التي تحقق التنمية المستدامة أو التنمية المحلية فلم تعد التنمية الاقتصادية هي التنمية الوحيدة التي تشبع رغبات الإنسان، وتسعده ماديا وعضويا، بل الإنسان في حاجة إلى إشباع رغبات أخرى أكثر أهمية من تلك الرغبات المادية والغريزية، مثل: الرغبات العقلية، والرغبات الأدبية والفنية، والرغبات الروحانية والنفسية. وهذا ما توفره الثقافة للإنسان، باعتبارها ثقافة لامادية قائمة على الإبداع والفن والدين والفكر والفلسفة والعادات والتقاليد والطقوس والأعراف. ويعني هذا أن الثقافة هي كل الإنتاجات المعنوية التي تساهم في تنمية الإنسان عقليا وذهنيا ووجدانيا ومهاريا. وبالتالي، فهي أس التنمية البشرية المستدامة إلى جانب الأبعاد الأخرى، مثل: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

عديدة هي الدوافع والمعطيات التي تدفعنا إلى القول: إن هناك ضرورات ذاتية وموضوعية قصوى لتنمية ثقافة سياسية – ديمقراطية جديدة في المجال العربي، تتجاوز كل عناصر التخلف والانحطاط والاستبداد العالقة في الثقافة السياسية السائدة, وذلك لأنه لا يمكن الخروج من مآزق الراهن والتفاعل الإيجابي مع مكاسب الحضارة، بدون ممارسة قطيعة معرفية وسياسية مع ثقافة التخلف والاستبداد وتقاليدهما, وذلك لأنها هي المسؤولة عن عرقلة الكثير من مشروعات التقدم والحرية في المجتمعات العربية و تحقيق تنمية مستدامة على جميع المستويات, فالاستبداد السياسي ظل و لا يزال، المعرقل الاساسي للانطلاقة الحضارية الجديدة، وهو الذي يحيط المجتمعات بمزيد من الكوابح التي تحول دون التقدم والتطور السياسي والحقوقي والحضاري. من هنا تتشكل الحاجة الماسة إلى تفكيك ثقافة الاستبداد والديكتاتورية في الفضاء الثقافي والسياسي العربي، وبناء فكر وثقافة سياسية جديدة، قوامها

الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق تنمية من شانها ان تساهم في تقدم الافراد والمجتمعات لتخلق بذلك ثقافة سياسية جديدة تكرس التقدم والاستدامة، لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع التقدم في المجال العربي، هو نبذ الاستبداد وتفكيك الثقافة الرجعية وإزالة الاستبداد السياسي، وتحقيق متستوى من التعاون في مجال تطوير وخلق ثقافة سياسية تعمل على دمج مصطحات جديدة تعمل على تحقيق تنمية حقيقية تكفل حد أدني من التنمية امام التطورات التي تحصل في المجتمعات لا سيما العربية منها .

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للإجابة عن المشكلة البحتية التالية:

فيما تتمثل الثقافة السياسية الجديدة؟ وما هي علاقتها بالتنمية البشرية المستدامة؟ وما هي مختلف الدعائم التي من شانها ان تكرس لثقافة سياسية تحقق تنمية بشرية مستدامة؟

للإجابة عن هذه المشكلة البحثية وجب التطرق بالدراسة للنقاط التالية

أولا: أهمية الثقافة السياسية والحاجة الى تجسيد محتواها

ثانيا: العلاقـة بين الثقافـة السياسية والتنمية البشرية المستدامة

ثالثا: آليات المقاربة الثقافية السياسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة

الكلمات المفتاحية

التنمية البشرية المستدامة المقصود بالتنمية البشرية المستدامة، فهي تلك السياسة التنموية الشاملة المستمرة والدائمة المبنية على التخطيط المستقبلي، والتدبير الناجع، والمراقبة التقويمية التصحيحية الفعالة .وبالتالي، تراعي التنمية المستدامة أربعة عناصر أساسية لها علاقة بتنمية الفرد أو الإنسان أو المجتمع البشري هي: البعد الاقتصادي،

والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الثقافي. ولابد أن تتكامل هذه الأبعاد الأربعة جميعها بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة، فلا تنمية حقيقية بدون هذه الأبعاد الأربعة.

فالبعد الثقافي حاضر في التنمية المستدامة بشكل لافت للانتباه؛ لأنه أساس رقي التعليم، وركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة، وقاطرة المجتمع، ودعامة للرقي الاجتماعي والمادي، وآلية إجرائية للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف كما ان هدف التنمية البشرية المستدامة ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل هو تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليعيشوا حياة أطول وأفضل فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم بممارسة حياتهم السياسية و الاجتماعية، ويمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم .

الثقافة السياسية الجديدة الثقافة السياسية الجديدة هي ما تفترضه استراتيجية التنمية البشرية المستدامة فهي الثقافة التي تحمل مستوى وعي كبير للسياسة والمجال السياسي، بحيث تحمل التوافق والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط، والاحتكار، والإلغاء.... إلخ، فتفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع. وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها.[1]

أولا: أهمية ثقافة سياسية الجديدة والحاجة الى تجسيد محتواها

إن عملية تأسيس ثقافة سياسية جديدة وبنائها، تتجاوز رواسب الانحطاط وموروثات الاستبداد السياسي، ترتبط بطبيعة الهدف أو الأهداف المتوخاة من هذه العملية. وعليه فإن الغاية المتوخاة من الثقافة السياسية الجديدة، هي إشاعة النمط الديمقراطي في الحياة العامة للعرب والمسلمين .بحيث تكون الديمقراطية كثقافة وآليات ووسائل ونظم، هي السائدة في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة والسلطة، كما هي

جزء حيوي في النسيج الاجتماعي والثقافي، فالثقافة السياسية الجديدة التي ننشدها ونتطلع إليها، هي تلك الثقافة التي تعزز التطور الديمقراطي والحقوقي في مجتمعاتنا، وتحول دون بروز السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية المفضية والمؤسسة إلى الديكتاتورية والاستبداد .

إننا بحاجة إلى ثقافة سياسية تعزز الخيار الديمقراطي في صفوف المجتمع، وتعمل على تهيئة المناخ لرفض كل محاولات تكميم الأفواه والعودة بالمجتمع إلى الأنظمة الشمولية التي تلغي الإنسان وحقوقه، وتحارب كل محاولاته للتحرر والانعتاق من ربقة الاضطهاد والقهر السياسي والاجتماعي. كما تظهر الحاجة الى العمل على بناء الوعي الاجتماعي والسياسي على أسس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتجاوز كل أشكال الوعي الاجتماعي والسياسي المشوه. الذي يبرر استخدام القهر ويسوغ ممارسة الاستبداد ويقبل بتأجيل مشروع حقوق الإنسان وامتهان كرامته وحاجتنا إلى الثقافة السياسية الجديدة، تنبع من حاجتنا إلى بناء وعي اجتماعي وسياسي جديد، يمارس القطيعة بكل مستوياتها مع الديكتاتورية والاستبداد وكل مسوغات تعطيل مشروع الحريات السياسية والديمقراطية الشاملة .ويبني هذا الوعي الجديد حقائق العدالة والمساواة وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة واحترام حق التعبير والاختلاف، وصياغة واقعنا كله وفق متقضيات الديمقراطية وحقوق الإنسان .

لذلك فإننا في أمس الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تدفع المجتمع وتحفزه بكل فئاته وشرائحه وأجياله إلى المشاركة السياسية وشؤون إدارة الشأن العام. من هنا فإن حاجتنا إلى الثقافة السياسية الجديدة، بمستوى حاجتنا إلى الديمقراطية والحريات السياسية. وذلك لأنه لا يمكن إنجاز ديمقراطية في بنائنا الاجتماعي والسياسي من دون مشاركة الناس و الوسيلة الحضارية لتحفيز الناس للمشاركة في هذا المجال، هو خلق ثقافة سياسية

جديدة، تدفعهم بشكل ذاتي –ديناميكي إلى تحمل المسؤولية العامة والمشاركة بحيوية وفعالية في الشأن السياسي العام[2]

ثانيا: العلاقــة بين الثقافـة السياسية الجديدة والتنمية البشرية المستدامة

هناك ثلاثة تصورات حول علاقة الثقافة السياسية بالتنمية الشاملة او المستدامة. فهناك من يرى بأن الثقافة تعرقل مسيرة تنمية الدول، وتحول دون تقدمها بشكل إيجابي. ومن ثم، تصبح الثقافة عائقا أمام تقدم بعض الشعوب، خاصة إذا كانت العادات والتقاليد والأعراف هي السائدة، وكانت تلك التقاليد تقليدية تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك رأي مناقض يرى بأن الثقافة هي من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد بكل قطاعاته، والرفع من الإنتاج الوطني أو القومي. ولابد من مراعاة هذا البعد في مجال التخطيط والتدبير والتقويم. ويعني هذا أن الأولوية تعطى للبعد الثقافي على حساب الأبعاد والمكونات التنموية الأخرى، بيد أن هناك رأيا تركيبيا ثالثا يؤمن بجدلية الثقافة والتنمية.أي :لايمكن فصل الثقافة عن التنمية، فكل واحد يكمل الآخر بطريقة بنيوية وعضوية وجدلية.

وإذا كانت دول العربية ودول منطقة جنوب المتوسط خاصة قد ركزت، في سنوات سبقت على التنمية الاقتصادية لتحسين الأوضاع المجتمعية، فإن هذه الدول حاليا قد اهتمت بالتغير الاجتماعي. فقد اصبحت تعتني أكثر، بالمقاربة الثقافية في تنفيذ التنمية البشرية المستدامة، بفضل توجهات اليونسكو التي اعتبرت سنوات الثمانين والتسعينيات فرصة ذهبية للتنمية الثقافية، بناء على التنوع الثقافي واللساني والتراثي، وأعطت أهمية كبرى للثقافة اللامادية في تطوير الشعوب وتنميتها. بيد أن الثقافة قد خضعت لشروط العولمة ومستلزماتها ابتداء من سنوات التسعين من القرن الماضي إلى سنوات الألفية الثالثة.

هذا، وتتجلى أهمية الثقافة في ارتباطها بالتعليم والإعلام والدين والأدب والفن، وتساهم هذه الآليات كلها في توعية المجتمع ذهنيا ووجدانيا وحركيا، وتطويره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحسين سلوك الأفراد تجاه ذواتهم وأسرهم ومجتمعهم ووطنهم وأمتهم وعالمهم الإنساني، وتغيير تصرفاتهم وممارساتهم وتطبيقاتهم العملية التي قد تؤثر سلبا على التنمية، مثل: تلويث البيئة، وتخريب الآثار، والتبذير الاستهلاكي المتعلق بالمأكل والمشرب والطاقة، والإنفاق المالي المبالغ فيه...وفي الوقت نفسه، قد تدفع الثقافة الأفراد إلى طلب العلم للحد من الأمية، والقضاء على كل تجلياتها، سواء أكانت أمية أبجدية، أم أمية إعلامية، أم أمية لغوية، أم أمية وظيفية، أم غيرها من الأميات السائدة في عالمنا اليوم هذا، وتتضمن الثقافة – اليوم- مجموعة من الخصائص والسمات المميزة لمجتمع أو لمجموعة إثنية ما، سواء أكان ذلك على المستوى المادي أم على المستوى الروحاني أم على المستوى المعنوي. ويعني هذا أن الثقافة هي التي تميز مجتمعا عن مجتمع آخر.

فنجد المؤسسات الرسمية الدولية أو الوطنية أو الجهوية أو المحلية تنطلق من المقاربة الثقافية في التخطيط للتنمية الشاملة المستدامة على جميع الأصعدة والمستويات؛ نظرا للعلاقة الجدلية الموجودة بين الثقافة والتنمية. بيد أن هناك كثيرا من دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، ترى بأن المكون الثقافي هو عبء ثقيل على التنمية من النواحي المادية والمالية والسياسية والأمنية، [3]

ولا تراهن عليه، بشكل كبير، في تحقيق تقدمها الاقتصادي. لذا، تهمش هذا المكون تهميشا ملحوظا، ولا تبالي به إطلاقا. في المقابل، نجد دولا متقدمة ونامية تعطي الأولوية للثقافة في مجال التنمية الشاملة، بل نتحدث – اليوم-عن سياحة ثقافية، وسياسة ثقافية، واقتصاد ثقافي، ومجتمع ثقافي، وكائن بشري ثقافي.

ومن جهة أخرى، بما أنه يستحيل فصل التنمية المستدامة عن الثقافة، إذ العلاقة بينهما علاقة جدلية وعضوية وتكاملية، فلابد – إذاً–من ربط التنمية المستدامة بما هو ثقافي واجتماعي واقتصادي وبيئي، وتمثل المقاربة الثقافية أثناء إرساء آليات التنمية المستدامة تخطيطا وتدبيرا ومراقبة، والاهتمام بالتنوع الثقافي للمساهمة في إثراء العولمة. والآتي، أن التنمية المستدامة لايمكن أن تحقق نتائجها فقط بالاعتماد على ماهو اقتصادي، فلابد من استدماج البعد الثقافي الذي يتمثل فيما هو معنوي وفكري وروحي ووجداني، وإقناع صانعي القرارات السياسية والفاعلين الاجتماعيين المحليين والدوليين بدمج مبادئ التنوع الثقافي وقيم التعددية الثقافية في مجمل السياسات والآليات التطبيقية والممارسات العامة، سيما عبر الشراكات العامة والخاصة، وتشجيع المجتمع المدني، وتمثل الديمقراطية، وتطوير التعليم، والإيمان بفلسفة الإبداع، وتسريع وتيرة العمل، وتبني سياسة تنموية شاملة ومستدامة.

ثالثا آليات المقاربة الثقافية السياسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة:

لا يمكن تحقيق ثقافة سياسية جديدة وحقيقية في المجتمع ككل إلا بوجود مجموعة من الآليات المؤسساتية والبنيات المادية والمعنوية التي يمكن حصرها فيما يلي:

1 **المجتمع المدني:** يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار، وتفعيل التنمية البشرية الحقيقية. فيتخذ المجتمع المدني طابعا اجتماعيا مدنيا وسلميا، كما أنه مستقل عن الدولة والحكومة، وعن كل المؤسسات الرسمية والعسكرية، على الرغم من كونه يتكامل مع المؤسسات الحاكمة تنسيقا واستشارة واقتراحا، كما يجسد المجتمع المدني مظهرا من مظاهر الديمقراطية الحديثة التي ترتكز على الحرية، والكرامة، والعدالة، والمساواة، والأخوة، والإيمان بحقوق الإنسان.وبالتالي، لا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويعمل على تثبيتها وتكريسها

في جميع المجالات والأصعدة والمستويات. كما أن المجتمع المدني "من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات. ثم، إن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة[4]

حدد الدكتور سعد الدين إبراهيم، تعريفا للمجتمع المدني" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف"فهي عبارة عن هيئات مدنية حرة ومستقلة، تقوم بأعمال تطوعية اختيارية لصالح الإنسان، بتنسيق مع الدولة، أو في استقلال عنها، [5]

من أجل تحقيق التنمية الشاملة في مختلف الميادين والمجالات والفنون والمعارف والآداب، لتوعية المواطنين ذهنيا ووجدانيا وحركيا، ونشر الثقافة بينهم للقضاء على الأمية والتخلف والجهل والفقر والجوع والبطالة. بمعنى أن الثقافة تؤهل الناس لكي يزاولوا أعمالا إيجابية منتجة وهادفة وبناءة، تكون في خدمة الوطن والأمة والإنسانية.

2-الجمعيات الثقافية: لا أحد ينكر أهمية الجمعيات المدنية بمختلف أنواعها (جمعيات ثقافية، وجمعيات رياضية، وجمعيات اجتماعية، وجمعيات سياسية، وجمعيات بيئية، وجمعيات سياحية، وجمعيات نسوية، وجمعيات تربوية وتعليمية...)؛ لما لها من دور ثقافي هام في خدمة التنمية البشرية المستدامة، فهي التي تقوم بتأطير الأفراد تأطيرا مهاريا أو سلوكيا أو عمليا، وتوعيتهم توعية دينية وأخلاقية وسياسية ووطنية وقومية، وتغيير سلوكهم تغييرا إيجابيا، وتكوينهم تكوينا تخصصيا نوعيا، أو تكوينا شاملا وموسوعيا. بل

تقوم هذه الجمعيات بدور تثقيفي وتنموي وتوعوي لافت للنظر في إطار مبادرات فردية أو جماعية. كما تساهم هذه الجمعيات في تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة في البلاد؛ لما تقوم به من مهام علاجية نفسية واجتماعية وإرشادية، بغية توجيه الأطفال والشباب والبالغين نحو المواطنة الصالحة. وقد تكون هذه الجمعيات الثقافية مدعمة أو غير مدعمة، لكن هدفها الوحيد هو توعية المواطن، وتكوينه تكوينا مهاريا مفيدا، وتأطيره سياسيا واجتماعيا وثقافيا وعقديا، وتوجيهه وجهة حسنة.[6]

3-البنيـات التحتيـة: لا يمكن الحديث عن نهضة ثقافية وسياسية حقيقية في بلد ما إلا بتوفير بنيات ثقافية مناسبة ومتعددة ومتنوعة، كأن نشيد مركبات ثقافية ورياضية وفنية وعلمية. علاوة على إيجاد معاهد ومختبرات ومحترفات وورشات ومتاحف ومكتبات وخزانات، فضلا عن بناء قاعات المسرح والسينما، وتشجيع الناس على الإقبال عليها بأعداد كثيرة؛ لأن الثقافة أداة للتوعية والتنوير والتثقيف، ووسيلة لمحاربة الأمية والجهل والتخلف. وتعد الثقافة كذلك، بفنونها وآدابها وعلومها، مسلكا حقيقيا للإفادة والإقناع والإمتاع والتسلية والتثقيف. ولايمكن للتنمية الثقافية أن تحقق نتائجها المثمرة إلا بتشييد المركبات الثقافية الواسعة والرحبة، وإنشاء المعاهد التابعة لها للتعليم والتكوين والتأطير. علاوة على ذلك، لابد من توفير المسارح والمتاحف وقاعات السينما، وقاعات للتدريب والتكوين والتأطير. وينبغي أن تخضع تلك المركبات الثقافية، في هندستها المعمارية، للخصوصية الحضارية هوية وتأصيلا وتأسيسا .بمعنى أن تتلاءم تلك المركبات مع طبيعة المجتمع وحضارته وثقافته وهويته وخصوصياته المحلية والروحية والمعنوية، مع الانفتاح على الحداثة أو ما بعد الحداثة، بشرط الاحتفاظ على الموروث اللامادي الأصيل والفرجات الدرامية والإثنوسينولوجية الخاصة بذلك المجتمع[7]

4-الدعـم المادي والمعنوي: لايمكن للفعل الثقافي أن يعطي ثماره المرجوة إلا بالدعم الحقيقي، وتوفير الإمكانات المادية والمالية. بمعنى أن الثقافة لا يمكن أن تبنى أو

يخطط لها آنيا أو مرحليا أو مستقبليا، بغية تحقيق التنمية البشرية المستدامة، في غياب التجهيزات المادية والتقنية والرقمية، أو في ظل غياب الإمكانات المالية. لأن الفعل الثقافي لايمكن أن يتحقق بدون تمويل حقيقي فعال. فلابد من تقديم منح وجوائز وهبات وشهادات تشجيعية أو تقديرية للجمعيات، والفرق، والنوادي، والأفراد، والمثقفين، والمبدعين، والفنانين، تشجيعا لهم على العطاء والبذل والإبداع، والاستمرار في عملهم الراقي والسامي.

ولابد للدولة أو المؤسسات الخاصة أن تدعم، بكل إمكاناتها المتوفرة، ما يقوم على البحث والابتكار والاستكشاف؛ لأن الإبداع هو أساس النهضة الثقافية الحقيقية، ونواة التميز والتفرد عربيا وعالميا. وبتعبير آخر، ينبغي على الدولة أن تشجع، بكل ما أوتيت من إمكانات وطاقات، مختلف الأنشطة الثقافية ماديا وماليا ومعنويا، من أجل أن ينتج هذا الفعل الثقافي، بواسطة الطاقات الإبداعية المتميزة والعبقرية والذكية، نظريات وممارسات متفردة أو جماعية، أو يقدم لنا إنتاجات إبداعية نموذجية وحداثية، لها قصب السبق محليا أو جهويا أو وطنيا أو قوميا أو عالميا.

5-المقاربـة التشاركيـة: لا يمكن تحقيق ثقافة سياسية حقيقية إلا بالأخذ بسياسة المقاربة التشاركية. بمعنى أنه من الضروري الانفتاح على الشركاء والفاعلين الداخليين أو الخارجيين، بغية تحصيل الدعم المادي والمالي والمعنوي. ولابد أن تخضع هذه الشراكات لمعطيات تشريعية وقانونية، وألا تتعارض مع أهداف الثقافة من جهة، وأهداف التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى. ومن هنا، نجد دول الجنوب، سيما الدول العربية منها، تبرم شراكات ثقافية مع دول الشمال على أساس التواصل والتعارف والتبادل الثقافي، أو على أساس التحاور والتعايش والتقارب والتسامح.

6-تمثل المقاربة الإبداعيـة: ترتبط الثقافة السياسية الجديدة ارتباطا وثيقا بعملية الابداع، والابتكار والإنتاج، في جميع المجالات والحقول العلمية والمعرفية والأدبية والفنية. وتستلزم المقاربة الإبداعية أن يكون الإنسان المواطن مبدعا، وتساهم المؤسسات الاجتماعية الصغرى منها أو الكبيرة في تحقيق هذه الفلسفة الإبداعية؛ باعتبارها واجبا أخلاقيا وإنسانيا ومجتمعيا وقوميا، يلتزم بها الإنسان في حياته اليومية من أجل تحقيق التقدم والتنمية والازدهار. كما تستوجب الفلسفة الإبداعية الاعتماد على النفس أو الذات لبناء التنمية الشاملة أو المستدامة .لأن من "المقومات الأساسية لبناء إستراتيجية جديدة للتنمية مسألة الاعتماد على النفس.وهذا المفهوم تجده شبه مفقود نسبيا في المعنى والتطبيق، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في بيان أصول هذا المفهوم على أساس من التأني والشمولية لكي يضم في حيثياته جوانب الحياة، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم الإقليمي أم القومي[7]

ويعني هذا أن التنمية المستدامة أو التنمية الشاملة القائمة على العلم والتكنولوجيا، لا يمكن تحقيقها عن طريق نقل التكنولوجيا أو استيرادها جاهزة من الدول المتقدمة، فلابد من الاعتماد على النفس، وتمثل فلسفة الإبداع والتجديد والابتكار. ولا يتأتى ذلك إلا بالمقاربة الثقافية التي تعمل على توعية المجتمع في شتى نواحي الحياة، وتسعى إلى ترقية مستوى الفكر لدى الشعب، وتربية الذوق الفني، وترقية الإحساس الجمالي في التعامل مع الأشياء والمنتوجات الثقافية والفنية والأدبية والتقنية. بمعنى أن الثقافة هي التي تؤدي، بالمواطن إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا. إن الأمر الأساس الذي يجب التركيز عليه هو أن العلم والتقنية الجديدة كلاهما من[8] المكونات العضوية في الثقافة. وهما لا يصبحان مرتبطين اجتماعيا ومنتجين اقتصاديا إلا إذا تم دمجهما في البيئة الثقافية التي يعملان فيها، وبذلك يصيران ظاهرة ديناميكية تستحث التجديد والإبداع.

فالتمكن من التكنولوجيا فهو نتيجة عمل وبحث وإبداع ذاتي، وذلك مسار يستحيل بيعه أو شراؤه، ولا سبيل إلى الوصول إليه إلا باكتساب المعرفة وتنشيط الابتكارفلا يمكن الحديث، إطلاقا، عن مقاربة تنموية ثقافية في غياب الإبداع والابتكار والإنتاج والتحديث.

7-إرساء النظام الديمقراطي: لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة، تكريس ثقافة سياسية جديدة تواكب جل التطورات، إلا بتطبيق النظام الديمقراطي العادل الذي ينبني على الحرية، والحق، والعدالة، والإنصاف، والمساواة، وفصل السلطات، وتطبيق الشورى، وتمجيد الكفاءة، وضمان حقوق الإنسان، والعمل بسياسة الحقوق والواجبات، والأخذ بفلسفة الإبداع والابتكار. فالعامل الأساس في نجاح الإبداع والثقافة والتكنولوجيا هو" توفير الإرادة السياسية، وتوفير جو الحرية لأصحاب المواهب العلمية والفنية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال احترام الإنسان. ووجود العنصر البشري المتوفر على القدرات الفنية والعلمية العالية شرط ضروري في نجاح العملية الإبداعية، وهذا الشرط متوفر في عالمنا العربي والإسلامي، خاصة إذا علمنا أن كبار المتخصصين في المراكز العلمية والتكنولوجية في العالم الغربي هم عرب مسلمون، ولكن غياب الحقوق والحريات العامة، وغياب احترام الإنسان، كل ذاك حرم العالم المتخلف من الاستفادة من طاقاته الذاتية، وأصبح يعيش حالة نزيف مستمر لأدمغته وذوي القدرات فيه".

هذا، ولايمكن أن تتحقق ديمقراطية الثقافة السياسية الجدية إذا تحققت الديمقراطية الحقيقية في المجتمع. ولا ينبغي أن تكون ديمقراطية الدولة شكلية وسطحية تمس ماهو هامشي، وتترك ما هو أساسي وجوهري .[9]

كما لابد أن تحضر الثقافة أو التنمية الثقافية في البرامج السياسية للدول العربية؛ لأن الثقافة السياسية هي أس الحوار والاختلاف والإقناع، بل تساهم في ترسيخ ثقافة النقد الذاتي، وتقبل الآخر، والتشبث بقيم الإنسانية بجميع معانيها. ومهما اختلفت رؤانا للأمور، فإن الغاية تظل واحدة، وهي بناء مجتمع حديث مساير للركب الحضاري والتطور التكنولوجي والعلمي وهكذا، نصل إلى أن دمقرطة المجتمع بشكل حقيقي وعملي، وبنائه حضاريا وأخلاقيا، تعد من أهم الآليات الإجرائية لتحقيق التنمية الثقافية النافعة ولن يتحقق هذا عمليا وميدانيا إلا بإصلاح المنظومة التربوية التعليمية، وربطها بالفعل الثقافي المثمر، عن طريق برمجة مجموعة من الأنشطة الثقافية والأدبية والعلمية والفنية لصالح المتعلم أولا، ولصالح المجتمع ثانيا.

8-تكريس **الإصلاح السياسي تتطلع إليه الدول العربية**، فهي في أمس الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تبلور تطلعات الإصلاح السياسي، وتنضج المضامين السياسية والمجتمعية لعملية الإصلاح السياسي. وبالتالي فإن الثقافة السياسية المنشودة [10]هي التي تساهم في انضاج الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية للانخراط في مشروع الإصلاح السياسي, فالقطع المعرفي والعملي مع حقائق التسلط والهيمنة وموجبات احتكار السلطة والقرار والرأي وانتهاك حقوق المواطنين وإرادتهم، بحاجة إلى رؤية سياسية جديدة وثقافة مجتمعية ودستورية، تأخذ على عاتقها بلورة برنامج وطني متكامل للانعتاق من كل أشكال الاستبداد السياسي وموجباته، والانخراط الفعلي في بناء حياة سياسية جديدة للمجالين العربي والإسلامي على قاعدة الديمقراطية وحقوق الإنسان .

9-الإعـلام الثقافـي: ثمة مجموعة من القنوات الإعلامية الإذاعية والتلفزية والفضائية والصحفية في الغرب تعنى بالثقافة في كل طقوسها وأنواعها وممارساتها وتنظيراتها، بينما نفتقد إليها في كثير من دول الجنوب أو دول العالم العربي مقارنة بقنوات الغناء والإشهار

والأخبار...هذا، وينبغي أن تتكلف هذه القنوات التلفزية والفضائية والإعلامية بعرض مختلف الإنتاجات الثقافية العربية والغربية على حد سواء، مع تقديم برامج وندوات ثقافية حول الإبداعات الفردية والجماعية.

العصرالحالي هو عصر المعلومات والرقميات، فمن الأفضل تشجيع المواقع الإلكترونية التي تعنى بالفعل الثقافي بدعمها ماديا وماليا ومعنويا؛ لأن هذه المواقع الافتراضية لها قدرة كبيرة وسريعة على نشر الثقافة بين أفراد المجتمع، ونقل المعلومات والمعارف والنظريات وتبادل الآراء والأفكار والمعطيات والمعلومات.

10 تنويع المنتوج الثقافي وتطويره: لا يمكن للتنمية الثقافية، بحال من الأحوال، أن تحقق أهدافها النوعية أو المرحلية أو البعيدة إلا بتنويع المنتوج الثقافي وتطويره، ضمن ما يسمى بالتنمية الثقافية. وقد أكدت منظمة اليونسكو على التنوع الثقافي في بياناتها الثقافية التأسيسية؛ نظرا لأهميته في الرفع من مستوى التنمية الاجتماعية والمعنوية والبيئية، وخدمة النمو الاقتصادي. ويشمل التنوع الثقافي الإنتاجات الأدبية والفنية والعلمية والآثار والقيم، وكل ما ينتمي إلى ما يسمى بالثقافة اللامادية[11]

11 الحفاظ على الخصوصيـة الثقافيـة ودعمها: لا يمكن تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية المستدامة بصفة خاصة، إلا إذا عرضنا منتوجنا الحضاري والثقافي الخاص أمام الآخر أو الغير بكل مكوناته الأنطولوجية والهوياتية والدينية، دون إحساس بالنقص. فلا خير في شعب ينكر ثقافته الخاصة، ويزدري خصوصياته العرقية واللغوية والثقافية، ليندمج في منومات هوياتية وثقافية أجنبية؛ لأن ذلك هو نوع من الاستلاب المشيأ، والتدجين السلبي، والمسخ الثقافي.إذاً، فليس هناك تنافر بين العلم والثقافة والخصوصية الهوياتية والدينية، فكل هذه الأشياء تتكامل فيما بينها لتعطي لنا نسقا ثقافيا متميزا. وعليه، فمراعاة الهوية والخصوصية المحلية والثقافية أساس التنمية البشرية المستدامة. وبالتالي، فهو

مرتكز جوهري تعتمد عليه المقاربة الثقافية الشاملة، اضافة الى تطوير التعليم والتربية حيث لا يمكن تحقيق التنمية الثقافية إلا بتطوير التربية والتعليم في مختلف أسلاكه الدراسية، وإشراك المؤسسات التعليمية والجامعية في ترقية الفعل الثقافي، وتنمية المحيط الاجتماعي، والمساهمة في إثراء المشهد الثقافي المحلي والجهوي والوطني والقومي. بمعنى أن التعليم هو قاطرة للتنمية البشرية المستدامة، وأس التقدم والازدهار.

12–الدينامكية والفعالية السياسية: من الصعب تحقيق التنمية بكل مستوياتها إذا لم تكن هناك ديناميكية اجتماعية حقيقية، وفعالية سياسية متميزة ومبدعة، تتسم بسرعة التخطيط والتدبير والتنفيذ والتطبيق، ولها القدرة على تطويع الإمكانات المتاحة لخدمة المجتمع على جميع المستويات والأصعدة. بمعنى أن التنمية الثقافية تتنافى مع البيروقراطية والروتين الإداري وكثرة الأوراق.أي :يستحيل أن تتجسد التنمية الثقافية في مجتمع يعرف بالثبات والبطء والسكون على مستوى النسق والبنيات والعناصر الوظيفية .وفي المقابل، ترتكز التنمية الثقافية على الديناميكية والفعالية السياسية، وسرعة الحركة والإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي: إن عامل الدينامكية " عامل هام يؤثر أكبر تأثير في مصير التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامة في مختلف البلدان...ذلك أن كل الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة لن تظل في حالة ثابتة، وإنما هي أيضا تتطور مع الزمن.ويكون معدل هذا التطور كبيرا وسريعا للغاية في اللحظات والفترات التي يتم فيها تبديل الكثير من الهياكل القائمة والموروثة، وإحلال هياكل جديدة محلها.وهذا العامل ينبغي وضعه في الاعتبار، لأن تأثيره في الإسراع بمعدل التنمية، بل وبكل نشاط المجتمع وإنتاجيته وفعاليته، يكون عادة تأثيرا استثنائيا في قوة دفعه، وفي معدل سرعته، خاصة وأن هناك العديد من الأدلة الدولية الواضحة على مدى تأثير هذه التغيرات في الإسراع بمعدل النمو والتنمية.ولقد أثبتت دول كثيرة أنها مجتمعات حية وفعالة، قادرة على الحركة، من أجل دفع نشاطها وتقدمها إلى مشارف الإنجازات التي حققتها مجتمعات أخرى، بصورة منظمة وإيجابية تدعو إلى الإعجاب". [12]

الخاتمـة:

في الختام فالثقافة السياسية المعاصرة لها علاقة جدلية مع التنمية بصفة خاصة، كما لها علاقة سببية وتفاعلية مع التنمية البشرية المستدامة بصفة عامة. وقد أصبحت الثقافة – اليوم–جزءا أساسيا من التنمية الشاملة، إذ لا يمكن لأي تخطيط مستقبلي، في مجال التنمية، أن ينجح في غياب المقاربة الثقافية التي أصبحت بشكل او بأخر تساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى الأفراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعلميا وتربويا.

إلا انه ثمة مجموعة من العوائق التي تحول دون الاهتمام بهذه المقاربة، أو الأخذ بها في التخطيط التنموي. ونذكر من بين هذه المعيقات السلبية: البيروقراطية، وانعدام الديمقراطية، وغياب فلسفة حقوق الإنسان. ناهيك عن التخلف الاقتصادي والفقر، والجوع، والبطالة، وانتشار الفكر غير العلمي، وانتشار الأمية بأنواعها الأبجدية، والثقافية، والتكنولوجية، وغياب الإعلام النقدي الهادف والبناء، وقلة الموارد والإمكانات المادية والمالية، وعدم تشجيع الكفاءات والأطر المبدعة، وغياب التحفيز المادي والمعنوي .

من هنا فإن إعادة بناء أسس الثقافة السياسية في المجال العربي وبناء أنماط جديدة للعلاقة بين مختلف مكونات المجتمع والوطن على أسس الحرية والعدالة من المداخل الأساسية لبناء واقع ديمقراطي وسياسي جديد. وتحقيق تنمية بشرية مستدامة فالثقافة السياسية الجديدة هي الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة وظائفهم العامة والقيام بمسؤولياتهم السياسية. وتنظيم العلاقات بين تنوعات المجتمع تنظيماً حضارياً وبعيداً عن الصراعات والحروب المفتوحة.

قائمة المراجع

01 - العبد ، جورج ، **عوامل وأثار النمو الإقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004

02-عثمان الزياني " تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي" مركز الجزيرة للدراسات (موقع الجزيرة نت)

03-محمد محفوظ " العرب ومتطلبات الثقافة السياسية الجديدة " جريدة الرياض، عدد 13079.

ب الدوريات

01 -غربي محمد " الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية" دفاتر السياسية والقانون، افريل 2011.

02-عبد الله عب القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة ابحاث ودراسات، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، العدد 07، الصادر 29 جويلية 2002.

03-التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمامول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي، الاصدار 11، 2005.

الرسائل الجامعية

01 -كعيبوش عمر " ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية " دراسة في واقع التجربة الماليزية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية، 2014.

الهوامش

1-غربي محمد " الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية" دفاتر السياسية والقانون، افريل 2011، ص 04.

2-المرجع نفسه، ص 05.

3-العبد، جورج، عوامل وأثار النمو الإقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 85.

4-المرجع نفسه، ص 85.

5-عثمان الزياني " تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي" مركز الجزيرة للدراسات (موقع الجزيرة نت)

6-المرجع نفسه.

7-كعيبوش عمر " ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية " دراسة في واقع التجربة الماليزية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية، 2014.

8-المرجع نفسه، ص 45.

9-عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة ابحاث ودراسات، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، العدد 07، الصادر 29 جويلية 2002، ص 09-10.

10-محمد محفوظ " العرب ومتطلبات الثقافة السياسية الجديدة " جريدة الرياض، عدد

الإستراتيجية الجزائرية للأمن في المتوسط

الأستاذة: جعفر حنان

المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية

الإستراتيجية الجزائرية للأمن في المتوسط

ملخص الدراسة:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة فيما يخص سياساتها الأمنية والإستراتيجية بالمتوسط، خاصة بعد خرجها من الأزمة الداخلية الأمنية في مرحلة التسعينيات ، والتي واكبت التحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي ، وما لحقه من تغير وتطور في المفاهيم والنظريات والمقاربة الأمنية، لتدخل الجزائر بذلك مسارا جديدا في علاقاتها المتوسطية والدولية، وبالتالي خلق توجهات وسياسات جديدة للانفتاح على العالم الخارجي، وكعنوان لإستراتيجيتها التي تتسم بضرورة الحوار و التعاون للقضاء على التهديدات الأمنية الجديدة، ونظرا والمكانة الإستراتيجية للجزائر، والتجربة الذاتية التي عاشتها بسبب الإرهاب وما أفرزه من مخاطر وتداعيات على المنطقة المتوسطية والعلم ككل، فإن الجزائر كان عليها أن تبني تصورها الأمني في ظل تداخل التنافس والتعاون بين القوى المتواجدة بالمنطقة المتوسطية، وما قد تجلبه من تحديات ورهانات التي تواجه الأطراف الفاعلة، في ظل غياب هوية أمنية مشتركة، خاصة وأن المنطقة المتوسطية تعرف ثراءا وزخما ثقافيا وسياسيا واجتماعيا متنوعا، وبالتالي وجود تقاطع نفعي_مصلحي بين الأطراف الفاعلة، لذلك الجزائر تتطلع باستراتيجيتها الأمنية أن تجعل دورها بارزا بالمنطقة المتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، المنطقة المتوسطية، الشراكة، التهديدات الجديدة، التعاون والحوار الأمني، الدور الإقليمي، الأمن، الفواعل الإقليميين.

Abstract:

Algeria has entered a new phase with regard to security and strategic average policy, especially after the output of the internal security crisis in the nineties stage, which coincided with the international transformations of the international system, and the subsequent change and the evolution of the concepts and theories security approach, to enter Algeria so a new course in the Mediterranean ties and international, thus creating trends and new policies of openness to the outside world, and as the title of its strategy characterized by the need for dialogue and cooperation for the elimination of new security threats, and given the strategic position of Algeria, the self and the experience in due to terrorism and Offersh of the risks and consequences on the Mediterranean and science as a whole region, Algeria She had to adopt security imaginable under the overlap of competition and cooperation between the existing Mediterranean region's powers, and what might bring challenges and stakes facing the actors, in the absence of a joint security identity, especially since the Mediterranean region known richer and momentum culturally, politically and socially diverse, and therefore the presence of the intersection Nfie_msalehy between the actors,

So Algeria is looking security to its strategy to make the Mediterranean a prominent role in the region.

مقدمة:

لقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من انفجارات للنزاعات الداخلية، وتداعيات حرب الخليج الثانية والثالثة، وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي وكل أنواع الجريمة المنظمة، كل هذه المعطيات جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة في مجمل المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين الجزائر وباقي أطراف منطقة المتوسط (الضفة الشمالية والجنوبية)، حيث أصبح الملف الأمني يعد أحد المجالات الجديدة المتجددة بل والمحور الأكثر أهمية وتداولا.

وعليه يمكن القول إنه إذا كان هناك تطور جديد في العلاقات الجزائرية مع الطرف الأوروبي أو باقي الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فهو بلا شك في الجانب الأمني انطلاقا من عدة أحداث، وتطور في العلاقات الجماعية والثنائية أهمها إعلان برشلونة الذي اشتمل على مكونات أساسية بالنسبة للشراكة السياسية والأمنية مثل الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العمل من أجل نزع الأسلحة النووية، إلى جانب المطالبة والدعوة إلى مكافحة الإرهاب ومظاهر عدم الاستقرار.

ولقد شهدت الجزائر إلى جانب كل دول العالم انهيار نظام القطبية الثنائية تحولات سريعة وعميقة في مختلف قطاعات النشاط الإنساني، هذه التطورات فتحت المجال لظهور تحديات أمنية و اقتصادية، تكنولوجيا، ثقافية جديدة، في جو يخيم عليه الغموض و عدم الاستقرار، وفي كنف نظام دولي في طور التشكل و التكوين، كل هذه المعطيات رافقها تعميق الخلافات التي أدت في كثير من الأحيان إلى مصير مجهول، وفي هذا السياق وضعت التحديات الأمنية في الواجهة في ظل ظهور مفاهيم جديدة للأمن و تداعيات أمنية مختلفة مثل: التطرف بكل أنواعه و الهجرة غير الشرعية وتهريب الأموال وتجارة السلاح والتعبير بالعنف عن المطالب ...الخ، التي أصبحت تهدد السلم و الأمن في العالم، ولأن الجزائر تعرضت في فترة التسعينات بما يسمى بالعشرية السوداء إلى زعزعة في استقرار نظامها و اختراق أمنها الوطني وإغراقها في اضطرابات ومشاكل داخلية عميقة،

حيث يعود سبب انطلاق أزمتها الوطنية إلى نهاية سنة 1991 والمتمثل في توقيف المسار الانتخابي في رفض نتائج الانتخابات التشريعية، بفوز الحزب المعارض للحكومة الجزائرية "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، فالجزائر باتت تعيش مواجهة ساخنة و توتر على كل الأصعدة، حيث سببت هذه الأزمة الداخلية في إحداث شلل كبير في كثير من القطاعات وصل إلى حد تدمير نسبة كبيرة في البنية التحتية الاقتصادية أي خسائر قدرت بـ 20 مليار دولار، وما سببه ذلك من تداعيات على مستوى العديد من القطاعات الأخرى بالدولة وعلى أمن الفرد والمجتمع والدولة، أصبحت تنعت هذه الظاهرة في الخطب الرسمية والكتابات الإعلامية في الجزائر بالإرهاب، مسببة لها عزلة دولية عدم تكييف النظام الجزائري مع المنظومة الإيديولوجية الدولية الجديدة من جهة، وتهميش دورها عن المشاركة في ما يجري من تفاعلات وتحولات في العلاقات الدولية من جهة ثانية.

ونظرا لأهمية موقع الجزائر الجغرافي والجهوي والقاري، ومكانتها الإستراتيجية المتميزة جعلها طرفا رئيسيا في تحديد طبيعة وأنماط التفاعلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، بمعنى أشمل كل أنماط التفاعل التعاونية والصراعية على امتداد منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في ضوء ما تقدم وبناءا عليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الإستراتيجية الجزائرية للأمن بالمتوسط أن تلعب دورا فعالا وريادیا في تحقيق أمنها المحلي والإقليمي؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة، سنتاول موضوعنا وفق المحاور التالية:

المحور الأول: أهمية البحر الأبيض المتوسط أمنيا بالنسبة للجزائر وتوجهاتها.

المحور الثاني: الرؤية الجزائرية–الأوروبية في الإستراتيجية الأمنية بالمتوسط.

المحور الثالث: الرؤية الجزائرية –الأطلسية في الإستراتيجية الأمنية بالمتوسط.

المحور الأول: أهمية البحر الأبيض المتوسط أمنيا بالنسبة للجزائر وتوجهاتها

أولا: أهمية البحر الأبيض المتوسط أمنيا.

البحر المتوسط هو حلقة وصل ونقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ثلاث مناطق اثنتان منها تقع في الوطن العربي، هما مضيق جيل طارق في المغرب وقناة السويس في مصر، أما الثالثة فتقع في تركيا وهي مضيق البوسفور، ومن هنا جاء اسم المتوسط لأنه يتوسط هذه القارات الثلاث، وهي قارات الحضارات والحروب ومهد ديانات توحيدية ثلاث، وقد نشأت على أراضيها الحياة البشرية وتطورت عبر القرون، فالبحر الأبيض المتوسط بموقعه المركزي، يعتبر نقطة التقاء محورين: الشرق الغرب (سابقا) والشمال الجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الإستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسة من الأوروبيين "قلب العالم.

علاوة على ما سبق، يجتذب البحر المتوسط سدس التجارة العالمية وثلث تجارة النفط العالمية، إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاحتراق نتيجة عدة عوامل منها: الانفجار السكاني والأصولية الإسلامية والإرهاب والهجرة غير الشرعية، والنزاع العربي الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا، والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية وتآكل التربة والتوترات الاقتصادية.

فالجزائر منذ الوهلة الأولى كانت مدركة بأن ظاهرة الإرهاب الدولي هي ظاهرة عالمية و ليست حكرا على الجزائر، وهذا ما أرادت أن تثبته للعالم محاولة إبراز مدى تداعيات الإرهاب على أمن الشعوب و الدول انطلاقا من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأن نتائجه ستطال العالم بأكمله في المستقبل القريب، إلا أن ضيق الأفق والمصلحة البراغماتية التي تتحكم في السياسة العالمية (الأوروبية و الأمريكية) هون من الخطر حين ذاك[i]، ورجعا الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغياب الممارسة الديمقراطية، وحث الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب إلى استدراك الوضع بتحسين أوضاعها الداخلية و فتح المجال أمام الممارسة الديمقراطية.

ومع هذا واصلت الجزائر وباقي الدول العربية التي تعاني من ظاهرة الإرهاب منذ بداية التسعينات مطالبة المجتمع الدولي بالتعاون لمحاربة ظاهرة الإرهاب من إيجاد آليات و أطر تسمح بالتحرك الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، ولعل أول هذه الآليات نجد الآلية القضائية والمقصود بها التعاون في المجال القضائي لوضع حد لنشاط الجماعات الإرهابية ووضع اتفاقيات دولية متعلقة بمكافحة الإرهاب ضمن التشريعات الداخلية، والتي يرى الكثير من المراقبين والمختصين أنها تركت تصورا عالميا يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن وارتباطه الوثيق بالسيادة الذي أرست قواعده معاهدة "واسلتفاليا" سنة 1648، وقد كان علينا انتظار العشرية الأخيرة من القرن العشرين و أحداث سبتمبر 2001، كي تضفي الحكومات شيئا من الليونة على الأمن الذي طالما كان يعد في السابق أساس العلاقات الدولية، وفي هذا الاتجاه أعطت مجموعة من العوامل مثل بروز المنظمات الدولية والتطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، معنى آخر لمفهوم الدفاع الوطني حيث أن سيادة الدولة لا تشمل نفس المعنى، وأصبح تراجع استخدام هذا المفهوم يعود بالفائدة على الحيز الأمني الذي يشمل العديد من الدول التي تتقاسم نفس الأهداف و المصالح. ولأن البحر الأبيض المتوسط شكل ولازال يشكل بالنسبة للجزائر الحيز الأمني والذي تخضع حدوده لمعاير المراقبة المشتركة بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة، دفع بالدبلوماسية الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى ضرورة تحييد هذه المنطقة من كل الإنفجارات و التوترات، التي سيطال انعكاسها على كل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط (الضفة الشمالية والجنوبية على السواء)، فقد دعت الجزائر منذ 1976 وهو "تاريخ توقيع التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية"، وإلى إعلان برشلونة 1995 إلى ضرورة إيجاد سبل للحوار والتعاون من أجل تسوية مظاهر اللاإستقرار مثل ظروف تنقل الأفراد والممتلكات ومشكلة الهجرة السرية، ثم مشكلة الإرهاب العابر للحدود والخطر النووي والجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، الإجرام المعلوماتي، الهوة الاقتصادية والاجتماعية، والمخاطر الصحية والكوارث الطبيعية، ولعل هذه المخاطر الجديدة التي

ترفض حلول الأمس، بل إن الدعوة إلى استيعاب و فهم حقيقة النظام العالمي ومخاطر الإرهاب الدولي تدعو إلى ضرورة فهم التعقيدات والمجال الواسع لمصادر التهديد الأمنيii. ولتأمين منطقة البحر الأبيض المتوسط طرحت الجزائر عدة سيناريوهات تناولت في مجملها ما سيكون عليه الوضع في المنطقة، تارة كان الطرح القائم على التعاون شمال جنوب بين ضفتي المتوسط وتارة أخرى التعاون (شمال شمال) أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أو (جنوب جنوب) في إطار الجامعة العربية واجتماعات وزراء الداخلية العرب الذي تشكل اجتماعاته تطورا ونجاحا في إطار مكافحة الإرهاب، على غرار التراجع والفشل المتكرر في التقارب والتعاون خارج الإطار الأمني.

ثانيا: التوجهات الجزائرية الأمنية المتوسطية.

الآلية الأولى سعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق تعاون وتقارب عبر اتجاهين هما العمودي – الجزائر–أوربا –إفريقيا ، والاتجاه الأفقي، الجزائر–آسيا –إفريقيا – إلى الآن الواقع يقدم الاتجاه الثاني على أنه يبقى منظورا مستقبليا ***(prospective vision)***، حيث يبقى التعاون العمودي أكثر إمكانية للتحقيق بسبب الإمكانيات والتقارب الجغرافي وحجم التعاملات والتبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر ودول الضفة الشمالية للمتوسط، ومن هذا المنطلق وسعيا منها لإيجاد مناخ ومحيط متوسطي آمن يسمح بخلق تقارب يقوم على أساس الاحترام والتعاون العادل.

أما الآلية الثانية ذات الأهمية كذلك فهي الجانب الأمني والمتعلق بالتعاون بين المصالح الأمنية للدول في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات والتعاون في إعطاء المعلومات، وذلك بإعطاء التحريات عن التنظيمات الإرهابية ومنع تقديم التسهيلات والدعم المباشر وغير المباشر، خاصة إذا علمنا أن الكثير من التنظيمات المسلحة اتخذت من البلدان الأوروبية قاعدة للدعم اللوجيستيكي والإعلامي.

مضت الجزائر في طرح برامج عبر هذه الآليات والخطط لاستيعاب المخاطر الأمنية لمنطقة المتوسط موظفة في ذلك تجربتها الطويلة في مكافحة الإرهاب، ونجاح مقاربتها الأمنية في مكافحة الإرهاب منتزعة اعترافا دوليا بها، بحيث أضحت مقاربتها كمرجعية هامة عالميا بحكم التجربة التي اعتمدت الحلول السياسية ولم تكتف بالحل الأمني، مما جعلها تملك تصورا و خطوطا عريضة للوقاية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وبمناسبة اجتماع خبراء منطقة المتوسط لمكافحة الإرهاب سنة 1998 بادرت الجزائر إلى تقديم وثيقة احتوت على مجموعة من المبادئ والمقاييس لمكافحة الإرهاب، وهذا في إطار تحقيق فضاء متوسطي مستقر وآمن يسمح بتقوية الشراكة السياسية والأمنية لاسيما في مكافحة الإرهاب ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ فيما يليiii:

أ-الانضمام للاتفاقيات الدولية حول الإرهاب وتطبيقها.

ب-الانضمام (وتأييد) الوسائل الدولية لحقوق الإنسان.

ج-تبادل المعلومات والمشاورات حول مكافحة الإرهاب عن طريق القنوات المناسبة.

د-العمل على اقتحام وسائل الإعلام والمجتمع المدني من اجل الإرهاب للاستقرار ولدولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

هـ-التعاون والشراكة في مكافحة الإرهاب من خلال عمل تشاوري من أجل:

1) تفكيك الشبكات والعصابات الإرهابية.

2) الوقاية من استعمال مناطق دول المتوسط من أجل التخطيط والتمويل أو تبني الإعمال الإرهابية

3) منع جمع الموال ومراقبة حركتها عبر البنوك.

4) منع طبع ونشر وتوزيع أو تسويق الوثائق التحريضية.

5) تجنيب استعمال وسائل الإعلام من اجل الدعاية للإرهاب.

6) الحذر من أجل ألا يكون حق اللجوء حماية الإرهابيين بتطبيق التشريعات الوطنية الخاصة بها.

7) الحذر من أجل عدم استعمال فضاء(شنعن) الأوروبي من أجل السفر والتنقل للأعضاء المشتبه فيهم للشبكات الإرهابية وشبكات الدعم.

8) التكوين والمساعدة بين دول البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الإرهاب.

كل هذه التدابير يحملها التصور الجزائري من خلال هذه الوثيقة، وإن كان الواقع أثبت أن تطبيقها يعرف تأخرا وتراجعا وتدبدبا، بدليل مواصلة التهديد والخطر للجماعة المسلحة وانتشار الأعمال الإرهابية إلى تراب دول أوروبية، ومواصلة تهديدها للأمن و الاستقرار في المتوسط، إلا أنه وإلى جانب هذه الإجراءات والتدابير فإنه يتعين على الطرف الجزائري عدم تجاهل الشراكة المتكاملة على المستوى الداخلي قبل الخارجي، وهذا بين القطاعات الاقتصادية– الخدماتية –العلمية، وإجراء إصلاحات سياسية وبناء دولة القانون، وفتح المجال أمام المشاركة الفعالة للمجتمع المدني وتشجيع المسعى الديمقراطي وحماية وحدة الشعب والتوزيع العادل للثروة، دون أن ننسى السعي ودعم المسعى العربي الذي يرجى إلى ضرورة التفرقة بين الأعمال الإجرامية والإرهابية، والمقاومة المشروعة للشعوب التي تتعرض للاحتلال وبالتحديد ما يحدث في فلسطين والعراق، خاصة أن الجزائر سجلت استمرارية في سياستها الخارجية فيما يتعلق بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرهاiv.

وخلاصة هذا المسعى هو ضرورة الوصول إلى تقديم موحد ودولي للإرهاب لطالما أن هذه الظاهرة أصبحت عابرة للحدود بأخذها طابعا عالميا، وهذا يتضح جليا من خلال المداخلة التي أدلى بها وزير الخارجية الجزائري "بجاوي" يوم 25 سبتمبر 2006 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي دعي فيه إلى التعجيل بالتوصل إلى اتفاق شامل ضد الإرهاب الدولي، وتحديد موحد لهذه الآفة كما ألح على أن هذا التعريف يجب أن يميز بين الكفاح الشرعي للشعوب ضد الاحتلال الأجنبي والأعمال التي يرتكبها الأشخاص أو الجماعات الإرهابية، واجتناب الخلط بين آفة الإرهاب والدين أو حضارة أو منطقة جغرافية معينة" إشارة منه إلى الدين الإسلامي والبلدان الإسلامية"، ودعى وزير الخارجية

العالم الذي يواجه أكثر من أي وقت مضى تهديدات متعددة وخطيرة يجب التصدي لها بطريقة منسقة من أجل وضع حد لأسبابها الأصلية، وتمكين المجموعة الدولية من القيام بعمل تام واستئصال هذه الآفة بطريقة مستدامة وإذا كان هذا الخطاب موجه للعالم بشكل عام فهو موجه لمنطقة المتوسط بشكل خاصv.

وانطلاقا من هذا التصريح يمكن القول إنه سواء تعلق الأمر بالأشكال الجديدة للعنف المنظم، التجارة غير الشرعية، المساس لمبادئ حقوق الإنسان والبيئة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تدفقات الهجرة السرية أو تعميق فوارق التنمية، فإن الطابع العابر للحدود لهذه التهديدات والتحديات الجديدة الأمنية يشكل حقيقة جديدة، لا يمكن للمجتمع الدولي بشكل عام ودول منطقة المتوسط بشكل خاص وخاصة الأوروبية منها أن تبقى تتجاهل أو تنظر إلى هذه التهديدات بنظرة تجزيئية لا بنظرة متكاملة.

المحور الثاني: الرؤية الجزائرية –الأوروبية في الإستراتيجية الأمنية بالمتوسط.

إن التغيرات التي طرأت على المنطقة المتوسطية خاصة من جانب التهديدات ومن تم آليات التعرض لها من قبل الإتحاد الأوروبي، قد بلورت وبشكل واضح موقف الجزائر من المبادرة الأوروبية للتميز الأمني والعسكري، خاصة مع إعلان الاتحاد عن تشكيل قوة تدخل سريع "أوروفور" أي بصيغة التدخل الأمر الذي أثار حفيظة الدول العربية في الجهة المحاذية من بينها الجزائر اتجاه هذه القوة وعن نشاطاتها المحتملة في المتوسط، كما اعتبرتها عملية إجهاضية لمشروع التقارب الأورو–متوسطيvi.

وقد كان موقف الدول المغاربية اتجاه هذه القوة وأولها الجزائر مبنيا على اعتبار أن المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية هي مساعي أحادية الجانب بل وإقصائية، وبالتالي فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا أيضا في الفضاء المتوسطي، الأمر الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وباقي دول المنطقة الجنوبية المتوسطية (العربية). كما أن هذا الموقف استند كذلك إلى أن منطقة حوض المتوسط أو القضاء المتوسطي يحتوي مصالح

مشتركة أمنية وسياسية وعسكرية، مما يستدعي تعميق الحوار المتوسطي بخصوص هذه المصالح، وبموجب أن هذه المصالح تهددها مخاطر لانظامية تقتضي إشراك جميع الفاعلين الجهويين المعنيين في الدفاع عن هذه المصالح، بشكل يضمن نوعا من الانسجام بين جميع الفواعل في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع في المنطقةvii.

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط يتسم بالتعقيد، حيث أنه لا يقتصر على تحقيق على الاستقرار والسلم، ولكنه يشمل إلى جانب ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تعكسها كلمات مثل: الشراكة، التسلح، إدارة الأزمات، الدبلوماسية، الحد من النزعات فض المنازعات بالطرق السلمية، مكافحة الإرهاب، الجريمة، المخدرات، حيث معدل تكرار هذه الكلمات وصل إلى حوالي نصف معدل التكرار الإجمالي، فأوروبا تعرضت لحربين عالمتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن الماضي، لا تريد استحداث مسببات لهذه الحروب ومنه فالأولوية التي تعطيها للجانب الأمني مرهونة بالحفاظ على الوضع القائم، والذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطر الأول عليه، في حين نجد أن أهم الدراسات التي تمثل مرجعية للسياسات الأمنية المتوسطية نجد، الدراسة التي أصدرها معهد الدراسات الأمنية التابع لإتحاد غرب أوروبا*(WEU\UEO)* والتي أكدت أن حوض المتوسط يمثل أولوية كبرى بالنسبة للأمن الأوروبي، وتركيزها على أن هذا المجال يتطلب اهتماما خاصا من قبل إتحاد غرب أوروبا *(W.E.U\UEO)* الذي بدأ حوارا حول المسائل الأمنية مع بعض الدول المتوسطية غير المنتمية للإتحاد، كالجزائر، مصر، المغربviii.

يمكن القول إن التصور الأوروبي للأمن يقوم على فكرة خدمة الأمن عن بعد، بمعنى العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة، لأن التهديدات التي تواجهها تجد مصادرها خارج أوروبا (الصادرة من الجنوب المتوسطي).

أما بالنسبة للموقف الجزائري العملي فقد كان أقل انتقادا من باقي المواقف العربية الأخرى، إذا اعتبر وزير الخارجية آنذاك "أحمد عطاف" أن المبادرة بإنشاء القوة الأوروبية

ليست جديدة وأن الجزائر ستطلب توضيحات حول هذه القوة، وبما أنها تتولى التنسيق بين الدول العربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية فإنها ستدرس المسألة مع الجانب الأوروبي.

وإذا أردنا التساؤل في هذا الصدد، لماذا كان هذا الموقف بالذات من الجزائر؟ الإجابة الموضوعية عن هذا التساؤل تجعلنا نستعرض فلسفة الأمن الجزائري وعقيدته الأمنية القائمة أساسا على مفهوم الأمن الجواري والتعاوني والمشاركاتي، وهذا بالتأكيد نابع من أن التهديدات تفرض إيجاد آليات مشتركة في التصدي لها، بالإضافة إلى أن الأمن الوطني الداخلي لا يمكن فصله عن الجوانب الإقليمية له، وعليه توجب إشراك جميع الفاعلين الجواريين في صياغة المعادلة الأمنية والعسكرية في المنطقة المتوسطية المشتركة.

السؤال الذي يفرض نفسه هنا هل دول الإتحاد الأوروبي كانت جادة في إيجاد حلول سريعة وناجعة لتجاوز إشكالية الأمن؟ أم أن اتفاقية الشراكة كانت تكتيك وإستراتيجية لاحتواء الجزائر وباقي دول

الضفة الجنوبية؟ ولعل الواقع يثبت هذا الطرح بسبب الفشل الذريع الذي عرفه مشروع الشراكة الأورو متوسطي، وطرح البديل من خلال فكرة الإتحاد الأوروبي المطروحة للنقاش، ويحدث هذا في الوقت الذي تسجل الولايات المتحدة الأمريكية حضورا قويا على كل الأصعدة، بل هناك من يطرح الدور الأمريكي على أنه أكثر استعدادا للتعامل بجدية على أقل تقدير في الجانب الأمنيix، كما أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه مجموعة من القضايا التي لها علاقة مباشرة بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط لم تبد حرصا وجدية لحل هذه القضايا العالقة مثل: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مشكلة الصحراء الغربية، والموقف الغامض الذي تتبناه دول الإتحاد الأوروبي اتجاه المساعي الدولية لتسويته عبر الأمم المتحدة، كل هذه الأمثلة تنم على أن الإدارة القاصرة للاتحاد الأوروبي وعلاقته مع دول جنوب الضفة بما فيها الجزائر.

المحور الثالث: الرؤية الجزائرية – الأطلسية في الإستراتيجية الأمنية بالمتوسط.

إن التحول الذي طرأ على أدوار ومهام الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية عبر عنه التصور الإستراتيجي الجديد للحلف منذ نوفمبر 1991، وهو التصور المبني على تحديد تهديدات جديدة لأمن أوربا تقتضي توسيع مفهوم الأمن وزيادة في مهام المنظمة، حيث قرر مجلس الحلف المنعقد ب أسلو في جوان 1992 توسيع مهام الحلف لعمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات الدولية والتعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون بأوربا "*OSCE*"، ومنظمة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

أولا: مبادرة "الحوار الأطلسي-المتوسطي" كإطار للحوار والتعاون الأمني مع الدول الجنوبية للمتوسط

وفي مسعى للانفتاح على دول جنوب البحر المتوسط ضمن إستراتيجيته الأمنية الجديدة بادر الحلف الأطلسي سنة 1994 إلى إطلاق مبادرة "الحوار الأطلسي -المتوسطي" كإطار للحوار والتعاون الأمني مع الدول الجنوبية للمتوسط هدفه التنسيق، تبادل المعلومات والتعاون في مواجهة تهديدات المتعددة التي تهدد الأمن في المتوسط، في إطار رؤية تربط بشكل مباشر أمن أوربا بأمن المتوسط.

الحوار الذي تشارك فيه سبعة دول متوسطية غير أعضاء في الحلف هي: مصر، المغرب، تونس، إسرائيل، موريتانيا، الأردن (سنة 1995)، والجزائر (سنة 2000) يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يلخصها الحلف فيx:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو.

يرتكز الحوار على أربعة مبادئ أساسية:

- الحوار عملية اختيارية من حيث المشاركة فيه أو من حيث مضمونه، حيث يتسم المرونة.

- آلية الحوار ثنائية بين الناتو من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى *(NATO + 1)*، كما يتضمن الحوار بعد ثاني متعدد الأطراف من خلال الاجتماعات التي تضم الناتو والدول المتوسطية السبعة *(NATO + 7)*.
- يعتمد الحلف مبدأ المساواة بين دول الحوار فيما يخص قدر نشاطات التعاون والمشاركة في الاجتماعات والنقاشات، حيث تتمتع الدول المشاركة في الحوار في إطار سياسية عدم التمييز بالحرية في اختيار مدى مشاركتها فيه وحجم تلك المشاركة، وفق مفهوم التفاضل الذاتي، من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.
- مبادرة الحلف تأتي في منظور متكامل مع المبادرات الدولية الأخرى التي تدخل في نفس الإطار، مثل مسار برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوربا *OSCE*.

الحوار المتوسطي يتضمن أساسا أبعاد عسكرية أمنية متعلقة بمهام حفظ السلم والوقاية من النزاعات والتنسيق المعلوماتي والإستخباراتي، أبعاد عملية ميدانية تتمثل في التمارين والتدريبات العسكرية المشتركة مع دول الحوار، وأبعاد سياسية دبلوماسية تعكس طبيعة المهام الجديدة للحلف في عالم ما بعد الحرب الباردة، ففي البعد السياسي للحوار تعتبر مجموعة التعاون المتوسطي التي تم تأسيسها في قمة مدريد 1997 الإطار المؤسسي لعقد الاجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين، من أجل تطوير الحوار وتعزيزه حيث يتم عقد اجتماعات التشاور السياسي التي تأخذ طابع الناتو+1 بصورة منتظمة على المستويين الدبلوماسي والعملي، وتوفر هذه المناقشات فرصة لتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في المتوسط، والمتعلقة كذلك بتطوير أبعاد التعاون السياسية والعملية للحوار، كما تأخذ هذه الاجتماعات طابع الناتو+7، مثل اجتماعات مجلس شمالي الأطلسي +7 التي تعقد بشكل منتظم، حيث تتيح هذه الاجتماعات الفرصة للأمين العام لحلف الناتو لإطلاع سفراء دول الحوار المتوسطي على جدول أعمال الحلف الحالية، زيادة على ذلك تعتبر الزيارات التي يقوم بها مسؤولو الحلف كالأمين العام

والأمين العام المساعد للدبلوماسية العمومية إلى دول الحوار بهدف تبادل وجهات النظر، وتوضيح الأهداف والأولويات الخاصة بكل دولة من بين أشكال العمل الدبلوماسي المندرج في البعد السياسي للحوارxi.

بعد مرور أكثر من عشرة سنوات عن انطلاق الحوار، بدا واضحا أن مرحلة "المجاملات الدبلوماسية" بالنسبة للطرفين قد انتهت وأصبح من الضروري التساؤل عن آفاق ومستقبل الحوار المتوسطي هل يهدف إلى إدماج دول الضفة الجنوبية في المنظومة الأمنية الأطلسية؟ هل من الممكن أن يتطور مسار الحوار إلى شراكة فعلية؟ أم أن التنسيق الأمني بين الطرفين هو أقصى ما يمكن أن يبلغه الحوار؟

هذه الأسئلة وغيرها حاولت قمة اسطنبول المنعقدة في 28 و29 جوان 2004 الإجابة عنها، بإطلاق ما عرف ب"مبادرة اسطنبول للتعاون"التي تضمنت تحديد لآليات عمل أكثر مرونة مبنية على إعطاء دول الحوار فرصة للتعامل على أساس التفاضل الذاتي من خلال وضع برامج عمل تستجيب لحاجة كل دولة طرف في الحوار، كما أكدت على مجموعة من المبادئ لاسيما الطابع التعاوني للحوار المستند إلى المنفعة المشتركة والمصالح المشتركة لكل من الناتو ودول المنطقة، ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن للناتو أن يفيد فيها، وبخاصة في مجال الأمن والأهم من ذلك أن المبادرة قد دعت إلى تفادي أي سوء فهم حول هذه المبادرة التي لا يقصد منها، لا الانضمام إلى عضوية الناتو أو مجلس الشراكة الأوربية – الأطلسية أو مبادرة الشراكة من أجل السلامxii.

أهداف المبادرة تشكل استمرارية لمسار الحوار الأطلسي المتوسطي، الهادف أساسا إلى التقليص من حجم التهديدات الآتية من المنطقة (الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة السرية، النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي)، زيادة على بعد جديد هو العمل على دعم مسار الإصلاحات السياسية وتشجيع الديمقراطية والحكم الراشد

في دول المنطقة، والعمل أيضا على إيجاد حل دائم وعادل للصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المتوسطxiii.

ثانيا: مستويات التنسيق الجزائري – الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي.

يعد التعاون الجزائري مع الحلف الأطلسي في المجال الأمني أحد أوجه الأدوار التي تلعبها الجزائر في مسار بناء الأمن والسلم في حوض المتوسط، فالمكانة الجيو–سياسية التي تحتلها الجزائر تجعل منها شريكا لا غنا عنه في إستراتيجية بناء الأمن المتوسطي، انخرطت الجزائر بصفة رسمية في مسار الحوار الأطلسي–المتوسطي سنة 2000 على الرغم من أن الحوار كان قد بدأ ستة سنوات قبل ذلك التاريخxiv. ولعل اعتراف منظمة الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في مواجهة الأخطار التي تواجه أوربا من الضفة الجنوبية للمتوسط هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التعاون بين الطرفين، التي بدأت بشكل رسمي نهاية 1999 بزيارة رئيس الجمهورية إلى المقر العام للحلف ببروكسل.

فقد شاركت الجزائر في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية في اجتماع "داكيا فياله" الإسلندية ماي 2002، ثم اجتماع لشبونة 12 جوان 2002 لمنظمة التعاون والأمن في أوربا، كما عرف التنسيق مع الحلف الأطلسي تطورا في إطار الإستراتيجية المعروفة بـ: "المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي" براغ نوفمبر 2002، زيادة على ذلك شاركت الجزائر بداية شهر نوفمبر 2004 في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية، الذي ضم رؤساء قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف، ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بمسار الحوار، وهو الاجتماع الأهم الذي حضرته الجزائر ممثلة برئيس الأركان العامة للجيش، من خلال حركة تبادل الزيارات و الوفود بين الجيش الوطني الشعبي والحلف الأطلسي، حيث زار وفد يرأسه العقيد "جياناكار لوفورتوانا" عن حلف الأطلسي الجزائر في فيفري من سنة 2002، ثم تبعتها زيارة لوفد هام من القيادة الجهوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الأميرال "سيدني مورغان"،

الذي صرح بأن هناك تقدم مستمر في علاقات، وأن "آفاق التعاون بين الطرفين واسعة"[xv].

فالجزائر التي تولي أهمية كبيرة للحوار المتوسطي على اعتبار أنه يسد فراغا في مجال التعاون السياسي العسكري في مسار برشلونة، ساهمت بشكل مكثف في برامج الحوار المختلفة مما جعلها "شريكا أساسيا للمنظمة". ويبدو أن مجال التعاون بين الجائر والحلف قد دخل مراحله العملية، من خلال التمارين البحرية المشتركة التي جرت في عرض السواحل الجزائرية بين6 و9 ديسمبر 2004 بمشاركة قوات من الحلف الأطلسي والبحرية الجزائرية، وفي ذات السياق أعلن مسؤولون في قيادة الحلف عن استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري، "نحن على استعداد لدعم الجزائر ومساعدتها متى أبدت رغبتها في ذلك"، وأوضح العقيد "جوستاب كليمونت" مسئول التعاون العسكري بالحلف أن إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية في دول الضفة الجنوبية ومنها الجزائر أضحت مسألة ضرورية تفرضها الأوضاع الجديدة[xvi].

ومن هذا المنطلق شدد على أن الحلف يضع خبرته تحت تصرف المؤسسة العسكرية الجزائرية، قصد المساهمة في تحديثها من خلال مبادرات تشمل أساسا إعادة تغيير البنية الحالية، ومرافقتها في مسعى إعادة تأهيل قواتها المسلحة، وإعادة نشر وتوزيع طاقمها البشري بأقل الخسائر المادية وفق ما يسمى نظرية اقتصاد الطاقة، فمشاركة الجزائر لم تقتصر على الجانب السياسي والدبلوماسي بل تعدتها إلى الجانب العلمي، حيث شاركت الجزائر في مجموعة من التمارين العسكرية البحرية، التي نظمها الحلف، كما شهدت موانئ الجزائر رسو العديد من السفن الحربية التابعة للحلف مثل رسو ستة وحدات بحرية في شهر مارس 2008، بالإضافة إلى مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات "فونيكس2008" بجنوب إيطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس في أفريل 2008 بهدف تحسين تقنيات التدخل وإجراءات مراقبة البواخر وكذا عمليات الإنقاذ في عرض البحر[xvii].

ومن خلال ما أكدته المجموعة البحرية الأمريكية للإعلام بأن الجزائر تعتبر شريكا هاما في مجال الأمن البحري في أكتوبر 2015، فإن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط لا يزال قائما من خلال التدريبات المبرمجة بين سفن المجموعة ووحدات البحرية الجزائرية بهدف تحسين الفهم والتعاون من أجل مكافحة أفضل للآفات، مع رسو أربع سفن تابعة للمجموعة البحرية المضادة للألغام لمنظمة حلف الشمال الأطلسي بميناء الجزائر، وهذا ما يبقي على مستوى التعاون الأطلسي الجزائري الأمني في نفس مساره.

القيادة الجزائرية تراهن من خلال علاقاتها مع الحلف في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي على تطوير هذه العلاقات باتجاه شراكة حقيقية، خاصة بعد تصريح وزير الشؤون الخارجية الجزائري " محمد بجاوي" أثناءها أن علاقات التعاون القائمة بين القوات المسلحة ومنظمة حلف الأطلسي في مقاومة التحديات الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مضيفا أن الجزائر التي دخلت كليا في عصرنة واحترافية قواتها المسلحة تنوي الاستفادة بطريقة أحسن من الخبرة الأكيدة لمنظمة حلف الأطلسي في هذا الميدان[xviii].

لكن لأجل ترقية التعاون مع دول الضفة الجنوبية يضع الحلف مجموعة من الشروط الواجب تحقيقها خاصة في المجال السياسي، فالدول الغربية العضوة في الحلف الأطلسي تجعل من "دمقرطة" الأنظمة السياسية في هذه الدول شرطا ضروري لإقامة علاقات واسعة، ولعل ميل الحلف نحو الاهتمام بالشأن السياسي رغم أن المنظمة عسكرية بالدرجة الأولى، يندرج ضمن التحولات الإستراتيجية التي أفرزها سقوط المعسكر الشرقي وزوال حلف وارسو، هذه التحولات أملت على الحلف سياسة جديدة قائمة على توسيع مجال اختصاصه لاسيما في مجال الشؤون المدنية والسياسية، عن طريق لجنة الشؤون المدنية التابعة لمجلس الحلف[xix]. ومن هذا المنظور جاء اهتمام الحلف الأطلسي بالتطورات السياسية على الساحة الجزائرية، خاصة الانتخابات الرئاسية لشهر أفريل 2004 حيث عبر الحلف في سابقة هي الأولى عن اعترافه بنزاهة الانتخابات، حيث اعتبر التطور

الحاصل في الجزائر إيجابيا ورحب بمواقف المؤسسة العسكرية، حيث نقلت صحيفة (*Le Jeune INDEPENDANT*) عن مصدر رسمي من قيادة الحلف ببروكسل قوله بأن "الانتخابات الرئاسية في الجزائر قد جرت وفق مسار ديمقراطي" وأن الاقتراع تم وفق "شروط التعددية"xx، و جدير بالذكر أنه لم يسبق للحلف أن أبدى من قبل ملاحظات حول مجرى الانتخابات في أي دولة من قبل ، فمن الواضح أن تدعيم التعاون بين الجزائر والأطلسي بات مرهونا بمدى تقدم الإصلاحات السياسية وتقدم المؤسسة العسكرية في مسار الاحتراف والابتعاد عن الشؤون السياسية ، خاصة وأن قادة الأطلسي لم يخفوا رغبتهم في التعامل مع سلطة شرعية منتخبة ومع قيادات عسكرية منسجمة مع أدوارها الدستورية و خاضعة للسلطة السياسية.

ولعل الزيارة الأولى من نوعها التي قادت أمين عام الحلف الأطلسي السيد "جيب دي هوب شيفر" إلى الجزائر في 25 نوفمبر 2004 قد عبرت عن حجم الأولوية التي توليها هذه المنظمة لمسار التنسيق مع الجزائر، بعد تصريح الأمين العام للحلف: "الجزائر تبنت خيارا استراتيجيا بانخراطها في الحوار" وأضاف بأن: "الحلف قرر الانتقال من الحوار إلى مفهوم الشراكة"، مشيرا إلى أن الجزائر في هذا الإطار ستستفيد من مخطط يستهدف تشجيع الإصلاحات في مجال الدفاع وتأهيل القوات المسلحة، و"ستراعى مطالب الجزائر في إطار شراكة بينها و بين الحلف".

والسؤال الآن هل من الممكن أن ترتقي علاقات التعاون الجزائرية الأطلسية إلى مستوى الشراكة الحقيقية؟ وما هو محتوى هذه الشراكة؟

في الواقع الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي البحث في الأهداف الحقيقية والرهانات غير المعلنة والتي تعد المحدد الأساسي لمستقبل العلاقات، فمن الضروري التذكير بان انفتاح الحلف تجاه دول الضفة الجنوبية أملته الطبيعة الجديدة للتهديدات التي يتصورها نابعة أساسا من هذه الدول (الإرهاب، الهجرة السرية، المخدرات،..)، وبالتالي تستدعي مجابهتها تشكيل خط دفاع أولي خار ج حدود أوربا فالسعي إلى تدريب القوات المسلحة

لدول الجنوب لا يصب إلا في خانة تأهيلها لمواجهة هذه التحديات كذلك الأبعاد السياسية لإستراتيجية الحلف تركز على مسارات الإصلاح والدمقرطة، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع السياسات العامة بهدف التخفيف من حدة التوتر الداخلي، والتقليل من احتمالات نشوء الاضطرابات السياسية تكون سببا في المزيد من الهجرات وتبعث حالة من عدم الاستقرار في المتوسطxxi، لذلك فإن تصور الحلف لمفهوم الشراكة التي تطمح إليها الجزائر يتوقف عند الحدود التي تساهم في تحقيق أهدافه الأمنية بالأساس، لكن مفهوم الشراكة الفعلية يبقى مستبعدا لما يشكله ذلك من احتمالات دخول الجزائر في المنظومة الأمنية الأطلسية وبالتالي ترتيب التزامات بالنسبة لدول الحلف تجاه أمن الجزائر.

والرهان الأهم الذي يسعى الحلف إلى كسبه من خلال مسار الحوار المتوسطي هو البحث عن مجال مؤسسي لإدماج الكيان الإسرائيلي في إطارها الإقليمي، فبعد أكثر من ستون عاما من إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة لازالت هذه الدولة رغم مبادرات التسوية و اتفاقات السلام المبرمة مع بعض دول الجوار تعيش نوعا من العزلة، التي لم تنتهي بإقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية، فالحوار الأطلسي المتوسطي بات يشكل حاليا إطارا مناسبا لهذا المسعى، فالجزائر مثلا لم تندمج قبل اليوم في مسار مماثل يجمعها بدولة إسرائيل إلا من خلال هذا الحوار.

بالمقابل نستطيع القول هنا أن الجزائر تسعى في إطار الحوار المتوسطي إلى الإستفادة من التجربة الأطلسية في ميدان عصرنة وتحديث الجيش، ومرافقة مسار الإحترافية، وهي تراهن على ترقية مستويات التعاون لبلوغ هذا الهدف، كما أن التنسيق الأمني والإستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لأشكال الجريمة المنظمة تعد من بين الرهانات التي تسعى الجزائر لكسبها من خلال تعميق مسار التعاون.

الخاتمــة

في إطار كل ما سبق تناوله نرى وبوضوح أن الجزائر تحاول التكيف مع المستجدات الحاصلة على مستوى الأمن والتغيرات التي لحقت بطبيعة التهديدات، لكنها لا تملك آليات فعالة تمكنها من تطبيق هذا التكيف واقعيا، ومازال لحد الآن هذا التكيف مبنيا على أساس التأثر والتأثير مجرد بناء مواقف لا أكثر، وليس على أساس إدراك منظور تغير موازين القوى التي لحقت بالمنطقة المتوسطية بعد نهاية الحرب الباردة، بمعنى أن الجزائر لم تع بعد أو تصل مرحلة النضج الكافي لاستيعاب معنى التغيرات الحاصلة في الساحة الجيو–سياسية والعسكرية للمنطقة المتوسطية، وإلا لما ركزت اهتمامها أكثر على العلاقات المغاربية والعربية والإفريقية، زيادة على هذا عدم قدرة الجزائر نظرا لقلة الإمكانات في المساهمة في بلورت هذه التغيرات، فإلى حد الآن لا تملك الجزائر سياسة عسكرية أمنية واضحة شاملة، والتي بإمكانها استيعاب كل التحولات الجديدة للتهديدات اللاتماثلية الجديدة، وأن تحدد طبيعة العلاقات في المنطقة المتوسطية وبالتالي بناء استراتيجية شاملة لذلك، ولكي يتحقق هذا يجب على الأقل الحديث عن نوع من توازن للقدرات العسكرية في المنطقة.

ما يهم أكثر في هذا المقام هو وضعية ودور الجزائر المهم في المجموعة المغاربية والإفريقية، بحكم تجاربها التاريخية والسياسية من جهة، ومن جهة ثانية بحكم إمكانياتها الإستراتيجية والإقتصادية مقارنة بجيرانها، وفي استمرارها برغبتها لعب الدور الريادي بالمنطقة أمنيا وسياسيا، وقدرتها على بلوغ ذلك بالمستقبل القريب باعتبار أن هناك فرصا كبيرة يجب أن تعرف استغلالها ولا تتركها تضيع كما سبقت العادة، لأن الأطراف الأخرى كما سبق ذكره تتربص بدول الجنوب، وتحاول بكل ما في وسعها لاستغلال إمكانيات المنطقة لصالحها فنجدها توظف كل شيء من أجل الفوز وتحقيق ما تريد.

في الختام نصل إلى نتيجة محددة هامة جدا ومصيرية في نفس الوقت وهي يجب علينا أن نفهم أن هذه المنطقة المتوسطية هي منطقة اهتمام وتجاذب بصورة متواصلة على طول

تاريخ المنطقة وهذا بين كل القوى الإقليمية والدولية، فالكل ينظر إليها كمنطقة حيوية للنفوذ وقطعة حلوى (طورطة) الكل يتنازع بالظفر بأكبر قطعة منها سواء كان بتقاسم الأدوار وتوزيعها، أو بالتنافس على النفوذ بطرق القوة الناعمة أو الصلبة، فالكل يسعى جاهدا للحصول على أكبر قطعة منها، وما دام الإهتمام كبيرا ومتواصلا والتنافس يبقى على أشده وتبقى المعادلة بيد من عليه أن يعرف كيف يوظف أوراق قوته، ويعرف كيف يستغل نقاط قوته ونقاط ضعف المنافسين، وبذلك يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، تبقى الإستراتيجية الجزائرية للأمن بالمتوسط إستراتيجية معقولة تأخذ من عدم التسرع والحذر من جهة، وعدم الانسياق الكلي وراء الإملاءات الغربية من خلال فرض تصوراتها الأمنية والسياسية على الأطراف الفاعلة الجهوية والإقليمية من جهة ثانية، ما يجعلها ذات تأثير وشريك قوي يفرض أولوية أمنه الداخلي والخارجي قبل كل شيء.

الهوامش:

1-محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، (القاهرة: دار المعارف، 1999)، ص19.

2-مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة الرهانات والأهداف، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع،2006)، ص40.

3-عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط، (مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، سبتمبر 1996)، ص 38.

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص160.

4-مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، من الرابط: *http://omarpolitic.blogspot.com*

5-عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ذكره، ص167.

6-عزيز نوري، الواقع الأمني في المتوسط: الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012، ص138.

7-عن موقع وزارة الخارجية الجزائرية، من الرابط:
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

8-عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص155.

9-تصريح لوزير الخارجية الجزائري، موقع وزارة الخارجية الجزائرية: من الرابط:
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

10-يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة ال جزائر2008،03، ص70.

11-Isabel Fereiqnvnes, "The transatlantic link and European defense and security identity in the Mediterranean context", final rapport, NATO. EAPC, JUN 30, 2001, pp.35,36.

12-Jacomet Arnaud, la politique de sécurité Méditerranéenne De L'UE, dans Pierre Pascallion, la politique de sécurité autour de la Méditerranée, (Paris: lac de paix,2010), pp.29-30

13-تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة": من الرابط:

14- http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2173&typ=ACT

15-عدنان السيد حسين، قضايا دولية: التوسع الأطلسي، (القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص ص17-18.

16-وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية متوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014، ص137.

17- François Siino, "Réseaux de chercheurs en Méditerranée : Contraintes institutionnelles et

autonomie scientifique", (Paris: L`Année du Maghreb, CNRS EDITION, 2009), p .551.

18- lpid. p77.

19-عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ذكره، ص180

20-عدنان السيد حسين، مرجع سابق ذكره، ص.185

21-وهيبة تباني، مرجع سابق ذكره، ص139.

22- الجزائر الحلف الأطلسي، موقع وزارة الخارجية الجزائرية، من الرابط:-

http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

23- François Siino, op.cit., p.560.

24- Jacomet Arnaud, op.cit., p88.

25-الجزائر-الحلف الأطلسي"، موقع وزارة الخارجية الجزائرية :

http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

26-عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ذكره، ص 178.

- تفادي انفجار الأزمات-الوقاية والتحسيس خلال أزمة وباء الايبولا في الجزائر2014 -أنموذجا-

أ. حنان عثمان
جامعة عنابة

تفادي انفجار الأزمات-الوقاية والتحسيس خلال أزمة وباء الايبولا في الجزائر2014 -أنموذجا

مقدمة:

يعيش الإنسان منذ فجر التاريخ في سلسلة لامتناهية من الأزمات والكوارث حيث تعد الأزمات من الأحداث المهمة والمؤثرة في حياة الشعوب (أفرادا، منظمات ودولة)، فقد أصبحت الأزمات جزءا مرتبطا بحياة الناس وتشكل مصدر قلق للجميع سواء المواطنين أو المسؤولين، وبسبب صعوبة السيطرة عليها فإننا نعيش في واقع ملئ بالأزمات المتنوعة التي تمس كل نواحي الحياة من إقتصادية واجتماعية وأمنية وغيرها، حتى أصبحت الأزمة من المفاهيم المتداولة والواسعة الإنتشار. (1)

وتعتبر الأزمات الصحية واحدة من الأزمات التي تمس بشكل كبير ومباشر الدول والشعوب سواءا المتقدمة منها أو النامية، فبالرغم من التطور الحاصل في مجال العلوم الطبية إلا أن الأزمات الصحية لا تزال تتوالى بالظهور والإنتشار الواحدة تلو الأخرى مخلفة وراءها خسائر بشرية ومادية جسيمة. ومن الجدير القول بأن دول العالم الثالث قد تكون أكثر عرضة لأكبر الخسائر نتيجة قلة توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة وكذا سياسات الوقاية التي تسمح لها بالحد من تفشي الأوبئة.

والجزائر—كغيرها من الدول — في عرضة لمختلف الأوبئة والأزمات الصحية المتفشية في الدول المجاورة، إذ كثر الحديث مؤخرا عن وباء الإيبولا المنتشر في بعض دول افريقيا السوداء والذي تسبب في ظهور حالة من الذعر والقلق لدى جميع الدول كونه مرضا سهل وسريع الإنتقال. ولكن، ما هي مختلف التدابير التي اتخذتها السلطات المعنية في الجزائر للتحسيس والوقاية من وباء الايبولا؟ ما هي النقائص التي تم تسجيلها؟ وكيف يمكن سد مثل هذه الثغرات؟

إن الأزمة بمفهومها العام هي: حالة مؤقتة من الإضطراب وعدم التوازن، وهذه الحالة تتميز بصورة أساسية بعدم قدرة الفرد أو المنظمة على مواجهتها بالإعتماد على الأساليب والأدوات المعتادة لحل المشكلات، وتتصف هذه الحالة باحتمال أن ينجم عنها آثار

وانعكاسات ونتائج سلبية أو ايجابية وتنجم هذه الحالة نتيجة حدث مثير تطور من خلال مراحل مختلفة وفق أنساق وأنماط متوقعة، وتتضمن إمكانات للحل. [2]

هنالك بعض الوضعيات التي يجب معالجتها بسرعة، و هنالك أحداث تتوالى بفعل الكرة الثلجية، حيث لا يكون الوقت المتاح في صالح المسيرين [3] ، فإذا كانت الإمكانيات المتاحة غير كافية أو غير مناسبة عند مواجهة حدث معين، وإذا سجل لدينا نقص في الموارد البشرية التي تهتم بتحضير تقارير خبراء و كذا بالإتصال، و إذا لم يوفق المسيرون في تنفيذ مخططات الطوارئ في التنظيمات المعنية[4] فإن هذا يعني نشوب الأزمة التي يرافقها نقص أو غياب في المعلومات، مع وجود ضغط شديد ناجم عن عامل ضيق الوقت و عن تعدد الأطراف المتدخلة فيها.

وتتفجر الأزمات عموما نتيجة:

- خطأ في الإدراك أو الحكم من طرف مسير أو موظف.
- وجود ثغرات على مستوى تسيير السياسات والبرامج والقوانين.
- عدم الإعتراف.
- الإشاعات.
- الفشل في إدارة حالة طوارئ.

وتتميز حالات الأزمات هذه ب:

- إثارة التساؤلات حول المشكل الحقيقي أو ما يُعتقد أنه كذلك.
- توقع تشعب المشكل واستمرار انتشاره.
- فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية.
- تستلزم تجنيدا وتنسيقا مهما على مستوى إدارة العمليات والإتصالات.
- تركيز المجهودات على إعادة الثقة وايجاد أرضيات تفاهم مشترك. [5]

وتمر الأزمات في دورة حياتها بمراحل أساسية، هناك من يقسمها إلى:

1. مرحلة الميلاد
2. مرحلة النمو (الإتساع)
3. مرحلة النضوج

4. مرحلة التقلص(الإنحصار)

5. مرحلة الإختفاء. [6]

ويذهب بعض الباحثين إلى أن دورة حياة الأزمة تمر بخمس مراحل هي:

1. مرحلة إشارات الإنذار

2. مرحلة الإستعداد والوقاية

3. مرحلة احتواء الأضرار

4. مرحلة استعادة النشاط

5. مرحلة استيعاب الدروس المستفادة[7].

وبالرغم من عدم اتفاق الباحثين على عدد موحد لمراحل حياة الأزمة إلا أن هناك إجماعا بينهم على أنه هنالك مرحلة تسبق الإنفجار الفعلي للأزمة، وأن هنالك عادة مؤشرات توحي ببوادر ظهور الأزمة، وتؤدي السيطرة عليها بالقضاء على الأزمة قبل انفجارها وهو ما يمكن أن نطلق عليه ب "إجهاض الأزمة". لكن ذلك يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات، مهما كان نوع الأزمة – بما فيها الأزمات الصحية–المراد تجنبها. وهو ما يسمى بالتخطيط لمرحلة ما قبل الأزمة.

وتكمن أهمية التخطيط هنا في إيجاد حلول عملية وقابلة للتنفيذ تتماشى والإمكانيات المادية والبشرية للتنظيم من أجل تجنب عنصر المفاجأة والتقليل من الأضرار إلى أقصى حد.

ولا شك أن عدم التخطيط العلمي للإتصال لمنع الأزمة ينعكس بالسلب على ردود أفعال الجماهير والرأي العام عند وقوع الأزمات، وثمة حالات ووقائع عديدة تكشف عن أن ضعف أو غياب اتصالات الأزمات قد أدى ذلك إلى زيادة حالات الإضطراب أو الخسائر المادية والبشرية بين الأطراف ذات الصلة بالأزمة. [8]

ويشير يامونسكي إلى أن التخطيط لإدارة الأزمة يتضمن ثماني خطوات:

1. تحديد جوانب الخطورة في عمليات المنظمة.

2. تحديد جوانب الضعف في أداء المنظمة.

3. بناء سيناريهات وخطط تنفيذية.

4. تفعيل قنوات الإتصال بالجماهير الداخلية والخارجية.
5. استخدام نظم جديدة للإدارة والإتصال.
6. صياغة دليل إرشادي للتعامل مع الأزمة.
7. تدريب متحدثين رسميين على التعامل مع وسائل الإعلام.
8. إعادة اختبار الخطط والإجراءات التنفيذية بشكل دوري. (9)

إضافة إلى ضرورة وضع فريق محتمل لتشكيل خلية إدارة الأزمة محتملة الوقوع. وتتلخص مهامه في تعظيم قدرة المنظمة على إدارة الأزمة من خلال توفير المعلومات والبيانات الضروية لاتخاذ القرارات أثناء الأزمة وتوفير سيناريوهات وبدائل، والتدريب مع اتخاذ الإجراءات المطلوبة في كل مرحلة من مراحل تطور الأزمة، بما في ذلك ممارسة التقييم والتعلم بعد انتهاء الأزمة. بالإضافة إلى مخاطبة الجماهير المختلفة ذات العلاقة بالأزمة. (10)

وقد يكون الفريق القائم باتصالات الأزمة أحيانا مستقلا بذاته ويهتم فقط بالإتصال مع الجماهير الداخلية والعالم الخارجي. وتشكل هذا الفريق تبعا للأسس التالية:

1. يتم تشكيل الفريق بقيادة رئيس مجلس الإدارة للمنظمة أو من ينوبه ومسؤولين عن تفق الإتصال والعلاقات العامة والشؤون القانونية والأمن وأخصائي نفسي وأخصائي اجتماعي ومستشار من خارج المنظمة إلخ.
2. يجب أن يتحلى أعضاء الفريق بالعديد من السمات التي تتطلبها مواجهة الأزمة، مثل القدرة على العمل الجماعي والدقة والمرونة والجدية والتحمل والشجاعة والجرأة في اتخاذ القرار والقدرة على الإنجاز.
3. يقوم الفريق بإعداد خطة اتصالات الأزمة وبلورتها ووضع السيناريوهات المحتملة والتدريب على تنفيذها. ويؤدي اشتراك المجموعة في إدارة الأزمة إلى طرح معلومات كثيرة تفيد عملية التخطيط وتضمن عدم التنافر بين الأفراد مما يؤدي إلى سلاسة تنفيذ خطة الإتصالات حال وقوع الأزمة.
4. يتم توزيع المهام على أعضاء الفريق بحيث يؤدي كل فرد مهمة محددة مع تجنب التداخل بين المهام.

5. يتم تدوين بيانات كاملة عن أعضاء الفريق بالسرعة الممكنة تتضمن العناوين وأرقام الهواتف حتى يمكن تجميع أعضاء الفريق بالسرعة الممكنة عند حدوث الأزمة.

6. يجب أن يكون لدى قائد الفريق السلطة الكاملة في الحصول على المعلومات ونشرها على الجماهير ووسائل الإعلام، وأن يكون قادرا على: الإجابة عن أية أسئلة بشكل كامل وفوري، وكذلك إصدار توجيهات والحصول على استجابات فورية، مع القدرة على اتخاذ قرارات رئيسية وضرورية أو أن يكون قريبا جدا من الشخص المسئول عن اتخاذ هذه القرارات.

7. التأكد من أن المتحدثين الرسميين مدربون على مهارات الإتصال ولديهم القدرة على كسب ثقة وتعاطف الآخرين وإدارة الحوارات مع وسائل الإعلام وأن تكون لديهم مساحة من الحرية والخطأ الناتج عن التوتر والقلق.

8. القدرة على العمل لأوقات طويلة قد تستغرق أياما، وتحمل الضغوط الخارجية من الجماهير والمتأثرين بالأزمة. (11)

إضافة إلى ضرورة تشكيل فريق الأزمة فإن التخطيط الاتصالي الجيد لما قبل الأزمة يهدف إلى:

- تحديد استراتيجيات التدخل الممكن استخدامها في حال انفجار الأزمة.
- التنبؤ بكيفية استخدام الإمكانيات والمسؤوليات فيما يتعلق بالإتصال.
- تحديد الرسائل والجماهير المستهدفة.
- السماح للمسؤولين عن الإتصال بإطلاق حملات إعلامية عامة وخلق علاقات مع مختلف وسائل الإعلام. (12)

ويتطلب تخطيط الإتصال في مرحلة ما قبل الأزمة مراعاة العوامل التالية:

1-رصد بيئة عمل المنظمة أو الجهة القائمة بالإتصال: يستهدف ذلك وضع تصور شامل عن تاريخ الجهة القائمة بالإتصال ونشاطها ومركزها المالي والمشكلات التي تعرضت

لها في السابق والمشكلات المتوقعة، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وعلاقات العمل في الداخل والخارج إضافة إلى التركيز على مايلي:

- رصد جوانب قوة المنظمة ودورها في المجتمع، وكيفية توظيف هذه الجوانب في حال التعرض لأزمة محتملة.
- التعرف على جوانب القصور وكيفية التعامل معها لمنع تطور المشكلات إلى أزمات.
- دعم الروابط مع الإعلاميين وكسب ثقتهم وإمدادهم بالمعلومات الدقيقة وتصويب ما قد يكون لديهم من سوء فهم.
- مراجعة النشرات والكتيبات والتقارير التي تصدر عن المنظمة والعمل على تحديثها ودعمها بالمعلومات الموثقة.
- رصد أنشطة المنظمات التي تعمل في نفس المجال ودراسة عناصر تميزها وقصورها.
- التعرف على كيفية تعامل المنظمة مع الأزمات السابقة واستخلاص الدروس المستفادة منها.
- مراجعة السجلات التي تحتوي على كافة الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالمنظمة في شتى المجالات لتستخدم في مواجهة ما قد يثار من تساؤلات وانتقادات في حال وقوع الأزمة، مع الحرص على تحديثها بشكل مستمر واطلا ع فريق إدارة الأزمات عليها.
- إعداد نموذج بيان صحفي سابق التجهيز يتم ملء مساحاته الفارغة قبل توزيعه على مندوبي وسائل الإعلام، لضمان سرعة العمل في حال وقوع الأزمة.
- إعداد فهرس كامل يتضمن أسماء وعناوين وهواتف أعضاء فريق إدارة الأزمة ومسئولي الإتصال.

2-تحديد الأهداف بدقة: يجب أن تكون أهداف المنظمة محددة بدقة حتى يمكن تحويل هذه الأهداف إلى خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، وبرامج تنفيذية تكفل عدم تصعيد المشكلات لكي تتحول إلى أزمات وتتيح زيادة قدرة التنظيم على إقناع الجماهير.

3-تحديد الجماهير المستهدفة للإتصال: الهدف من تحديد الجمهور هو سرعة الوصول والتعامل مع جميع قطاعات المجتمع ذات الصلة بنشاط التنظيم وبالأزمة المحتمل وقوعها، ويضمن ذلك توفير الوقت والجهد والنفقات اللازمة لبناء الرسائل الإقناعية لكل فئة من فئات الجمهور. ويمكن تحديد جمهور الأزمة في هؤلاء الأشخاص أو المنظمات الذين:

- تؤثر فيهم الأزمة.
- يؤثرون في المنظمة.
- المتورطون في الأزمة.
- الذين يحتاجون إلى المعرفة.

وتحتاج كل فئة من الفئات السابقة إلى تعامل مختلف ورسائل إقناعية تناسب رغباتهم وتلبي احتياجاتهم، فالتعامل مع الضحايا وذويهم يختلف عن التعامل مع مندوبي الإعلام، وعنه مع العاملين في المنظمة، والعملاء، والسلطات الحكومية، والمؤسسات التشريعية والرقابية، وشركات التأمين وجماعات الضغط.

إضافة إلى أنه لكل فئة من الفئات السابقة أولوياتها الخاصة، وتختلف طرق الإتصال من فئة إلى أخرى، إذ لا يقتصر تحديد الجمهور المستهدف على معرفة الخصائص الديمغرافية فقط، وإنما الخصائص السيكولوجية مثل الإحتياجات والرغبات والإهتمامات.

4-تحديد طرق الإتصال بالفئات المستهدفة: من المهم التأكد من توافر وسائل الإتصال السريعة بكل فئة من فئات الجمهور المستهدف، ويجب أن تتوفر لدى المنظمة سجلات يتم تحديثها باستمرار تتضمن:

- أسماء وعناوين وكالات الأنباء والصحف والإذاعة والتلفزيون والمسئولين الرسميين وأعضاء البرلمان والسلطات المختصة المعنية بالأزمة.
- عناوين المكاتب والمنازل.
- أرقام الهواتف الأرضية والمحمولة.
- عناوين البريد الإلكتروني *E-mails*.
- الفاكس.

- عقد المؤتمرات الصحفية.
- مواقع الإنترنت.
- مستشارو العلاقات العامة.
- خطوط هواتف الطوارئ.
- مساحات الإعلان المحجوزة مسبقا.
- الشركات المتخصصة في الإتصالات السريعة.

5-بناء الرسائل الإتصال:

تعتمد صياغة الرسائل الإتصالية على طبيعة الأزمة والمرحلة الزمنية التي تمر بها والجمهور المستهدف الذي نخاطبه. وعادة ما ترتكز رسائل الإتصال عند إدارة الأزمة على ثلاث مبادئ رئيسية:

✓ إظهار التعاطف الإنساني: إذا كان الخطأ الناتج عن الأزمة يعود إلى المنظمة، لا بد أن تختار أفضل طريقة للمعالجة. وفي حالات كثيرة لن تستطيع أن تعتذر ولكن تستطيع أن تعبر عما يشير إلى الندم مع الحرص على الحفاظ على سمعتها. ولابد ان تعكس رسائل الإتصال الخاصة بالأزمة التعاطف والإهتمام الإنساني مع ملاحظة أن الشئ الذي يريد الناس ان يلمسوه أثناء الأزمة هو ان نقول لهم "إننا نهتم بالأمر".

✓ بث الطمأنينة: عند ظهور بوادر الأزمة يشعر الناس بالقلق والخوف وتتبادر إلى أذهانهم العديد من الأسئلة، لذلك تعمل المنظمة على بث الطمأنينة من خلا رسائلها التي تتناول:

- الإجراءات التي تقوم بها المنظمة لتصويب ما حدث.
- تأكيد وضع المنظمة المتميز وما سبق تحقيقه من إنجازات بشرط أن يكون ذلك موثقا.
- تأكيد أن ما حدث هو خارج عن الإرادة وشئ نادر لن يتكرر.

- الإعلان عن مزيد من التحقيقات المتعلقة بالأزمة، ويفضل أن تكون تحقيقات تجريها جهات مستقلة عن المنظمة.

✓ إعداد معلومات عن خلفية المنظمة: وذلك من خلال:

- المساعدة في تقديم المعلومات الإعلامية من منظور المنظمة وليس من منظور أطراف أخرى.
- التأكد من أن وسائل الإعلام تحصل على جزء من الحقيقة على الأقل.
- كسب تعاطف وسائل الإعلام تجاه المنظمة في الأوقات الحرجة.

وما يجدر الإشارة إليه هنا هو أن المنظمة لا تملك الوقت الكافي لإعداد هذا النوع من المذكرات المختصرة عند انفجار الأزمة، لذلك يجب أن تعمل على إعدادها مسبق تحسبا لأي طوارئ.

وعند تصميم المنظمة لرسائلها الإقناعية يمكنها أن تختار من بين أربع استراتيجيات وفق ما يتناسب مع متطلبات الأزمة:

- إستراتيجية الإنكار: أي السعي لإقناع الجماهير بعدم وجود أزمة من خلال: الإنكار، الإيضاح، الهجوم والتهديد.
- استراتيجية التبرير: من خلال السعي لإقناع الجماهير بأن ترى الأزمة أقل سلبية وذلك إما بالتماس الأعذار، أو التبرير.
- استراتيجية الإعتذار: من خلال إقناع الجماهير بأن ترى المنظمة بصورة أكثر إيجابية بالتملق والمداهنة (كسب ود الجماهير) أو إلتماس الصفح.
- استراتيجية التعاطف والمعاناة: من خلال اقناع الجماهير بمدى معاناة المنظمة وما تكبدته من خسائر مادية وبشرية لتصويرها على أنها ضحية.

6-تحديد الموارد والتسهيلات المطلوبة: تتمثل أهمية هذه العملية في توفير الإمكانيات المادية والظروف المناسبة للعمل من خلال:

- توفير مكان متسع ومؤثث بشكل مناسب لعقد اجتماعات فريق إتصالات الأزمة، ويكون قريبا من مكان تواجد أعضاء الفريق لتحقيق التنسيق الفعال.
- توفير خطوط الفاكس والبريد الإلكتروني والهواتف الخلوية والتسهيلات البريدية مع توفير اتصالات الإنترنت وإمكانية استخدام طريقة المؤتمرات الهاتفية ومؤتمرات الفيديو والتدريب على كيفية استخدام هذه الوسائل. .
- توفير آلات تصوير، والمستندات والوسائل الضرورية لتدوين البيانات وطباعتها.
- متابعة الصحف ومراقبة النشرات الإخبارية بالإذاعة والتلفزيون.

7-التدريب على محاكاة الأزمة: وهي أفضل طريقة للتدريب على التنسيق بين فريق إتصالات الأزمة، حيث يتمكن كل فرد من معرفة مهامه ومهام الآخرين وبالتالي فإن هذا التدريب يتيح قدرا كبيرا من التفاهم المشترك لكيفية التعامل مع الأحداث دون تداخل أو تضارب في المسئوليات. وهنالك بعض الإجراءات التي تهدف إلى تدريب فريق إدارة الأزمة على السرعة في الإستجابة للحدث وهي:

- أن يكون التدريب واقعيا لأنه من الصعب التعامل مع مواقف غير قابلة للحدوث.
- إعداد مجموعة من السيناريوهات انطلاقا من تحديد أهداف المنظمة واستخدام أفضل البدائل لتحقيق هذه الأهداف.
- الإستعانة بشخصيات حقيقية مثل رجال الشرطة والحماية المدنية. والمنظمات ذات الصلة بالمنظمة.
- اختيار المتحدث الرسمي واختبار ردود أفعاله في مواجهة الكاميرا عند التعامل مع أزمات افتراضية.
- التدريب على استخدام الإنترنيت والتكنولوجيات الحديثة.

- بعد الإنتهاء من التدريب يتم إعداد تقرير ختامي تعرض من خلاله نقاط القوة والضعف واستجابات الأفراد للأزمات الإفتراضية، وتحويل توصيات هذا التقرير إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ.

8-وضع الدليل الإرشادي: لا ينبغي أن يكون دليل الأزمة مجرد قائمة من التعليمات وإنما جزءا من منظومة برامج التدريبات والمقابلات وطرح الأفكار التي توفر أفضل إعداد لمواجهة الأزمة. وهو إذًا دليل عمل يستخدمها فريق إدارة الأزمة عند وقوعها. ويتضمن الدليل عادة:

- مقدمة تحتوي عن وصف شامل لفريق إدارة الأزمة وما هو متوقع منه.
- الإجراءات والتعليمات المتعلقة بواجبات الفريق.
- أسماء وعناوين فريق إدارة الأزمة ودورهم وقائمة بأسماء بديلة للأعضاء المتغيبين.
- الجماهير المستهدفة وطرق الإتصال بها.
- الرسائل الممكن استخدامها.
- الموارد والإمكانيات المتاحة.
- وسائل الإعلام والشخصيات الإعلامية المراد التعامل معها.
- نسخ عن النشرات المختصرة وكل ما يتضمن معلومات عن المنظمة.

9-اختبار الدليل الإرشادي: من المهم التأكد من بعض الإجراءات التي تعكس فعالية دليل الأزمة وتشمل:

- التأكد من عملية السيطرة والتحكم عند وقوع الأزمة وتحديد الشخصيات التي تقيَم الموقف والتي تعطي المعلومات ومن يتخذ القرار وكيف يتم الحصول على البيانات الحيوية.
- اتخاذ إجراءات لنداء الطوارئ واستدعاء أعضاء فريق إدارة الأزمة على وجه السرعة واختبار هذه الإجراءات على فترات.

- التدريب المستمر على محاكاة مواقف الأزمات الاستكشاف جوانب القصور ومعالجتها واستخدام أساليب مختلفة من التدريبات.
- يمكن أن يكون التدريب على إعداد سيناريوهات واقعية مفيدا في اختبار النظام حتى لو كان هذا التدريب غير ميداني لأنه يقوم بدور مفيد في الحفاظ على الوعي بالأزمة ويجعل الأزمة ماثلة في أذهان أعضاء فريق الأزمة.
- من الأساليب المفيدة جدا في اختبار دليل الأزمة الإستعانة بمستشار من خارج المنظمة يجتمع بفريق إدارة الأزمة ويطرح عليهم أزمة إفتراضية ويتعرف على كيفية استجابتهم للموقف دون الرجوع إلى الدليل أو أية إجراءات مكتوبة.

10-بناء الجسور: بمعنى إقامة روابط إيجابية مع كبار المسئولين والسلطات والمجالس المحلية والصحفيين وخدمات الدعم وأقسام العلاقات العامة في المنظمات الأخرى. ومن الأفضل أن يتم ذلك في الظروف الطبيعية قبل وقوع الأزمة.

11-مشهد الإعداد: إن الإعداد الناجح والفعال للأزمة هو عملية مستمرة، تجمع بين المراحل السالفة الذكر ووتحقق:

- التدريب على الوعي بالأزمة وهو ما يجعل فريق إدارة الأزمة دائم التفكير في أبعاد الأزمة وجوانبها النفسية ومحاط بكل جوانب إدارة الأزمة.
- طرح الأفكار بحريّة يتيح لأعضاء الفريق إدراك الأزمات المختلفة التي يمكن أن تواجههم.
- التخطيط: أي وضع خطط مكتوبة يمكن ترجمتها في شكل دليل لمواجهة الأزمة.
- التدريب على التعامل مع وسائل الإعلام وإجراء المقابلات الإعلامية.
- محاكاة الأزمة تساعد على تقوية جوانب الضعف المحتملة وزيادة الوعي بالأزمة.

- التدقيق: حيث يستطيع مدقق الأزمة مفاجأة فريق إدارة الأزمة واختبار قدرتهم على التصرف والتأكد من تصويب أي قصور. (13)

أزمة وباء الإيبولا 2014:

إن وباء الإيبولا الذي كان يطلق عليه اسم "الحمى النزيفية" هو مرض قاتل قد يودي بحياة البشر، بدأ ينتشر في السنوات الماضية في بلدان افريقيا السوداء –خاصة–وحاليا انتشر هذا الوباء في المالي، وكونه وباءا سريع الإنتشار فإن الجزائر كأي من الدول المجاورة عليها اتخاذ تدابيرها الوقائية لتفادي حدوث حالات اصابة به.

تم اكتشاف هذا الفيروس لأول مرة سنة 1976 في السودان وكذلك في يامبوكو شمال الزايير من طرف طبيب بلجيكي يدعى "بيتر بيوت". حيث سمي هذا الفيروس بالإيبولا نسبة إلى نهر في مدينة يامبوكو. وقد خلف هذا الوباء في بلدان إفريقيا السوداء مئات الضحايا خلال الأربعين سنة الفارطة. ويمس الوباء هذه المرة الدول التالية: غينيا، ليبيريا، سيرا ليون، ونيجيريا. ولكن تبقى الدول الإفريقية المجاورة متعرضة لخطر الوباء كونه سريع وسهل الإنتشار. (14)

منذ 2014/12/16 لم تسجل أية حالة إصابة جديدة بالمالي إذ أنه بعد تأكيد إصابة 7 أشخاص توفي خمسة منهم وشُفي اثنان، مما يعني أن خطر الفيروس لايزال يحدق بالمنطقة خاصة وأنه لم يتم القضاء عليه بصفة جذرية. (15). وقد انتقل الفيروس هذه المرة عن طريق إمام ذو 70 سنة قادم من غينيا، واكتُشف ذلك بعد أن تمت معاينته بمستشفى باستور ب بماكو. وقد تم تسجيل حالات أخرى عبر العالم (اسبانيا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) منهم أفارقة ومنهم أجانب عملوا في فرق الإسعافات والإنقاذ في افريقيا.

ويُعرف هذا المرض من خلال الأعراض التالية: ارتفاع غير مفهوم في درجة الحرارة، اسهال مع وجود نزيف، نزيف اللثة، تقرحات ونزيف جلدي، إحمرار شديد في العين، وجود آثار دم في اليوريا.

وينتقل هذا الفيروس عن طريق السوائل الموجودة في جسم الإنسان مثل: الدم، اللعاب، العرق، السائل المنوي، البول، البراز.

أما عن اللقاح الخاص باجتناب حدوث المرض فقد ظهرت نتائج تجاربه الأولية في شهر ديسمبر 2014 وسيتم تجربته قريبا جدا في الدول المعنية بالوباء. (16)

وكما سبق الإشارة إليه، فإن الجزائر كونها إحدى الدول المجاورة لمنطقة انتشار الوباء فقد توجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة من جانب الإحتياط، وقد تحدثت بعض وسائل الإعلام عن:

– اتخاذ تدابير لمراقبة أماكن العبور (المطارات، الحدود،) عن طريق وضع كاميرات المراقبة الحرارية التي تسمح بمعرفة إمكانية إصابة الشخص بارتفاع في درجة الحرارة، والتأكيد على التكفل بحالات الإصابة الممكنة وعلاجها.

– زيادة الرقابة الطبية على مستوى الصحة العمومية والمراكز الإستشفائية.

– توفير الإمكانيات الطبية اللازمة والأدوية الضرورية في حال حدوث أي طارئ.

– تسخير الإمكانيات البشرية الضرورية للتكفل بالمرضى إن وُجدوا.

– توفير الحماية القصوى للعاملين في قطاع الصحة.

– التنسيق بين مختلف الجهات لاحتواء الأزمة إن وُجدت.

– وضع وتنفيذ مخطط إتصال الأزمة.

وهنا يتدخل دور المعهد الوطني للصحة العمومية الذي من شأنه تصميم، إنتاج وبث الرسائل المتعلقة بالصحة العمومية باستخدام دعائم الإتصال بما في ذلك إعداد أشرطة مصورة ودعائم مكتوبة (المطويات، الملصقات، الكتيّبات...). وتعمل خلية الإتصال الإجتماعي بالتعاون مع مسئولي البرامج الصحية، القطاعات الصحية، الجمعيات، وجميع التنظيمات التي تُعنى بالصحة العمومية. (17)

وتهدف جميع هذه المجهودات إلى اجتناب حدوث الأزمة من خلال:

- التحسيس والتوعية وإشراك المواطنين في عملية الوقاية.

- التكفل بالمرضى على مستوى المؤسسات الإستشفائية.

- الرقابة الوبائية بمعنى التبليغ عن حالات الإصابة المشتبه فيها والإعلان عنها.

- البحث عن الأشخاص الذي كانوا على اتصال مباشر مع المصاب.

- اجراء التحاليل المخبرية اللازمة وإرسالها إلى معهد باستور بالجزائر العاصمة.

- في حال وجود وفيات، التكفل بتغسيل ودفن الضحايا من طرف أعوان الصحة باجتناب الاتصال المباشر مع الأهل والأقارب. (تبقى الجثة مصدرا للعدوى إلى غاية 3 أشهر). (18)

هذا من الناحية الطبية، أما من جانب إدارة الأزمة فإنه وكما هو متعارف عليه في جميع أنواع الأزمات يستوجب التخطيط لتفادي الأزمة تشكيل فريق يخطط ويتدخل بحلول عملية وسريعة إن استلزم الأمر ذلك، ويجب أن يضم فريق إدارة الأزمة ممثلا عن كل قطاع معني بأزمة انتشار الوباء، مثل:

- وزارة الدفاع الوطني.

- وزارة الداخلية.

- وزارة الصحة.

- مديريات الصحة.

- مصالح طب الأوبئة والوقاية.

- المستشفيات.

- المخابر الطبية المعنية.

وتعنى هذه الخلية بالمهام التالية:

- تشخيص الوضع.
- التخطيط والإعلام.
- التنفيذ.
- التنسيق والرقابة.
- التقييم والتعديل.
- تصميم مخطط عمل مستقبلي.

أما من الناحية الإعلامية والإتصالية مع المواطنين العاديين، فقد لاحظنا وجود بعض النقائص في مجهودات التحسيس والتوعية، إذ تكمن أهمية هذه الوسائل في شرح ماهية الوباء، كيفية انتقاله، كيفية الوقاية منه وما يجب فعله عند الشك في حالة إصابة. إذ أنه قد لوحظ:

- عدم توزيع المطويات وغياب الملصقات الحائطية في المؤسسات والأماكن العمومية التي يتواجد بها المواطنون يوميا والإكتفاء بتعليقها في مؤسسات قطاع الصحة.

- الإكتفاء بالحديث عن الإيبولا كحدث استثنائي في بلدان أخرى لا كخطر محدق قد يمس الجزائر في نشرات أخبار القنوات التلفزيونية الوطنية. و انحصار الحديث عن مجهودات القطاعات المعنية مثل وضع كاميرات المراقبة الحرارية، دون الإعتناء بإشراك المواطن في الحملة.

- إجراء عملية محاكاة واحدة لحالة طوارئ في مطار قسنطينة وعدم تكرار العملية في باقي المطارات والأماكن العمومية الأخرى.

- نقص التوعية الجوارية على مستوى الإذاعات المحلية.

– الإكتفاء بنقل الأخبار المتعلقة بالأزمة دون القيام بتصميم ومضات اعلامية وتحسيسية موجهة للجمهور العريض في كل من التلفزيون والإذاعة.

– نقلت الجرائد كذلك الأخبار والمستجدات اليومية في جميع أنحاء العالم عموما دون التركيز على الجانب التحسيسي.

– عدم توفير رقم أخضر أو خط هاتفي يمكن اللجوء إليه للإستعلام أو للتبليغ عن أي إصابة محتملة.

– عدم تخصيص فضاء إعلامي وفضاء تفاعلي للمواطن على مستوى شبكة الإنترنت، وغياب ذلك على مستوى الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة، على غرار ما فعلته وزارة الصحة بالمالي وكذلك منظمة الصحة العالمية على موعيهما الإلكتروني.

– عدم إيلاء أهمية كبرى لإجراء أبواب مفتوحة أو أيام إعلامية واسعة النطاق حول الموضوع، ماعدا بعض المجهودات المتواضعة، نذكر منها اليوم الوطني للإيبولا الذي نظمه طلبة الإتحاد العام للطلبة الجزائيين بكلية الطب بجامعة عنابة يوم 2014/12/15 والتي استدعوا فيها أستاذا ممثلا عن كل تخصص معني بالموضوع. غير أن هذا اليوم الوطني كان موجها على وجه الخصوص إلى الطلبة دون باقي الجماهير.

ونتيجة لهذه النقائص فإن المواطنين –على الأغلب–لا يزالون غير مدركين لماهية المرض ومدى خطورته، ولازالت العديد من الأسئلة تتبادر إلى أذهانهم بشأن كيفية انتقاله، وهنا تتجلى أهمية الدور الذي قد تلعبه وسائل المجهودات الإتصالية في إزالة الغموض والتحسيس من أجل الوقاية التي ستضمن سلامة المواطن.

الخاتمة:

إن عملية إدارة الأزمات مهما كان نوعها هي مهمة معقدة وصعبة، تتطلب مهارة وسرعة ودقة في التنفيذ، لكنها قبل ذلك تتطلب تخطيطا وتنظيما مسبقا تنبؤا بما يمكن حدوثه. إذ يضمن التخطيط الجيد والمحكم في فترة ما قبل الأزمة تجنب انفجارها وبالتالي تقليل الأضرار وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. والحال ذاته بالنسبة للأزمات في مجال الصحة، فالتقاط إشارات الإنذار في الوقت المناسب من شأنه وأن يسمح بوجود إمكانية لتفادي انتشار الأوبئة والأمراض وبالتالي الحفاظ على حياة وسلامة الأشخاص. غير أن ما يجب التركيز عليه هو أن القرارات والإجراءات الطبية لوحدها غير كافية للسيطرة على الأوضاع، بل يجب إشراك المواطنين ودمجهم في عملية الوقاية من خلال الإكثار من الحملات التحسيسية والإعلامية التي من شأنها إزالة الغموض وتوعية الإتجاهات وتحسين السلوكات.

الهوامش:

1-يوسف أبو فارة وصلاح الدين بدر: "دراسة تحليلية لواق إدارة الأزمات في وزارتي الصحة والداخلية في فلسطين-دراسة مقارنة-"، جامعة القدس.

2-يوسف أحمد أبو فارة: "إدارة الأزمات، مدخل متكامل"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 25.

- 3*Patrick LAGADEC:"La gestion des crises, outils de réflexion à l'usage des décideurs" , Mc Graw-Hill, Mars 1991, P31.*

4-نفس المرجع السابق، ص31.

5*Patrick BOISVERT & Raphael MOORE: "La gestion des crises et des situation d'urgance, un guide pour les gestionnaires de la fonction publique du Cannada", Centre cannadien de gestion, 2003, P 5.*

6-يوسف أحم أبوفارة، مرجع سبق ذكره، ص34.

7-حسن عماد مكاوي: "الإعلام ومعالجة الأزمات"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005، ص 75-76.

8-9-نفس المرجع السابق، ص 116.

10-محمد شومان:"الإعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية"، الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 2002، ص41.

11-يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

12 *Patrick BOISVERT, opcit, P 31.*

13-حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، أنظر ص143-128.

14-16-بتصرف عن الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية:*www.who.int*

15-بتصرف عن الموقع الرسمي لوزارة الصحة بالمالي: *www.sante.gov.ml*

17-بتصـــرف عـــن الموقـــع الرسمـــي للمعهـــد الـــوطني للصـــحة العموميـــة: *www.ands.dz*

18-بتصرف عن الموقع الرسمي لوزارة الصحة: *www.sante.dz*